World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 14 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2023/14
ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2023
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2023

جدول المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة		**4**
إجراء انتخابات لشغل المقعدين الشاغرين في هيئة المكتب وتعيين المقرر		4
2023/EB.A/1	ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية	4
كلمة خاصة من جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية		7
قضايا السياسات		**8**
2023/EB.A/2	سياسة النقد	8
المسائل التشغيلية		**9**
عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية		9
العروض الإقليمية		10
الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا		10
الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ		12
الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي		13
الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا		14
الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية		16
الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		17
التقارير السنوية		**18**
2023/EB.A/3	تقرير الأداء السنوي لعام 2022	18
2023/EB.A/4	التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2022	20
2023/EB.A/5	التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2023، ومذكرة الإدارة بشأنه	21
قضايا السياسات (متابعة)		**21**
2023/EB.A/6	تحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2022)	21
2023/EB.A/7	تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	23
مسائل التسيير والإدارة		**24**

	كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس	24
	مسائل الموارد والمالية والميزانية	**25**
2023/EB.A/8	التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	25
2023/EB.A/9	الحسابات السنوية المراجعة، 2022	25
2023/EB.A/10	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم ورد إدارة **البرنامج** على توصياته	26
2023/EB.A/11	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود ورد إدارة **البرنامج** على توصياته	27
2023/EB.A/12	استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	27
2023/EB.A/13	تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)	28
2023/EB.A/14	التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه	29
2023/EB.A/15	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022	30
2023/EB.A/16	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	31
	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ	**31**
2023/EB.A/17	الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027)	31
	تقارير التقييم	**32**
2023/EB.A/18	تقرير التقييم السنوي لعام 2022، ورد الإدارة عليه	32
2023/EB.A/19	حالة تنفيذ توصيات التقييم	33
2023/EB.A/20	تقرير موجز عن تقييم سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، ورد الإدارة عليه	34
2023/EB.A/21	تقرير موجز عن تقييم سياستيْ **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، ورد الإدارة عليه	35
2023/EB.A/22	تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ورد الإدارة عليه	36
	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية	**37**
2023/EB.A/23	الخطة الإستراتيجية القطرية لمصر (2023-2028)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 1) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)	37
	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا	**38**
2023/EB.A/24	الخطة الإستراتيجية القطرية لكينيا (2023-2027)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 2) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023)	38
	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	**39**
2023/EB.A/25	الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2023-2028)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 3) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2019-2023)	39
	قضايا السياسات (متابعة)	**40**
2023/EB.A/26	تحديث عن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)	40
	مسائل التسيير والإدارة	**41**
2023/EB.A/27	تعيين مدير التقييم	41
2023/EB.A/28	تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	41
2023/EB.A/29	التقرير الأمني	41
2023/EB.A/30	تقرير عن الخسائر العالمية للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022	42
2023/EB.A/31	تحديث عن شراء الأغذية	43
	تحديث شفوي من الرئيس بشأن مشروع استعراض الحوكمة	44
	مسائل أخرى	**44**

تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي 44

2023/EB.A/32 تحديث عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية 45

ملخص أعمال المجلس التنفيذي 45

2023/EB.A/33 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023 45

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة 46

ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية 46

الملحق الأول 48

القرارات والتوصيات 48

الملحق الثاني 54

جدول الأعمال 54

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

إجراء انتخابات لشغل المقعدين الشاغرين في هيئة المكتب وتعيين المقرر

1- في إشارة إلى أن اثنين من أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة العادية الأولى لعام 2023 لم يصبحا متاحين لأداء أدوارهما، دعا الرئيس المجلس إلى الموافقة على ترشيح سعادة السيد Mohammed Shameem Ahsan، السفير والممثل الدائم لبنغلاديش كمنسق للقائمة باء. وأشارت القائمة ألف إلى أن اتخاذ قرار بشأن الترشيح لمنصب منسق الاجتماع المناوب للقائمة سيؤجل إلى الدورة العادية الثانية لعام 2023.

2- ودُعي المجلس أيضا إلى الموافقة على تعيين سعادة السيد Zsolt Belánszky Demkó، السفير والممثل الدائم لهنغاريا، مقررا للدورة.

3- وتمت الموافقة على التعيينين المقترحين حسب الأصول.

2023/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية

4- حذرت المديرة التنفيذية، في خطابها الأول أمام المجلس التنفيذي، من أن عدد الجياع في العالم آخذ في الارتفاع في حين أن الموارد التي يمتلكها **البرنامج** لمساعدتهم آخذة في التضاؤل. وتتسع الفجوة بين الاحتياجات والموارد: فقد طلب **البرنامج** 25.1 مليار دولار أمريكي للوصول إلى أكثر من 170 مليون شخص بحصص غذائية حتى نهاية عام 2023، ولكن من المتوقع حاليا ألا يتلقى إلا 10 مليارات دولار أمريكي أو أقل. كما أن توقعات التمويل لعام 2024 أكثر كآبة حيث أن الحكومات المانحة تعاني من ارتفاع الأسعار والمشاكل المحلية الأخرى، ويتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة إعادة ترتيب الأولويات.

5- وعلى الصعيد العالمي، هناك 345 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويقدر أن 40 مليون منهم معرضون لخطر المجاعة. ومع ذلك، فقد اضطر **البرنامج** إلى خفض الحصص الغذائية والتحويلات القائمة على النقد لملايين المستفيدين المخطط لهم، وهناك مزيد من التخفيضات الوشيكة، مما يخلق ظروفا تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتطرف والنزاع المسلح وإلى تأجيج الهجرة. وتشمل عمليات **البرنامج** المتضررة تلك الموجودة في أفغانستان والجمهورية العربية السورية واليمن. وفي غضون ذلك، أعلن **البرنامج** عن توسيع مؤسسي لإثنتين من حالات الطوارئ، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان منذ أبريل/نيسان.

6- وشددت المديرة التنفيذية على الحاجة إلى عمل مشترك لمواجهة التحديات المتزايدة، وتعهدت بأن تركز قيادتها على ثلاث أولويات: توسيع قاعدة الموارد، بما في ذلك من خلال زيادة العمل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص ومصادر التمويل المحتملة الأخرى والطلب من الجهات المانحة الحالية زيادة دعمها؛ وزيادة تركيز عمل **البرنامج** لتحديد أولويات البرامج والمبادرات وتعزيز الكفاءة والفعالية؛ وتوسيع نطاق الشراكات لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع.

7- وكبداية، سيكون هناك نمو صفري في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024، مما يتركها عند مستوى عام 2023 البالغ 576 مليون دولار أمريكي، وستجري إعادة توجيه أي موارد إضافية إلى العمليات الميدانية. كما أدخلت تغييرات على هيكل الإدارة العليا لتعزيز الاتساق والتكامل والمساءلة وإنشاء تسلسل قيادي واضح. وستهدف تعيينات شغل مناصب المدير التنفيذي المساعد الأربعة إلى إنشاء فريق قيادي يستفيد في آن واحد من الاستمرارية الداخلية ومن المنظورات الجديدة، مع الحفاظ على تنوع الموظفين من حيث الأصل الإقليمي والجنس والخبرة الحياتية والعمل.

8- وهناك حاجة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لضمان وصول المساعدة إلى المستفيدين المقصودين، وهو ما يتضح مما تم الكشف عنه في إثيوبيا من تحويل للمساعدة الغذائية عن وجهتها. وقد استجاب **البرنامج** من خلال الإيقاف المؤقت لتوزيع الأغذية أثناء عمله مع الحكومة والجهات المانحة والشركاء الآخرين، وتبادل المعلومات وتعزيز الضمانات والضوابط بما في ذلك اختيار المستفيدين، ورصد السلع وتتبعها. ومن المتوقع أن تستأنف عمليات التوزيع في تيغراي ومخيمات اللاجئين في يوليو/تموز وفي أماكن أخرى في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وتعهدت المديرة التنفيذية بإبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط. بالإضافة إلى ذلك، يُسترشد بالاستعراض العالمي الجاري لعمليات **البرنامج** في تصميم ضمانات قوية وأنظمة دعم للمكاتب

القطرية، تتميز بخطوط واضحة للمساءلة وبشفافية في تقديم التقارير إلى أعضاء المجلس. ويجري العمل بالفعل على نشر هذه التدابير في العمليات العالية المخاطر، وسيُدرج نطاقها الأوسع كمبادرة مؤسسية حاسمة ذات أولوية في خطة الإدارة للفترة 2024-2026.

9- وستستمر الأولويات الأخرى في تحسين إدارة شؤون العاملين وثقافة مكان العمل في **البرنامج** وتوسيع نطاق الشراكات في مجالات مثل التكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، والابتكار. ومن خلال توضيح ما فعله **البرنامج** وما لم يفعله، ستكون المنظمة قادرة على الحفاظ على مزاياها النسبية، وتجنب المبالغة في الطموح، وضمان الاستخدام الأكثر فعالية وكفاءة لمواردها المحدودة.

10- وفي الختام، قالت المديرة التنفيذية إنها تعتزم تنشيط الحوار بين قادة **البرنامج** والمجلس التنفيذي بروح من الشراكة والتعاون، وتوحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة، مع تقاسم الفضل في النجاحات والمسؤولية عن التغلب على العقبات. وأعربت عن التزامها الشخصي بالانفتاح والصدق والشفافية والمساءلة، وعن تطلعها إلى العمل مع المجلس طوال الدورة السنوية وما بعدها.

11- ورحب أعضاء المجلس بالمديرة التنفيذية وأعربوا عن دعمهم لخططها وأولوياتها وعن استعدادهم للعمل معها. وقدموا تعازيهم لأسر موظفي **البرنامج** الذين فقدوا حياتهم في السودان وأثناء الزلزال الأخير في تركيا. وأشاد العديد من أعضاء المجلس **بالبرنامج** وموظفيه لتفانيهم في الاستجابة للأزمات وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في حالات شديدة الخطورة مثل النزاع في السودان. وأيدوا دعوة المديرة التنفيذية للعمل المشترك لمواجهة التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- وتحدث كثير من أعضاء المجلس عن النزاع الدائر في أوكرانيا وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي. وشكر أعضاء المجلس **البرنامج** على مساهمته في مبادرة حبوب البحر الأسود، وحثوا جميع أطراف المبادرة على الالتزام بتنفيذها بالكامل والموافقة على تمديدها إلى ما بعد 17 يوليو/تموز. وأدانوا استخدام الغذاء كسلاح حرب ودعوا إلى إنهاء النزاع في أوكرانيا سريعا.

13- وقال عدد من أعضاء المجلس إنه في كثير من الأحيان في حالات النزاع أو الحرب تقع انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي ترتكبها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، ويشمل ذلك إعاقة وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص والمجتمعات المحتاجة. وشجعوا **البرنامج** على الحفاظ على دوره الرائد في تعزيز احترام المبادئ الإنسانية والقانون الدولي، وحماية العاملين في المجال الإنساني، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ومع شركاء العمل الإنساني الآخرين.

14- ويتمثل مصدر آخر للقلق لدى كثير من أعضاء المجلس في تحويل المساعدة الغذائية في إثيوبيا عن وجهتها، وقال هؤلاء الأعضاء إن الأمر زعزع ثقة المانحين في **البرنامج**. وقال عدة أعضاء إن استجابة **البرنامج** السريعة والمرنة والشفافة والتدابير الحاسمة التي اتخذها لتعزيز أنظمة الرقابة والرصد ومنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل، كانت مصدر اطمئنان لهم. وتوقعوا أن يقوم **البرنامج** بالتحقيق في أي تحويل أو احتيال محتمل دون تأخير وبمحاسبة الأشخاص المعنيين. وينبغي إبلاغ الجهات المانحة والمجلس بأي حالة تحويل للمساعدة أو اشتباه بوقوعها وتزويدهما بتحديثات منتظمة حول التحقيقات. وشجع الأعضاء **البرنامج** على التحلي بالشفافية في تقاريره وتحقيقه في المشاكل، ونصحوا الإدارة بتخصيص موارد كافية لأنظمة الرقابة الداخلية وعملياتها، والتي ينبغي أن تكون على درجة من القوة فيما يتعلق بالمساعدة الغذائية العينية تماثل الحال بالنسبة للتحويلات القائمة على النقد.

15- ورحب أعضاء المجلس بتركيز المديرة التنفيذية على ضمان أن تكون عمليات **البرنامج** وإجراءاته المؤسسية مناسبة للغرض. وأوصوا بأن تشمل الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة والفعالية تعزيز الاتساق في أنشطة **البرنامج** وتجنب التداخل في البرامج والعمل، سواء على الصعيد الداخلي أو فيما يتعلق بعمل الشركاء. وأكدوا أن من شأن مشاركة **البرنامج** في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتأكيده المتزايد على العمل الاستباقي، وتحوله المستمر من تقديم المساعدة الغذائية مباشرة إلى تعزيز القدرات الوطنية، أن تؤدي إلى مزيد من الاتساق في عمله المشترك مع الشركاء، وفي الوقت نفسه فإن متابعة عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة توفر رؤية أوضح لفعالية **البرنامج** وكفاءته الداخلية.

16- وشكل ما ذكره أعضاء المجلس من فرص أخرى لتحسين الكفاءة والفعالية ضمانَ استخدام الموارد على أفضل وجه من خلال تعزيز أنظمة المراقبة والرصد؛ وزيادة استخدام الاستهداف القائم على تحديد نقاط الضعف وآليات التغذية الراجعة؛ وتعزيز

قدرة **البرنامج** على جمع البيانات العالية الجودة وإدارتها واستخدامها في صنع القرار وإعداد التقارير. ورحب عدة أعضاء بالاستعراض الجاري للحوكمة باعتباره فرصة لتعزيز وتوحيد عمل المجلس ومناقشاته الاستراتيجية مع إدارة **البرنامج**.

17- ورحب كثير من أعضاء المجلس بخطط تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، باتباع نهج "عدم الازدواجية" والتركيز على الأنشطة التي يتمتع فيها **البرنامج** بميزة نسبية واضحة. كما أعربوا عن تقديرهم لالتزام المديرة التنفيذية بزيادة التعاون مع القطاع الخاص ومعاهد المعرفة، لا سيما في مجال التكنولوجيا الجديدة والرقمنة. وشجعوا **البرنامج** على زيادة شراكاته على المستوى المحلي، بما في ذلك مع المستجيبين الوطنيين والمحليين والسكان المتضررين، الذين ينبغي أن يشاركوا في عمليات شاملة ومدارة محليا ومتمحورة حول الناس، لتقييم الاحتياجات والتخطيط واتخاذ القرار. أشار العديد من الأعضاء إلى أهمية إضفاء الصفة المحلية، وأوصى أحد الأعضاء بأن تقوم الإدارة بصياغة سياسة تُعنى بإضفاء الصفة المحلية. ووصف كثير من الأعضاء قيمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وشجعوا **البرنامج** على تسهيل المزيد من هذه التبادلات.

18- كما ناقش أعضاء المجلس التمويل، ورحبوا بالالتزام بالنمو الصفري في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024. وتركز جانب كبير من المناقشة على وجوب تحسين التمويل نوعا وكمّا، وشدد كثير من الأعضاء على أهمية أن تكون المساهمات مرنة وغير مخصصة. وأوصى الأعضاء بأن يعزز **البرنامج** شراكاته في تعبئة الموارد مع القادة المحليين، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، وهيئات التمويل المتخصصة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والقطاع الخاص، عملا على تنويع قاعدة الموارد. كما دعوا إلى استخدام المساعدة النقدية والتقنيات الجديدة للمساعدة في تعظيم تأثير الموارد. وأشار أحد الأعضاء إلى أن من شأن الاستعداد لقبول التبرعات من المواد الغذائية العينية من الجهات المانحة غير القادرة على تغطية التكاليف اللوجستية ذات الصلة، أن يمكّن المزيد من البلدان من المساهمة في عمليات **البرنامج**. وقال إثنان من الأعضاء إن العقوبات الدولية المفروضة على بلدان معينة منعت الحكومات المعنية من معالجة المشاكل في بلدانها أو من المساهمة في عمليات **البرنامج** في أماكن أخرى.

19- وكان هناك اتفاق عام على أنه يمكن لبرامج بناء القدرة على الصمود وبرامج التنمية أن تعوض عن نقص الموارد من خلال المساهمة في الأمن الغذائي المستدام وتقليل الاحتياجات الإنسانية في المستقبل. وقال كثير من أعضاء المجلس إن من الضروري أن يحافظ **البرنامج** على تميزه في مجال الاستجابة للطوارئ من خلال قدرته على توسيع أو تخفيض برامجه بسرعة. على أن هناك أيضا حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع بصورة شاملة وتحويلية تعزز الإنصاف والمساواة بين الجنسين والإدماج. ويتمتع **البرنامج** بالخبرة اللازمة لقيادة عملية وضع سياسات مبتكرة تهدف إلى منع الأزمات الغذائية بدلا من الاستجابة لها. وأورد أحد الأعضاء مبادرة القدرة على الصمود في منطقة الساحل كمثال على هذه الجهود المنسقة التي يضطلع بها **البرنامج** مع الحكومات والشركاء الآخرين في سياق محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتعهد عدة أعضاء بأن تلتزم بلدانهم بالعمل مع **البرنامج** على تطوير وتنفيذ استراتيجيات قوية تعالج في آن واحد الاحتياجات الفورية والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وحثوا جميع أعضاء المجلس على تبادل أفكارهم وخبراتهم، بما في ذلك النهُج غير التقليدية، في هذا المجال.

20- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للتغذية المدرسية ونتائجها الإيجابية بالنسبة للتعليم والتغذية ونظم الغذاء والاقتصادات المحلية والوطنية. كما أعربوا عن دعمهم لاستخدام **البرنامج** المتزايد للتحويلات القائمة على النقد، وشجعوا المنظمة على توسيع نطاق عملها في بناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال المشتريات المحلية والإقليمية وبرامج دعم الأسواق الزراعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. ورحب الأعضاء بالتزام **البرنامج** المستمر بإدماج القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحماية والإدماج والمساءلة في تصميم وتنفيذ جميع برامجه. وأعربوا عن ارتياحهم لموافقة المديرة التنفيذية على أن تكون المدافعة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

21- وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن الدورة تزامنت مع عيد الأضحى الإسلامي وأيام التشريق، الأمر الذي صعّب من حضور بعض المندوبين وموظفي الدعم، وشكر أمين المجلس على تعهده بضمان عدم نشوء مثل هذا الوضع مرة أخرى.

كلمة خاصة من جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية

22- في الخطاب الذي ألقته جلالة الملكة ماكسيما، ملكة هولندا، والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية، وصفت الأثر القوي للمساعدة النقدية على الإدماج المالي، وقدرة المجتمعات على الصمود، وعلى الاقتصادات المحلية في البلدان المتضررة من الأزمات. ودعت جلالة الملكة الحكومات والجهات التنظيمية إلى وضع قواعد تدعم الإدماج المالي وتوسعه. وتشمل التدابير الرئيسية ضمان وصول غير المواطنين إلى النظام المالي الرسمي، وتقديم متطلبات معرفة العملاء المتدرجة وعن بعد، والترويج لاستخدام الهوية الرقمية، وتطوير أنظمة للمدفوعات قابلة للتشغيل البيني.

23- ويجب على الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف تمويل الحلول المطورة محليا وتشجيع التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والمالية. ويمكن لمقدمي الخدمات المالية ونماذج التكنولوجيا المالية الناشئة أن تجلب الابتكار لتحقيق حلول مخصصة وملائمة. ونظرا لضرورة إدخال التكنولوجيا الرقمية بشكل مسؤول مع التركيز على تحسين نتائج التنمية، يجب على أصحاب المصلحة مراقبة المخاطر ومنع الاحتيال وبناء المعرفة والقدرات المالية. وأشارت جلالة الملكة إلى أن النساء المتضررات من الأزمات يواجهن حواجز شديدة أمام الإدماج المالي، وأكدت أنه يجب تصميم البرامج بشكل مقصود يُمكِّنها من إيصال الخدمات إلى النساء ومن زيادة قدرتهن على اتخاذ خياراتهن المالية بأنفسهن.

24- واختتمت المستشارة الخاصة للأمين العام بإبراز السبل التي تجعل السياسة النقدية الجديدة **للبرنامج** خطوة مهمة نحو الإدماج المالي.

25- وشكر أعضاء المجلس الملكة ماكسيما على خطابها الملهِم والعميق. وأشادوا بالتزامها القوي بالإدماج المالي، واعترفوا بالفوائد العديدة للتمويل الشامل للتنمية، بما في ذلك تحسين الأمن الغذائي، وتمكين النساء والفتيات، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

26- وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى أهمية الإدماج المالي في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصا في ضوء الأمن الغذائي العالمي الآخذ في التدهور؛ وأكدوا أن من شأن مشروع السياسة النقدية أن يعزز جهود **البرنامج** لسد الثغرات في الإدماج المالي.

27- وشددت إحدى أعضاء المجلس على أن الاختلافات في الإدماج المالي تميل إلى تعزيز عدم المساواة. وأوضحت أن العمال في الاقتصاد غير الرسمي عرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية ونادرا ما تشملهم برامج الحماية الاجتماعية. ويمكن لتعزيز الإدماج المالي لسكان الريف أن يساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية. ودعت إلى أن إبقاء المساواة بين الجنسين أحدَ الاعتبارات الأساسية في الإدماج المالي، مشيرة إلى أن الجهود المبذولة لتحسين وصول المرأة إلى الخدمات المالية، وخاصة الخدمات الرقمية، يمكن أن تحسن استقلالية النساء وتمكينهن الاقتصادي. كما يمكن أن تلعب منتجات التمويل الأخضر دورا مهما في سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية وفي تعزيز القدرة على الصمود اقتصاديا.

28- ودعا عضو آخر في المجلس إلى زيادة الترويج للإدماج المالي في إفريقيا، وخاصة بالنسبة للنساء وللمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون 80 في المائة من غذاء القارة. ومن شأن تعزيز الوصول العادل إلى التمويل الشامل أن يعزز الجهود المبذولة للتصدي للجوع والفقر والضعف والتحديات البيئية مع ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

29- ورحبت المديرة التنفيذية بالرؤى التي طرحتها الملكة ماكسيما حول كيفية تمكين المساعدة النقدية للمجتمعات. ويمكن للفقراء، بالوصول إلى حسابات الادخار ومنتجات التأمين والقروض الصغيرة، أن يتعاملوا بشكل أفضل مع الصدمات المالية أو صدمات الأمن الغذائي وأن يستثمروا في مستقبلهم. وقد وزّع **البرنامج**، وهو أكبر مزود عالمي للتحويلات النقدية الإنسانية، 3.3 مليار دولار أمريكي على 56 مليون شخص في 72 بلدا في عام 2022، ومن شأن السياسة النقدية الجديدة أن تزيد من جهود **البرنامج** لتقديم منافع طويلة الأجل لمن يتلقون المساعدة. كما ستدعم هذه السياسة إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وستساعد على كسر حلقة الفقر والجوع التي تحاصر الكثير من النساء والفتيات.

قضايا السياسات

2023/EB.A/2 سياسة النقد

30- قدمت الإدارة السياسة الجديدة، واصفة الآثار التحويلية للمساعدات النقدية على حياة الأشخاص الأكثر ضعفا، وخاصة النساء، ولا سيما في حالات الأزمات. وقالت إن التحويلات القائمة على النقد تساعد الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية مع دعم شمولهم المالي الرقمي وقوتهم الشرائية. كما أتاحت المساعدة النقدية فرصة **للبرنامج** للعمل مع الحكومات على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها.

31- ووصف أعضاء المجلس السياسة بأنها مطورة بشكل جيد وأعربوا عن تقديرهم لعملية التشاور بشأن السياسات. ورحبوا بتركيز السياسة على تقديم الدعم للمرأة من أجل تمكينها اقتصاديا، مع ملاحظة أن المساعدة النقدية ينبغي أن تشمل الفئات المهمشة مثل المسنين الذين يعيشون بمفردهم؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والأطفال. وحثوا **البرنامج** على ضمان أن تكون المنصات المستخدمة لتحويل النقد إلى المستفيدين آمنة، وأن هناك أحكاما كافية متعلقة بعمليات الرصد وإدارة المخاطر والرقابة. وينبغي أن يكون جميع الموظفين المشاركين في الاستجابة للطوارئ على دراية بأنظمة التحويلات القائمة على النقد، وينبغي **للبرنامج** أن يضمن وجود مستويات كافية من الموظفين المدربين في مجال المساعدة النقدية.

32- ووُصف التعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين بأنه أساسي في تنفيذ السياسة الجديدة. وحث أحد أعضاء المجلس، متحدثا باسم قائمته، **البرنامج** على تفضيل الاستجابات الإنسانية بقيادة محلية حيثما أمكن، وبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية في مجال المساعدة النقدية. ووصفت أيضا المسائل المتعلقة بآليات قوية لتقديم الشكاوى والتعقيبات وتدابير الحماية والتركيز على بناء القدرة على الصمود بأنها مسائل مهمة.

33- وشجع أحد أعضاء المجلس **البرنامج** على مواصلة تبادل الأدلة بشأن الآثار المضاعفة للتحويلات النقدية وتأثير النقد على النساء والبنات؛ ودعا عضو آخر **البرنامج** إلى مواصلة المشاركة مع المنتدى النقدي للمانحين وشدد على الدور المركزي **للبرنامج** ومسؤوليته الحاسمة في آليات التنسيق. وطلب عضو ثالث تقديم ميزانية تفصيلية لخطة تنفيذ السياسة في أقرب وقت ممكن وأن يتم تقديم تحديثات إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة في يونيو/حزيران 2024 وبصورة منتظمة بعد ذلك التاريخ. والتُمس أيضا إجراء مزيد من التبصر في المساعدة النقدية الاستباقية وكيفية قياس **البرنامج** لنتائج مساعدته النقدية.

34- وحذر العديد من أعضاء المجلس من أن النقد، وخاصة النقد غير المشروط، لم يكن دائما أفضل شكل من أشكال المساعدة ودعوا **البرنامج** إلى تقييم الاحتياجات والظروف المحددة للمستفيدين عند اختيار طرائق التحويل.

35- وردا على النقاط التي أثيرت، أكدت الإدارة أن النقد في سياقات الطوارئ يمكن أن يضع الأسس للقدرة على الصمود، وأوضحت أن السياسة النقدية تتماشى مع سياسة المساواة بين الجنسين وتركز بالقدر نفسه على احتياجات مجموعة واسعة من الأشخاص الضعفاء والمهمشين. وأقروا أيضا بأهمية التنسيق والتوطين.

36- وحددت خطة تنفيذ السياسة عدد الموظفين العاملين بدوام كامل في مجال التحويلات القائمة على النقد؛ وشارك العديد من الموظفين الآخرين في العملية المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد والتنسيق كجزء من ملفاتهم الوظيفية. ووضعت أداة لمساعدة المكاتب القطرية على تحديد مستويات التوظيف والمهارات المطلوبة للإشراف على برامج التحويلات القائمة على النقد وتحديد احتياجات التدريب.

37- وخصصت لخطة تنفيذ السياسة ميزانية قدرها 21.5 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات للاستثمارات المركزية اللازمة لتسريع التغيير؛ وتوقعت الإدارة أن يؤدي تنفيذ السياسة في نهاية المطاف إلى خفض تكلفة البرامج النقدية **للبرنامج**. ويجري وضع طرائق أسرع وأكثر كفاءة لتحويل الأموال النقدية وإدارة البيانات الشخصية للمستفيدين، بما في ذلك نماذج لتقديم المساعدة النقدية في سيناريوهات الرقمنة العالية والمنخفضة ومبادئ مشاركة **البرنامج** مع الحكومات.

38- ويضع إطار الضمان النقدي، المعمول به منذ عام 2021، معايير لجميع العمليات النقدية، ويحدد المساءلة ويصف التدابير الدنيا للتخفيف من المخاطر؛ ويشمل العملية برمتها، من وقت تسجيل الأشخاص إلى وقت استلامهم الأموال. ويتم التخفيف من مخاطر

ما بعد التوزيع من خلال التدابير الوقائية مثل أنشطة الاتصال والتوعية، وآليات تقديم الشكاوى والتعقيبات. وسيزيد **البرنامج** من تركيزه على رصد النواتج والعمليات والحصائل.

39- وتحذر الإدارة من أن المشروطية يمكن أن تخلق حواجز أمام الأشخاص الضعفاء للحصول على المساعدة؛ ولكن التركيز على التحويلات غير المشروطة لم يمنع استخدام المساعدة المشروطة في سياقات معينة.

40- ويعني الحجم الصغير لعمليات التحويلات القائمة على النقد أن من غير المحتمل أن تؤدي هذه التحويلات إلى زيادة معدلات التضخم الوطنية؛ بل يمكن في الواقع أن تشجع مزيدا من الموردين على دخول السوق وزيادة تنوع السلع المتاحة، مما قد يساعد في استقرار الأسعار. وعلى المستوى المحلي، يمكن أن تتسبب التحويلات القائمة على النقد في تحقيق زيادة أولية، ولكن الأسعار تميل إلى الاستقرار في غضون أسبوعين.

41- واختتمت قائلة إن **البرنامج** يستكشف أيضا سبل توسيع التحويلات القائمة على النقد الاستباقية لمساعدة المستفيدين على مواجهة الصدمات المناخية، والاستفادة من الدروس المستخلصة وإدماج وجهات النظر المحلية والشاملة.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

42- قال نائب المديرة التنفيذية إنه ردا على اتساع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية وموارد **البرنامج** وقدرته على الاستجابة، أعدت المديرة التنفيذية الجديدة خطة لحشد المزيد من الأموال وزيادة الكفاءة والفعالية مع السعي إلى وضع حلول لسدّ الاحتياجات الراهنة وتخفيف الطلب على المساعدة الإنسانية في المستقبل. وأقرّ **البرنامج** أيضا بضرورة تعزيز نظم المساءلة والرقابة الخاصة به، مستفيدا في ذلك من الدروس المستخلصة في إثيوبيا.

43- وهناك ما يبعث على الأمل في النجاحات التي تحققت مؤخرا بما في ذلك في الاستجابات لحالات الطوارئ في السودان وأوكرانيا وهايتي وفي أنشطة بناء القدرة على الصمود التي أتاحت مواجهة أثر موجات الجفاف في نيجيريا والإعصار في بنغلاديش. إلا أن حجم فجوة التمويل أرغم بالفعل **البرنامج** على خفض المساعدة الحيوية التي يقدمها بما في ذلك في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، وفلسطين؛ وفي الوقت نفسه، أدى تفاقم النزاعات وانعدام الأمن، كما في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى زيادة الاحتياجات أكثر فأكثر. وقام **البرنامج** بتحديد أولويات المساعدة التي يقدمها، وشارك كلما أمكن في بناء القدرة على الصمود. ولكن في نهاية المطاف، هناك حاجة إلى مزيد من التمويل.

44- وأفادت مديرة الطوارئ، مشيرة إلى آخر خطة للاستجابة التشغيلية العالمية، بأن 345 مليون شخص يعانون اليوم من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، مع وجود 40 مليون شخص في 51 بلدا في مستوى الطوارئ أو في أسوأ مستوى من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويقدَّر أن هناك 45 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحادّ. ومع أن الخطة كشفت أيضا عن بعض المكاسب المحققة، من قبيل القضاء على المستوى الكارثي للجوع في هايتي ونيجيريا واليمن، فإن التوقعات للفترة المتبقية من عام 2023 تنذر بالخطر، مع إمكانية تراجع المكاسب المحققة في بلدان وتدني المساعدة مما قد يكون له عواقب وخيمة.

45- إن انعدام الأمن الغذائي العالمي تولّده أزمة متعددة الجوانب والأوجه تتلاقى فيها الكوارث المناخية والأزمات الاقتصادية والنزاعات العنيفة، مقترنة بأزمة التمويل الراهنة، وتتغذى من بعضها. ويبدو أن هناك تباطؤ اقتصادي وشيك سيطرأ على الصعيد العالمي وسط تشديد السياسات النقدية الذي أدى إلى تفاقم أزمة الدَّين في الاقتصادات النامية. إن الاحتياجات الإنسانية هائلة وكلفة التقاعس عن اتخاذ أي إجراء باهظة. إلا أن **البرنامج** لم يتلقَّ سوى 3.8 مليار دولار أمريكي، مما يشكل فقط 15 في المائة من احتياجاته التشغيلية المتوقعة لعام 2023. وإذ يواجه **البرنامج** احتمال اضطراره إلى مواصلة تخفيض الحصص واتخاذ قرارات صعبة بشأن اختيار من يتلقى المساعدة، يلجأ إلى عمليات رصد قائمة على الأدلة لتعظيم وقع الموارد المتاحة، فيخصِّص من باب الأولوية المساعدة الغوثية إلى البرامج المتعلقة بسبل العيش والصمود، ويجري تحويلات نهائية لعدة أشهر بغية توفير رأس المال اللازم للاستثمار في أصول سبل كسب العيش، ويحرص على وجود نظم لإشراك المجتمعات المحلية

وتلقي تعقيباتها بما يتيح إبلاغها بالتخفيضات والتوزيعات. ولكن **البرنامج** لا يستطيع القيام بذلك وحده، ويتطلع إلى العمل مع الشركاء الحاليين والجدد على التحديات المستقبلية.

46- وشكر أعضاء في المجلس **البرنامج** على التزامه بتلبية الاحتياجات الإنسانية العالمية وسجّلوا إنذارهم بارتفاع مستوى الاحتياجات الإنسانية. وأكدوا أهمية توسيع قاعدة المانحين وبناء شراكات جديدة، ودعوا **البرنامج** أيضا إلى تعزيز الكفاءة والابتكار، وتحديد أولويات عملية الاستهداف، والحرص على أن تتيح البرامج تعظيم وقع الموارد المتاحة. ودعا أيضا عدة أعضاء إلى زيادة شفافية العمليات لدعم اتخاذ قرارات جماعية فيما يتعلق بتحديد الأولويات في استخدام الموارد.

47- وأثار بعض الأعضاء شواغل بشأن إمكانية تأثُّر النساء على نحو غير متناسب بالتخفيضات، وشجعوا **البرنامج** على إبقاء تركيزه على النُّهج المراعية للمنظور الجنساني والموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

48- وحثّ عدة أعضاء **البرنامج** على الاستثمار في تعزيز قدراته في مجالات الرصد والتقييم والرقابة، من أجل كسب ثقة المانحين ودعم كفاءة البرامج وفعاليتها. وأكد أحد الأعضاء أن بلده سيواصل توفير تمويل متعدد السنوات غير مخصص لغرض معيّن، وحثّ الآخرين على أن يحذو حذوه. ودعا عضو آخر **البرنامج** إلى بحث أثر ترتيبات التمويل المشترك بين عدة بلدان والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريره المالية.

49- وردا على هذه التعليقات، وصفت إدارة **البرنامج** التمويل المرن بأنه عامل تمكيني مهمّ لتحقيق الفعالية والكفاءة، لا سيما أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتُعتبر أيضا القدرة على الصمود، والتكيف مع تغير المناخ، والحماية الاجتماعية عناصر ضرورية للحدّ من تزايد الاحتياجات الإنسانية. وتتضمن خطة الاستجابة التشغيلية العالمية الحالية أربع دعوات موجَّهة إلى أصحاب القرار وهي: إيلاء الأولوية للمساهمات المرنة غير المخصصة لغرض معيّن إذ تتيح الاستجابةَ سريعا لحالات الطوارئ؛ والاستثمار في الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية؛ ودعم تعزيز النظم الوطنية؛ ومساعدة **البرنامج** على كسر الحلقة المفرغة للأزمات من خلال دعم زيادة برامج الصمود المتكاملة.

50- وفيما يخص الجهود الرامية إلى تحسين الضمانات والرقابة على الصعيد العالمي، أشارت الإدارة إلى الاستثمارات التي أجريت في مجال الرقمنة لإدارة هوية المستفيدين وتتبّع السلع. ويتم تعزيز عملية الرصد لضمان قابلية التشغيل البيني للنظم وتحسين النظم القائمة بما في ذلك من خلال تضمين الخطط الاستراتيجية القطرية المزيد من الاستثمارات في عملية الرصد، وتوظيف المزيد من الراصدين، وزيادة استخدام أطراف ثالثة للقيام بأعمال الرصد بغية ضمان فصل الواجبات عند الاقتضاء، وتحصين الأموال المخصصة لأنشطة الرصد. ويستثمر **البرنامج** أيضا في إجراءات ونظم التصعيد من أجل ضمان إعلام أصحاب القرار على المستوى القطري والإقليمي والعالمي بأوجه الشذوذ في أسرع وقت ممكن.

العروض الإقليمية

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

51- حذّر المدير الإقليمي لشرق أفريقيا من خطورة الوضع في هذه المنطقة على نحو لم يسبق له مثيل، فوصف كيف تؤدي الأزمة في السودان إلى تفاقم وضع "متعدد الأزمات" ينطوي على نزاعات وانعدام أمن وفيضانات وموجات جفاف وصدمات مضرّة بالاقتصاد الكلي. ووصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة إلى 75.6 مليون شخص، ويُفترض أن يزداد هذا العدد مع بدء موسم الجدب. وتُعدّ إثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان البلدان التي تشكل أكبر مصدر قلق.

52- وتتسع بسرعة الفجوة القائمة بين الاحتياجات والتمويل. ويوفر **البرنامج** ما يعادل 0.52 دولار للمستفيد الواحد في حين تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 0.81 دولار؛ ويقدَّر أن 24.5 مليون شخص من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحادّ لا يتلقون أي مساعدة على الإطلاق. ووفّرت دراسات أجراها **البرنامج** أدلة تُبيّن التكلفة التي تتحمّلها جميع البلدان في المنطقة نتيجة التقاعس عن اتخاذ أي إجراء، وقُدّمت هذه الأدلة إلى المجلس. ونظرا إلى تنامي الاحتياجات وانخفاض التمويل، قد يصبح

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المأساوي (المرحلة 5 من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) هائلا في ثلاثة بلدان بحلول نهاية عام 2023.

53- وفي السودان، يتوقع **البرنامج**، في حال استمرار النزاع، أن يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 19 مليون شخص. وأعلن **البرنامج** ازدياد المساعدة التي تقدمها المنظمة، إلا أنه يتعرض لضغط هائل في عمله، ويتحلى بقدرة محدودة على الوصول إلى المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، وتتعرّض نحو نصف مخزوناته في البلد للنهب فضلا عن العديد من أصوله. ومع ذلك، وصل الفريق القطري إلى 1.2 مليون شخص في 14 من أصل 16 ولاية في البلد، ويهدف إلى الوصول إلى 5.9 مليون شخص. ويوفر **البرنامج** أيضا خدمات من خلال مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، والخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ومجموعة اللوجستيات. وقد تعهّد المانحون بمنح 1.5 مليار دولار أمريكي خلال مؤتمر عُقد حديثا في جنيف من أجل السودان.

54- وخلّف النزاع الدائر في السودان تداعياته على جنوب السودان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، ومصر، وهي بلدان هشّة في الأصل وتستضيف اللاجئين إلا أنها تفتقر إلى القدرات اللازمة لتلبية احتياجاتهم. وقد يستضيف جنوب السودان ما يصل إلى 000 240 لاجئ، مما سيقتضي زيادة المساعدة التي تقدمها المنظمة؛ وحتى قبل اندلاع الأزمة في السودان، كان **البرنامج** يوفر فقط 50 في المائة من الحصص للاجئين في جنوب السودان، و50 في المائة من الحصص للأشخاص الذين هم في المرحلة 4 من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، و70 في المائة من الحصص للأشخاص الذين هم في المرحلة 5 من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

55- وفي الصومال، تمكّن **البرنامج** من تفادي وقوع مجاعة في عام 2022، وذلك بفضل كرم المانحين بشكل رئيسي؛ إلا أن حجم التمويل ينخفض الآن بوتيرة كبيرة مما سيرغم **البرنامج** على خفض أعداد المستفيدين من المساعدة الغوثية من 4.5 مليون شخص إلى 1.8 مليون شخص ابتداء من يوليو/تموز. وستبلغ الاحتياجات التشغيلية نحو 400 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة القادمة.

56- وفي إثيوبيا، أقرّ الممثلون الحكوميون بضرورة اتباع نهج جديد إزاء الاحتياجات الإنسانية مع توفير الدعم **للبرنامج**، وبضرورة إعادة النظر في شبكات الأمان ونظم الحماية الاجتماعية المستخدمة في البلد. وأعرب **البرنامج** عن استعداده للعمل مع السلطات لمعالجة الوضع، وعيّن مديره الإقليمي لشرق أفريقيا لقيادة العملية، ولكنه أبدى أيضا حاجته إلى الحصول على الدعم من المانحين.

57- ومن أجل زيادة التمويل، يعمل **البرنامج** مع المانحين الحاليين ويقوم في الوقت نفسه باستكشاف طرائق جديدة لتوسيع قاعدة مانحيه والاستفادة من مسارات تمويل جديدة مثل تمويل العمل المناخي. وطُلب من المانحين إيلاء اهتمام خاص للمخاطر الإقليمية الناجمة عن الوضع في السودان.

58- وأثنى أعضاء المجلس، بمن فيهم متحدث باسم قائمته، على **البرنامج** لعمله في المنطقة وأعربوا عن قلقهم إزاء التحديات التي يواجهها، ولا سيما موجات الجفاف الحالية والنزاع الدائر في السودان. وشدد أحد أعضاء المجلس على تأثير اختلاف الحصص الغذائية بين البلدان على حركة السكان، ولا سيما بين أوغندا وكينيا، وتساءل عما إذا كان **البرنامج** يعتزم ردا على ذلك مواءمة الحصص أو معايير الاستهداف.

59- وتركّزت تعليقات عدة أعضاء على مشكلة تحويل مسار المساعدات الغذائية في إثيوبيا. وحثّوا **البرنامج** على تقييم التحديات الهيكلية، وتحديد مجالات التحسين مثل الرصد، وعلى التعاون مع الحكومة لوضع إصلاحات، وتحسين كفاءة وفعالية الاستجابة الإنسانية، وذلك بهدف كسب ثقة الجمهور. وقال أحد الأعضاء أنه ينبغي للمساعدة الغذائية أن تتحلى بنفس الضمانات التي تتحلى بها التحويلات النقدية. وأُبدي دعم عام لإعادة استهلال عمليات توزيع الأغذية في أقرب وقت ممكن، ولكن طلب أحد الأعضاء أن تكون هذه العمليات مقترنة بضرورة تحقيق إصلاحات منشودة مهمة عوضا عن تحديد تاريخ معيّن لإجرائها، ناصحا **البرنامج** بأن يتوخى الحذر في الرسائل التي يوجهها إلى الجمهور من أجل تفادي رفع توقعات المستفيدين.

60- وأعرب المدير الإقليمي عن شكره لأعضاء المجلس على تعليقاتهم وللمانحين على دعمهم. وفيما يخص الاختلافات في الحصص، أشار إلى أن زيادة مرونة التمويل ستساعد في هذا الصدد، لأن نسبة كبيرة من التمويل الذي يتلقاه **البرنامج** تكون مخصصة لبلد معيّن؛ وفي حين لم يخفض **البرنامج** قط الحصص إلى ما دون 50 في المائة، لا ترغب المنظمة في اتخاذ إجراءات ضد بعض المستفيدين فقط لأن بلدانا أخرى تتلقى تمويلا أقل. وأعرب عن قلقه إزاء الوضع في أوغندا، إذ أشارت الحكومة مؤخرا إلى أنها تنظر في تغيير سياسة الحدود المفتوحة التي تتبعها نظرا إلى النقص الكبير في التمويل.

61- وأكد المدير الإقليمي للمجلس أن **البرنامج**، إذ يهدف إلى استئناف عمليات توزيع الأغذية في إثيوبيا في يوليو/تموز، سيعمل مع الحكومة على ضمان اتخاذ الاحتياطات والتدابير المناسبة في المقام الأول. ويتم العمل حاليا على تنقيح الميزانية لمراعاة توقّف العمليات واحتمال تزايد الاحتياجات نتيجة ذلك. ويُعتبر التدفق الجديد للاجئين من السودان والصومال مصدر قلق إضافي زاد من ضرورة استئناف العمليات بصورة طارئة.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

62- وصف المدير الإقليمي في تحديثه الدمار الذي أحدثه إعصار موكا في ميانمار في مايو/أيار 2023، والذي ضاعف التحديات الهائلة في البلاد والمرتبطة بالعنف الواسع النطاق والتضخم المتفشي والديون المتزايدة. وأشار إلى أن تكلفة سلة المواد الغذائية الأساسية ارتفعت بنسبة 70 في المائة تقريبا منذ عام 2022 ويقترض نصف السكان تقريبا من أجل تناول الطعام. وعلى الرغم من أن **البرنامج** قد وصل إلى 000 390 شخص في أعقاب الإعصار مباشرة، فقد علقت سلطات الأمر الواقع في 7 يونيو/حزيران جميع المساعدات الإنسانية الدولية للسكان المتضررين. وشارك **البرنامج** في مفاوضات مكثفة لاستعادة إمكانية الوصول وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإشراف عليها بشكل محايد ومستقل. وعلى الرغم من وصول المنظمة إلى 1.3 مليون شخص منذ أوائل عام 2023، فقد واجهت العمليات فجوة تمويلية قدرها 67 مليون دولار أمريكي واضطر **البرنامج** إلى إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة.

63- وفي بنغلاديش، ساعد **البرنامج** مجموعة فرعية صغيرة مكونة ممن تضرروا من الإعصار البالغ عددهم 000 800 شخص، وقام بتوزيع التحويلات النقدية الاستباقية والوجبات الساخنة على اللاجئين. ومع ذلك، انخفض تمويل عمليات اللاجئين بنسبة 45 في المائة عن عام 2022 واضطر **البرنامج** إلى خفض الاستحقاقات النقدية الشهرية إلى 8 دولارات أمريكية، والتي تغطي ثلثي الحد الأدنى لسلة الأغذية فقط؛ وكانت هناك حاجة عاجلة إلى 85 مليون دولار أمريكي لمواصلة العمليات حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول. وأشارت تقديرات **البرنامج** إلى أن التخفيضات ستدفع أكثر من 75 في المائة من اللاجئين إلى المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو أعلى. وإذا نفد التمويل بالكامل، سيدخل 85 في المائة من اللاجئين المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو أسوأ في غضون أسابيع.

64- وفي أفغانستان، أدى انخفاض إنتاج القمح وسوء حالة المراعي والركود الاقتصادي إلى انخفاض الدخل؛ ولم يكن لنسبة 8 في المائة من الأسر المعيشية أي دخل على الإطلاق. وعلى الرغم من القيود المفروضة على النساء، استمرت ما يقرب من 80 في المائة من النساء الأفغانيات المسجلات في عمليات **البرنامج** للتوزيع في حالات الطوارئ في تحصيل المساعدات. وكان **البرنامج** يعمل فقط في الأماكن التي يمكن فيها أن يختار بشكل مستقل من يتلقى المساعدة ويضمن كرامة وسلامة المستفيدين وكذلك سلامة العاملين في المجال الإنساني. ووصل **البرنامج** إلى 12.4 مليون شخص بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2023؛ ومع ذلك، بعد أن تلقى 10 في المائة فقط من صافي متطلبات التمويل لعام 2023، أُجبر على إجراء تخفيضات كبيرة وسحب المساعدة بالكامل من 8 ملايين شخص. ونتيجة لذلك، عانت أعداد متزايدة من الأطفال الصغار من سوء التغذية الحاد. ويسعى **البرنامج** إلى تعبئة المزيد من التمويل، بما في ذلك التمويل المناخي لمعالجة تداعيات حالات الجفاف المتزايدة الشديدة والمتكررة.

65- وأثنى أعضاء المجلس على عمل **البرنامج** في الإقليم، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الوضع في ميانمار وأفغانستان. وحثوا **البرنامج** على ضمان التمثيل المنصف للمرأة في عمليات تسليم المعونة والحصول على المساعدة على قدم المساواة مع الرجل. وطلب عدة أعضاء مزيدا من التفاصيل عن خطط معالجة نقص التمويل والأثر المحتمل لتخفيضات الحصص الغذائية في المستقبل؛ وسأل أحدهم عن عواقب ارتفاع أسعار الأسمدة على الإنتاج الإقليمي للأغذية.

66- وقال أحد أعضاء المجلس إنه ينبغي **للبرنامج** أن يواصل تسليط الضوء على أثر تقليص حجم الحصص الغذائية، والتصدي للمعلومات المضللة وتعزيز جهود جمع الأموال فيما يتعلق بالعمليات في كوكس بازار؛ وفي ميانمار، ينبغي **للبرنامج** أن يبلغ على الفور عن أي مسائل تتعلق بالبرمجة وأن يشجع الأمم المتحدة على قيادة الاستجابة بقوة. وحث عضو آخر في المجلس على استمرار الانخراط في المنطقة، مشددا على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام تغير المناخ والصدمات الأخرى.

67- وردا على أسئلة المجلس، أوضح المدير الإقليمي أن **البرنامج** أعطى الأولوية للمساعدة بناء على تحليل الأمن الغذائي ومعرفة المجتمعات المحلية وشركاء **البرنامج**. وعلى الرغم من أن **البرنامج** اضطر في بعض الأحيان إلى اتخاذ خيارات صعبة، فقد ركز دائما مساعدته على المناطق التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ورصد عن كثب أثر تخفيضات الحصص الغذائية. ويعمل المكتب الإقليمي على تكثيف الجهود لضمان إنفاذ معايير الاستهداف الصارمة، وتعزيز الرقابة على الشركاء المتعاونين، بما في ذلك السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، التي غالبا ما تكون مسؤولة عن تجميع قوائم المستفيدين والتحقق منها. وفي جميع أنحاء المنطقة، سيحافظ **البرنامج** على تركيز قوي على المرأة في العمل الإنساني وحقوق المرأة.

68- وظلت أسعار الأسمدة مرتفعة جدا على الرغم مما سجلته من انخفاض، واضطرت الحكومات إلى الاختيار بين شراء الأسمدة وتمويل برامج الحماية الاجتماعية.

69- وفيما يتعلق بالتمويل، أعطى المكتب الإقليمي الأولوية لطلباته إلى الجهات المانحة، وسلط الضوء على احتياجات التمويل في المناطق التي توجد فيها أعلى مخاطر للخسائر في الأرواح. وضاعف جهوده لجمع الأموال، ولا سيما لتأمين التمويل المرن لكوكس بازار. وبدأ تطبيق تدابير لزيادة الكفاءة مثل تعزيز المشتريات المحلية، مما يمكن أن يخفض تكاليف النقل، وتقليل عدد الموظفين ومواقع التسليم؛ وفي كوكس بازار، حققت هذه الجهود وفورات سنوية قدرها 13 مليون دولار أمريكي. ويقوم **البرنامج** أيضا باستكشاف الاستخدام المحتمل لتمويل التنمية في ميانمار من خلال المفاوضات مع مصرف التنمية الآسيوي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

70- واستخدم **البرنامج** البث الإذاعي والاجتماعات الحضورية لإبلاغ المستفيدين في أقرب وقت ممكن بأي تخفيضات وشيكة في الحصص الغذائية. وكان **البرنامج** على علم بالاضطرابات المتزايدة في كوكس بازار بعد الجولة الأخيرة من التخفيضات في الحصص الغذائية وكان قلقا للغاية من توجيه تهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني في المخيمات نتيجة تزايد اليأس بين الناس.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

71- بدأ المدير الإقليمي للجنوب الأفريقي عرضه بوصف استجابة **البرنامج** للأثر المدمر لإعصار فريدي في مدغشقر وملاوي وموزامبيق في مارس/آذار 2023. وإضافة إلى تقديم المساعدة النقدية والغذائية، اضطلع **البرنامج** بدور حيوي في عقد الاجتماعات قبل حدوث العاصفة، ودعم التنسيق الحكومي للشركاء الإنسانيين والإنمائيين لضمان استجابة فعالة. كما كان التمويل السريع والمرن من حساب الاستجابة العاجلة عاملا رئيسيا في تمكين عمليات الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات.

72- وفي عام 2022، وزع **البرنامج** أكثر من 000 315 طن متري من الأغذية و174 مليون دولار أمريكي نقدا وقسائم على المجتمعات المحلية المنكوبة في الجنوب الأفريقي. ويعيش الآن 000 610 شخص بالقرب من أحد الأصول المجتمعية الوظيفية، مثل نظام الري، ويستفيد 000 220 شخص من دعم السوق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويتلقى 3 ملايين من الأطفال الحوامل والمرضعات من النساء والبنات الدعم التغذوي، وذلك بفضل أنشطة بناء القدرة على الصمود. وأدخل الاستهداف القائم على الضعف في شمال موزامبيق: إذ جمع **البرنامج** بيانات عن الضعف لما عدده 1.65 مليون شخص في تسع مقاطعات في كابو ديلغادو، مما ساعد على الانتقال من حالة المشردين داخليا إلى المساعدة القائمة على الضعف. كما أحرز الإقليم تقدما في عمليات الرصد، والإجراءات الاستباقية ومشتريات الأغذية الإقليمية والمحلية. وفي عام 2023، خطط **البرنامج** للوصول إلى 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وبلغ صافي متطلبات التمويل الإقليمي للأشهر الستة التالية أكثر من مليار دولار أمريكي.

73- ولفت المدير الإقليمي الانتباه إلى التدهور السريع للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي هي أسوأ بكثير مما كانت عليه منذ سنوات. وحذر من أن النزاع وانعدام الأمن وعدم الاستقرار تمثل عوامل تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف. ومع تدهور الوضع، كان من المرجح أن يهاجر المزيد من الناس إلى مخيمات المشردين المكتظة بالفعل حول غوما، حيث ارتفعت معدلات الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال وعدوى الكوليرا والحصبة والعنف الجنسي والعنف الجنساني. وقد ارتكبت الجماعات المسلحة عدة مجازر في الأشهر الأخيرة. وتم إغلاق أكثر من 100 2 مدرسة وتم الإبلاغ عما لا يقل عن 000 750 طفل خارج المدرسة؛ وأبلغ شركاء **البرنامج** عن أرقام قياسية للقصر غير المصحوبين بذويهم. وعلى الرغم من التوسع المؤسسي، واجهت عمليات **البرنامج** فجوات تمويلية خطيرة، إذ من المتوقع أن تنفد المواد الغذائية والنقدية في سبتمبر/أيلول ما لم يكن هناك تمويل جديد وشيك؛ وكانت هناك حاجة ماسة إلى 759 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق العمليات والوصول إلى عدد الحالات المخطط له البالغ 3.6 مليون شخص في الأشهر الستة التالية.

74- وقد عمل **البرنامج** مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اللذين كانا يعقدان مؤتمر قمة لمعالجة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمّ، من خلال دعوة **البرنامج**، إدراج انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات ووصول المساعدات الإنسانية ومخاطر الحماية في جدول الأعمال.

75- وأشاد أعضاء المجلس **بالبرنامج** لقيام بعمليات استعداد استباقية من أجل التخفيف من أثر إعصار فريدي. وأثنى أحد أعضاء المجلس، متحدثا باسم قائمته، على **البرنامج** لتنسيقه وقيادته الجهود خلال الفيضانات الأخيرة في الجنوب الأفريقي ولدعمه إنشاء سلاسل القيمة الغذائية الأصلية في المنطقة. وشجعت قائمته **البرنامج** على مواءمة تدخلاته مع المبادرات الإنمائية التي أطلقها أصحاب المصلحة الإقليميون، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، وتوسيع نطاق برنامج التحول الريفي السريع المنفذ في مدغشقر في جميع أنحاء المنطقة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأمن الغذائي ودعم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

76- وأثنى أعضاء المجلس أيضا على **البرنامج**، وذلك لتوسيع نطاق عملياته في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورددوا دعوة المدير الإقليمي لزيادة الاهتمام بالأزمة التي تتكشف في الأجزاء الشرقية من البلد، والتمويل لدعم توسيع نطاق العمليات. وطالبوا **البرنامج** بمواصلة تسليط الضوء على الأزمة وحثوا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإيجاد حل للنزاع.

77- وكان هناك ترحيب بتنفيذ **البرنامج** الاستهداف على أساس هشاشة الأوضاع لأنه يمكن أن يحد من احتياجات التمويل. ودعا أحد أعضاء المجلس **البرنامج** إلى التعجيل بتنفيذ هذا الاستهداف في موزامبيق والنظر في إعطاء الأولوية للحصص الغذائية الكاملة للفئات الأكثر ضعفا والحصص الغذائية القصيرة الأمد للأسر المعيشية الأقل ضعفا، واصفا عدد الحالات الحالي البالغ 000 785 شخص بأنه أكبر من أن تتحمله موارد الجهات المانحة. ودعا عضو آخر في المجلس **البرنامج** إلى الدعوة إلى إجراء تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في زمبابوي في عام 2023 وتعزيز شراكاته مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين في المنطقة.

78- وشكر المدير الإقليمي أعضاء المجلس على دعمهم، وأوضح أن **البرنامج** يعمل بسرعة على توسيع نطاق استخدامه لتقييمات الضعف في موزامبيق، والتي من المرجح أن تقلل من عدد المستفيدين وتحد من التكاليف. وسيواصل **البرنامج** تشجيع حكومة زيمبابوي على الموافقة على تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي مع العمل أيضا مع شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، واستكشاف الحلول التكنولوجية لتحسين توافر البيانات في البلاد. وأكد المدير الإقليمي كذلك التزام **البرنامج** بمواصلة تعزيز تنسيقه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

79- حذّر المدير الإقليمي من عمق الأزمة الغذائية في غرب أفريقيا ومن طابعها المعقّد إذ اشتدّ انعدام الأمن الغذائي والتغذوي من حيث حجمه وحدّته لا سيما في بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل وخليج غينيا (بنن، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار). ويقدَّر أن 47.2 مليون شخص سيعانون من انعدام الأمن الغذائي أثناء موسم الجدب في عام 2023 في المنطقة؛ ويُتوقَّع أن أكثر من

000 45 شخص سيعانون من الجوع بمستوى كارثي (المرحلة 5 من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) وأن 16.5 مليون طفل دون سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد في عام 2023، مما يشكل زيادة بنسبة 83 في المائة مقارنة بمتوسط العدد المسجل بين عامي 2015 و2022.

80- وتسببت النزاعات بشكل رئيسي في تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، مع ازدياد عدد الحوادث الأمنية والإصابات الناجمة عنها بمقدار الضعف تقريبا منذ عام 2019. وولّد ذلك عددا قياسيا من المشردين؛ فقد بلغ عدد اللاجئين في المنطقة 1.6 مليون شخص ووصل عدد المشردين داخليا إلى 7.8 مليون شخص، ومن بينهم مليونا شخص في بوركينا فاسو وحدها. وازداد أيضا عددُ طالبي اللجوء الفارين من الأزمة الواقعة في منطقة الساحل الأوسط وعددُ المشردين داخل البلدان الأربعة لخليج غينيا بمقدار أربع مرات تقريبا منذ يناير/كانون الثاني. وفي الأثناء، أرغمت الأزمة الواقعة في السودان نحو 000 150 شخص على عبور الحدود إلى تشاد، لينضمّوا إلى اللاجئين الموجودين بالفعل في هذا البلد والبالغ عددهم 000 600 لاجئ.

81- وتُعتبر المرونة التشغيلية مُهمّة للغاية لاستجابة **البرنامج** في المنطقة. وزاد **البرنامج** العمليات المدعومة بالطيران في بوركينا فاسو، ويستخدم آليات تمويل متقدمة لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين السودانيين في تشاد. وفي منطقة الساحل الأوسط، فُتحت ممرات لسلاسل الإمداد عبر غانا وكوت ديفوار بسبب انعدام الأمن على طول ممر لومي؛ وتُستخدم المرافق المتوافرة في نيامي لتخزين وتوريد الأغذية داخل النيجر وباتجاه شمال بوركينا فاسو ومالي. ويستخدم **البرنامج** أيضا أدوات تمويل مخصصة للحدّ من المخاطر المناخية هدفها دعم الحكومات إما للاستجابة المبكرة للصدمات المناخية أو للتخفيف من أثر هذه الصدمات قبل وقوعها.

82- ووضع **البرنامج**، بالتعاون مع حكومات البلدان الأربعة الواقعة في خليج غينيا ومع الشركاء، استراتيجية دون إقليمية لتجنّب ازدياد الاحتياجات في المناطق الشمالية لهذه البلدان؛ وتم تأمين قسم من التمويل إلا أن هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 20.6 مليون دولار أمريكي لمساعدة 000 210 شخص خلال الأشهر الستة القادمة.

83- وبوجه عام، تزداد الاحتياجات بوتيرة أسرع بكثير من ازدياد الموارد، مما يُرغم **البرنامج** على تخفيض المساعدات بشكل كبير في وقت تشتد فيه الظروف قساوة. ولا يتوافر التمويل اللازم إلا لما نسبته 34 في المائة من العمليات التي سيجريها **البرنامج** خلال الأشهر الستة القادمة للاستجابة للأزمات في البلدان الثمانية الأكثر تضررا. وفي حال عدم تحسّن مستوى التمويل، سيُحرَم 6 ملايين شخص إضافيين من المساعدة، مما سيترك 13 مليون شخص دون مساعدة وسيزيد من خطر حدوث نزوح واسع النطاق باتجاه المناطق الشمالية من بلدان خليج غينيا. ويبلغ النقص في التمويل العام المخصص للمنطقة للأشهر الستة المقبلة 950 مليون دولار أمريكي.

84- وبغية الحدّ من الاحتياجات المتزايدة، يستمرّ **البرنامج** في بذل جهوده الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل ويوسّع قاعدة شركائه. ويقوم بدعم حكومات بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر، والسنغال منذ عام 2021 لتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في إطار البرنامج المشترك لمنطقة الساحل الذي أُعِدّ للتصدي للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19، وبرنامج النزاعات وتغير المناخ، ويعمل عن كثب مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل وضع برامج تكميلية تستهدف المجالات نفسها. ويعمل **البرنامج** أيضا مع الصندوق الدولي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ من أجل دعم بلدان مجموعة الخمسة في منطقة الساحل، والسنغال، وغامبيا على استهلال برنامج التأمين المتناهي الصغر. ويقوم **البرنامج** بدعم مؤتمر يعتزم الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الغربية عقده في سبتمبر/أيلول ويستهدف تسريع وتيرة الاستثمار في مجال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

85- وأعرب أعضاء في المجلس عن قلقهم إزاء اشتداد أزمة الغذاء في المنطقة وأثنوا على **البرنامج** لاستمراره في تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما في وجه ازدياد الحواجز المعيقة للوصول إلى المحتاجين في منطقة الساحل الأوسط. وأعربوا أيضا عن دعمهم لأنشطة بناء القدرة على الصمود وللجهود المبذولة لتعزيز الشراكات في هذا الصدد. ورحّب عدّة أعضاء بالجهود المبذولة لتشجيع استهلاك وإنتاج الأغذية محليا؛ وشدّد أيضا أحد الأعضاء، متحدثا باسم إحدى القوائم، على الدور الحيوي للعمل الذي يؤديه **البرنامج** في مجال التأمين. وأثنى أحد الأعضاء على **البرنامج** للجهود التي يبذلها لتنويع مصادر تمويله؛ وشدد عضو آخر على أهمية التمويل المرن والمتعدد السنوات.

86- وقال المدير الإقليمي، شاكرا أعضاء المجلس على تعليقاتهم، إن **البرنامج** يضع استراتيجية متعلقة بالنظم الغذائية الإقليمية لدعم الإنتاج المحلي ومواصلة الاستفادة من المشتريات المؤسسية، بما في ذلك من أجل برامج التغذية المدرسية. وأفاد بأن المرحلة الأولى من برنامج الاستجابة للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ تركّز على العمل مع المجتمعات الحدودية لتحسين إنتاج الأغذية؛ وستستمر المرحلة الثانية في دعم التجارة عبر الحدود. وفيما يخص وصول المساعدة الإنسانية، لدى **البرنامج** استراتيجية شاملة تشمل زيادة قدرة الموظفين والشركاء على إجراء مفاوضات متعلقة بالشؤون الإنسانية وعلى استخدام البيانات لتحليل المسائل المتعلقة بالوصول. ويؤدي المانحون أيضا دورا في تيسير الوصول، ودُعوا إلى مواصلة دعم الجهود التي يبذلها **البرنامج** للتواصل مع الحكومات. وفي وجه التداعيات السريعة التي تخلّفها الأزمة الواقعة في منطقة الساحل، يعزز **البرنامج** وجوده في المناطق الشمالية من بلدان خليج غينيا ويدعم الحكومات الوطنية على تعزيز قدراتها فيما يخص الاستجابات، بما في ذلك من خلال توفير التدريب للوكالات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

87- بدأت المديرة الإقليمية استعراضها العام بملخص للوضع في أوكرانيا الذي أدى فيها انهيار سد كاخوفكا مؤخرا إلى تفاقم الأوضاع المتدهورة بالفعل في البلد. وبدأ **البرنامج** تسليم المواد الغذائية في غضون أربع ساعات من الانهيار، باستخدام مزيج من النقل البري والنهري. وفي جميع أنحاء أوكرانيا، كان **البرنامج** يتبع نهجا قائما على التوطين يشمل الشراكة مع المنظمات المحلية، وشراء 90 في المائة من احتياجاته الغذائية محليا، واستعادة المخابز، والتحول من توزيع الأغذية العينية إلى توزيع القسائم، وتوفير التحويلات القائمة على النقد متعددة الأغراض للأشخاص الذين كانوا غير مشمولين بشبكة الأمان الاجتماعي الحكومية ويعمل مع شركاء لإزالة الألغام من الأراضي الزراعية.

88- وأضافت أن التحديات في جميع أنحاء الإقليم تشمل تضخم أسعار المواد الغذائية، وندرة المياه، وارتفاع معدلات البطالة، والتباطؤ الاقتصادي. وسيؤدي نقص التمويل إلى دفع **البرنامج** إلى تقليص برامجه بنسبة 25 في المائة، مما سيمنعه من مساعدة 9 ملايين شخص من المستفيدين الذين كان يزمع مساعدتهم. وتشير التقديرات إلى أن التخفيضات ستدفع 25 في المائة من المستفيدين من **البرنامج** حاليا في المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى المرحلة 4 من التصنيف ذاته في غضون ستة أشهر؛ وكان من المرجح أن يقبل المتضررون وظائف مهينة أو يرسلون أطفالهم إلى العمل أو ينتقلون من أجل التأقلم. وزادت الهجرة غير النظامية إلى أوروبا مؤخرا بنسبة 70 في المائة، وانخرط المزيد من الأشخاص في صفوف الميليشيات أو المنظمات المتطرفة أو تهريب الأشخاص والمخدرات بسبب نقص فرص العمل البديلة.

89- وتخفيفا من المخاطر المتعلقة بالتخفيضات، خطط **البرنامج** لإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا، ورصد آثار التخفيضات ووضع برامج بديلة. وكان **البرنامج** يشارك في أنشطة بناء القدرة على الصمود، ويعمل مع الشركاء لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وأنظمة الري، وتعزيز الحماية الاجتماعية والاعتماد على الذات بالنسبة إلى اللاجئين، ووضع نُظم موحدة للحماية الاجتماعية، وتوفير التحويلات القائمة على النقد للأشخاص الضعفاء.

90- وبالنظر إلى الصعوبات التي تلوح في الأفق، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يصل **البرنامج** وشركاؤه والجهات المانحة إلى لأشخاص الضعفاء من خلال تقديم الدعم والمساعدة التي يحتاجون إليها.

91- وشكر أعضاء المجلس المديرة الإقليمية على العرض العام وأشادوا بموظفي **البرنامج** على عملهم، بما في ذلك في الظروف الخطرة والصعبة. وأكدوا من جديد التزام بلدانهم المستمر بدعم أنشطة **البرنامج** في جميع أنحاء المنطقة.

92- وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، والآثار المتفاقمة لانقطاع خطوط الإمداد، وخفض حصص الإعاشة، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية في العديد من السياقات، وشجعوا **البرنامج** على تنفيذ نهج تدريجي وقائم على الأدلة لتحديد أولويات المساعدة التي يقدمها، وضمان استهداف الأشخاص الأكثر ضعفا ومراعاة احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وترديدا لتحذير المديرة الإقليمية بشأن تكاليف التقاعس عن العمل من حيث زيادة الهجرة والتجنيد في الجماعات المتطرفة، دعا الأعضاء الحكومات والجهات المانحة الأخرى، لا سيما تلك الموجودة في المنطقة، إلى توحيد الجهود لمعالجة الوضع الخطير والمتقلب للغاية.

93- وأثنى عدد من أعضاء المجلس على **البرنامج** لعملياته في أوكرانيا، إذ من شأن تجربته في مجال التوطين المحلي والتعاون مع خطط الحماية الاجتماعية الحكومية أن تولد دروسا فيما يتعلق بالعمليات الجارية في أماكن أخرى. واضطلع **البرنامج** أيضا بدور قيّم في معالجة آثار النزاع في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك من خلال مبادرة حبوب البحر الأسود؛ وحث الأعضاء جميع الجهات الفاعلة على مواصلة العمل معا للحفاظ على تشغيل ممر البحر الأسود.

94- وشكر أحد الأعضاء المديرة الإقليمية على الاجتماع الأخير للسفراء والمديرين القطريين **للبرنامج** من المنطقة، وشجعها على تنظيم المزيد من عمليات التبادل هذه. وسأل عضو آخر عن كيفية تطبيق المكتب الإقليمي للدروس المستفادة من التحويل المنهجي للأغذية الذي تم الكشف عنه مؤخرا في إثيوبيا، على عمليات الإشراف والضوابط الخاصة به لمنع وقوع حالات تدليس مماثلة.

95- وشكرت المديرة الإقليمية أعضاء المجلس على دعمهم. وردا على أسئلتهم، قالت إنها تعتزم مواصلة عقد المزيد من الاجتماعات مع السفراء الإقليميين. وكما هو مخطط له، خُفضّت المساعدة في أوكرانيا مؤقتا خلال فصل الصيف، باعتبار أن الأشخاص لديهم نفقات أقل، وستعاد بالكامل بحلول نهاية العام. وتخفيفا من مخاطر التحويل، قام **البرنامج** في اليمن بتتبع مساعداته الغذائية من ميناء الوصول إلى نقطة التوزيع النهائية من خلال نظام رمز الاستجابة السريعة. وأوقف **البرنامج** برنامجه للتسجيل البيومتري للمستفيدين في شمال اليمن بسبب قضايا حماية البيانات، والتي كان يعمل على حلها مع السلطات الشمالية. وفي لبنان، تم شطب 000 100 شخص كانوا يتلقون المساعدة من كل من **البرنامج** والبرامج الحكومية من قوائم المستفيدين في **البرنامج**، مما أدى إلى تحقيق وفورات شهرية قدرها 3.5 مليون دولار أمريكي.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

96- استهلّت المديرة الإقليمية عرضها بتسجيل مقطع فيديو قصير يُظهر عمليات **البرنامج** في هايتي، التي زارتها بنفسها مؤخرا برفقة المديرة التنفيذية. وتزداد حالة العنف وعدم الاستقرار سوءا في البلد، حيث يوجد 4.9 مليون شخص في المرحلة 3 أو 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وتُعدّ هايتي، بعد جنوب السودان، البلد الذي تعاني فيه أكبر شريحة سكانية (18 في المائة) من انعدام الأمن الغذائي بمستوى يصل إلى حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف). ويساعد **البرنامج** 1.4 مليون شخص بشتى السبل منها التغذية المدرسية وأنشطة بناء القدرة على الصمود عن طريق شراء الأغذية محليا من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتحتاج المنظمة إلى مبلغ إضافي قدره 123 مليون دولار أمريكي لتوفير الغذاء لمليون شخص خلال الأشهر القادمة.

97- وفي كولومبيا، تُحرز الحكومة تقدما في تنفيذ خطة السلام، إلا أنه بفعل وجود تحديات من قبيل استمرار العنف وتضخم أسعار الأغذية يعاني 15.5 مليون كولومبي (30 في المائة من السكان) و1.5 مليون مهاجر من انعدام الأمن الغذائي. ويساعد **البرنامج** 500 000 شخص بفضل أنشطة بناء القدرة على الصمود وسبل كسب العيش، وبرامج التغذية المدرسية، والأنشطة الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي، وشراء المنتجات من المزارعين المحليين. وفي السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، حيث يعاني 8 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، تعمل المنظمة مع الحكومات لبناء القدرة على إدارة مخاطر الكوارث بغية التصدي لأثر ظاهرة النينيو، مما سيؤثر على 1.4 مليون شخص إضافي في الممر الجاف.

98- وسبق أن أثّرت ظاهرة النينيو على 000 200 شخص في هايتي و000 780 شخص في أمريكا الجنوبية، ويُرجح أن تستمرّ حتى عام 2024. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات المحلية لتلبية الاحتياجات الإضافية من خلال القيام مثلا بتوزيع الأغذية أو بطاقات الدفع الإلكترونية وبتوفير الدعم لبناء القدرات.

99- ويعانى 40 مليون شخص في المنطقة من انعدام الأمن الغذائي الذي يشكّل أحد الدوافع الرئيسية للهجرة. وازداد خمسَ مرّات عددُ المرات التي تم فيها عبور الحدود في منطقة داريان، وأدى قطع الطرق المؤدية إلى أمريكا الشمالية إلى زيادة عدد طلبات اللجوء الجديدة المقدمة في المكسيك. وطلبت حكومات بنما وكوستاريكا وهندوراس من **البرنامج** مدّها بمساعدة تقنية في إطار الجهود التي تبذلها لدعم المسافرين العابرين.

100- ويعزّز **البرنامج** أيضا تركيزه على بناء القدرة على الصمود في وجه أسباب انعدام الأمن الغذائي والهجرة، بما في ذلك من خلال تيسير المشاريع المشتركة بين بلدين بشأن التكيف مع تغير المناخ والموجهة نحو المجتمعات المحلية المهمشة، كما في

كولومبيا وإكوادور؛ واستحداث سلاسل قيمة بفضل عمليات الشراء المحلية والإقليمية، واستخدام الاحتياطات الاستراتيجية الوطنية لمشتريات القطاع العام، وإقامة روابط اقتصادية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقطاع الخاص؛ وتوفير المساعدة التقنية في مجال إدارة المخاطر لتوفير الحماية الاجتماعية خلال حالات الطوارئ.

101- وستواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مستقبلا مليئا بالتحديات، إذ يعاني ثلث سكانها من الفقر ويُتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في عام 2023 إلى 1.2 في المائة بالمقارنة مع 6.7 في المائة في عام 2021. وفي عام 2023، يعتزم **البرنامج** مساعدة 9.9 مليون شخص بصورة مباشرة و25 مليون شخص بصورة غير مباشرة. وتسهم العديد من الحكومات في المنطقة إسهاما مباشرا في برامج **البرنامج** في بلدانها، وستساعد جهودُ **البرنامج** الرامية إلى بناء القدرات وسعيه إلى تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقليل الاحتياجات الإنسانية في الأجلين المتوسط والطويل. ولكن ازدادت الاحتياجات بنسبة 24 في المائة من عام 2022 ويُرجح أن يتعذّر على **البرنامج**، بفعل نقص التمويل، الوصول إلى 2.5 مليون شخص من بين المستفيدين الذين كان يعتزم مساعدتهم بشكل مباشر.

102- وشكر أعضاء في المجلس المديرة الإقليمية على التزامها بالعمل مع الحكومات للخروج بحلول ابتكارية ومرنة للمشاكل في المنطقة، بما في ذلك من خلال بذل جهود ترمي إلى بناء القدرة على الصمود والاستعداد للكوارث. وناشدوا الحصول على دعم دولي أكبر لتلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ ومعالجة المشاكل الهيكلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورحبوا بتزايد اهتمام المديرة التنفيذية بالمنطقة. واعتُبر العديد من أعضاء المجلس المنتمين إلى المنطقة أن **البرنامج** شريكا رئيسيا في مجالي مكافحة انعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود. وقدّموا لمحة عامة عن الدعم الذي توفّره حكوماتهم لبرامج **البرنامج** في بلدانهم والبلدان الأخرى، وأشاروا إلى أن المنطقة قادرة على الإسهام في وضع حلول عالمية لمكافحة الجوع والفقر عن طريق تبادل المعارف وتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

103- وقام الأعضاء بتشجيع **البرنامج** على توسيع نطاق برنامجه في فنزويلا. وأوصوا أيضا باللجوء في المنطقة إلى الاستهداف القائم على الهشاشة وليس على الحالة، لا سيما فيما يخص اللاجئين والمهاجرين، وبالعمل مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لوضع برنامج مشترك متكامل في هايتي.

104- وإذ شكرت المديرة الإقليمية أعضاء المجلس على تعليقاتهم، أحاطت علما بالنقاط المثارة. وفي فنزويلا، يقوم **البرنامج** بتوسيع نطاق برامجه المتعلقة بالتغذية المدرسية لتشمل ثلاث ولايات إضافية، ويعمل على شراء المنتجات المحلية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسف. والتقت المديرة التنفيذية، خلال زيارتها لهايتي، بالمديرين القطريين التابعين للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ولاحظت وجود تعاون قوي حول مشاريع مشتركة. وفي كولومبيا، يستخدم المكتب القطري بيانات مستمدة من تقييمات متعلقة بالأمن الغذائي في حالات الطوارئ لأغراض استهداف المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمهاجرين واللاجئين.

التقارير السنوية

2023/EB.A/3 تقرير الأداء السنوي لعام 2022

105- عرضت الإدارة النقاط البارزة في تقرير الأداء السنوي، مشيرة إلى أن **البرنامج** قد وصل إلى رقم قياسي بلغ 160 مليون شخص في عام 2022، إذ قام بتوزيع 4.8 مليون طن متري من الأغذية و3.3 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد. وعلى الرغم من التوسع المؤسسي فيما يتعلق بالاستجابة للأزمة الغذائية العالمية، إلا أن **البرنامج** لم يتمكن من مواكبة الطلب غير المسبوق على المساعدة. وظل الوضع الإنساني في عام 2023 شديد الصعوبة وسيواصل **البرنامج** جهوده لتنويع قاعدة تمويله، بما في ذلك من خلال الانخراط مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

106- وأشاد أعضاء المجلس، بمن فيهم ثلاثة تحدثوا باسم قوائمهم، بإنجازات **البرنامج** وأشادوا بموظفيه. وحثوا **البرنامج** على تعزيز تنسيقه مع أصحاب المصلحة الآخرين في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ورحبوا ترحيبا حارا بإطلاق إطار التحليل المشترك بين القطاعات.

107- وأشاد أحد أعضاء المجلس باستخدام **البرنامج** للتحويلات القائمة على النقد؛ ودعا آخر إلى الاستهداف القائم على الضعف وسعى إلى فهم نسبة عمليات **البرنامج** التي تستخدم هذا النهج. وطلب الأعضاء مزيدا من التفاصيل بشأن مشاركة **البرنامج** مع القطاع الخاص والمانحين الفرادى، بما في ذلك من خلال م منصة تقاسم الوجبات؛ وتنفيذ المكاتب القطرية للنُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني؛ وجهود **البرنامج** لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفيما يتعلق بالحماية والمساءلة والمساواة بين الجنسين، أشار أحد الأعضاء إلى الحاجة إلى وجود موظفين خبراء وتمويل مخصص لضمان التمسك بهذه المبادئ في جميع عمليات **البرنامج**.

108- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء التخفيضات في الحصص الغذائية التي اضطرت بعض المكاتب القطرية إلى وضعها. وسأل أحد أعضاء المجلس كيف يخفف **البرنامج** من تأثير التخفيضات، بينما سأل آخر عن الخطوات التي يتخذها **البرنامج** لتعبئة موارد تمويلية إضافية. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن مخاوفهم بشأن المستويات المنخفضة للتمويل المرن واعتماد **البرنامج** على عدد صغير من المانحين الرئيسيين. وتعهدوا بمواصلة دعمهم للجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المانحين، ودعوا **البرنامج** أيضا إلى زيادة الكفاءة، بما في ذلك من خلال الاستهداف الصارم القائم على الاحتياجات والرصد الشامل للأنشطة.

109- وشجع أحد أعضاء المجلس **البرنامج** على استكشاف آليات تمويل مبتكرة لمعالجة فجوات التمويل وضمان استدامة أنشطته. وأضاف أنه ينبغي أن يجري **البرنامج** تقييما شاملا لعملياته الميدانية وموارده البشرية للتأكد من أفضل السبل لنشر أي موارد إضافية قد تكون متاحة. وحث العديد من الأعضاء **البرنامج** على إيلاء اهتمام كاف لبناء القدرة على الصمود من أجل تقليل الاحتياجات الإنسانية في المستقبل.

110- وقالوا إنهم يرحبون باعتماد **البرنامج** مقاييس محسنة لقياس الأداء وآليات تعقيبات مجتمعية. وينبغي **للبرنامج** أن يواصل تعزيز هذه الآليات، فضلا عن سياساته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ونظم الإدارة البيئية، وينبغي أن يضاعف جهوده لتحقيق جميع أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية. وطلب أحد أعضاء مجلس الإدارة مزيدا من المعلومات بشأن مؤشرات إدماج منظور الإعاقة ضمن إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025.

111- وردا على أسئلة المجلس وتعليقاته، أوضحت الإدارة أن **البرنامج** يزيد من تركيزه على بناء القدرة على الصمود والعمل الاستباقي، وكان يضع مؤشرات لقياس الانخفاض في الاحتياجات الإنسانية الذي تحقق من خلال برامج القدرة على الصمود؛ وستُذكَر هذه المؤشرات في تقارير الأداء السنوية المستقبلية. ويجري تدريب موظفي **البرنامج** وشركائه على الاستهداف على أساس الضعف وصدر توجيه داخلي بشأن الاستهداف. ويعمل **البرنامج** أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات البلدان المضيفة للاجئين لوضع طرائق للتحول من الاستهداف القائم على الحالة إلى الاستهداف على أساس الضعف. وعلى الرغم من أن **البرنامج** فعل كل ما في وسعه للتخفيف من أثر تخفيضات الحصص، فقد كانت هناك عتبة لا يمكن أن يكون مستوى التخفيف أقل منها. وعليه، ناشد **البرنامج** أعضاء المجلس تقديم دعم إضافي حتى يتمكن من زيادة المساعدة الطارئة حسب الاقتضاء.

112- وحتى الآن، أنشأت 66 في المائة من المكاتب القطرية آليات تعقيبات مجتمعية. وقد وُضعت خطط لإنشاء مثل هذه الآليات في المكاتب القطرية المتبقية. وقدم **البرنامج** مؤشرين بشأن إدراج منظور الإعاقة على مستوى المكاتب القطرية وسيُستعرض التقدم المحرز في هذا المجال في تقرير الأداء السنوي لعام 2023. ونقح **البرنامج** أيضا سياسته بشأن السلوك المسيء، ووضع أدوات للتعلم الإلكتروني، ونفذ حملات توعية بهدف منع السلوك المسيء ومكافحته. وفوضت للمديرين سلطة معالجة سوء السلوك على الفور من خلال نظام استعراض أداء الموظفين. ويأمل **البرنامج** في تحقيق أهداف سياسته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بحلول عام 2025.

113- ويعمل شركاء القطاع الخاص على زيادة استثماراتهم في نظم التغذية والإيصال، مما يساعد **البرنامج** على خفض تكاليفه التشغيلية. وجمع **البرنامج**، من خلال برنامج تبرعات الأفراد وتقاسم الوجبات، 31.2 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وكان **البرنامج** منخرطا في مناقشات مع المدينين والدائنين بشأن مقايضات الديون مقابل الأغذية، والتي كانت ذات أهمية خاصة للحكومات ذات الحيز المالي المحدود.

114- وكان **البرنامج** ينفذ جميع توصيات المراجعة الداخلية بشأن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. وأطلقت المنظمة أيضا نظام مدفوعات عالمي، وعززت التنسيق بين المقر والمكاتب القطرية. وقد نُفذت نظم الإدارة البيئية في أكثر من 200 مكتب من مكاتب **البرنامج**، ويجري إدراجها في 43 مكتبا آخر.

2023/EB.A/4 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2022

115- سلطت المديرة المؤقتة للأخلاقيات المنتهية ولايتها الضوء، في كلمتها، على التقرير السنوي لعام 2022، وقدمت تحديثا بشأن أنشطة عام 2023، مشيرة إلى أن مكتب الأخلاقيات قد حقق جميع الأهداف في استراتيجيته للفترة 2021-2022. وظلت طلبات المشورة عند مستويات مماثلة للسنوات السابقة وكانت في أغلب الأحيان مرتبطة بتوافق الأنشطة الخارجية مع العمالة في **البرنامج**. وتحسينا لمعارف الموظفين في هذا المجال، عقد المكتب جلسات توعية وقام بصياغة تعميم منقح للمديرة التنفيذية بشأن هذا الموضوع. وأحرز تقدم أيضا في معدلات إتمام العملية السنوية لتضارب المصالح والكشف المالي، والإجراءات الداخلية المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات وتحديث الدورة التدريبية بشأن الأخلاقيات عبر الإنترنت، والتي تعد إلزامية لجميع الموظفين.

116- وأطلع المستشار الأول المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المجلس على تعميم المديرة التنفيذية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والذي سعى إلى زيادة دمج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في تصميم البرامج وتحسين إدارة مخاطر الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع شركاء **البرنامج** والمكاتب القطرية. وأطلقت حملة توعية على نطاق **البرنامج** لمرافقة التعميم الجديد. وفي يناير/كانون الثاني 2024، ستتولى المديرة التنفيذية رئاسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ووضع مكتب الأخلاقيات أيضا تدريبا جديدا لكبار مديري المكاتب القطرية، وعمل مع وحدة المنظمات غير الحكومية بشأن شراكات تتعلق بمسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ويُطلب الآن من جميع الشركاء المتعاونين المسجلين في بوابة شركاء الأمم المتحدة إكمال تقييم قدرات الشركاء المنفذين للأمم المتحدة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

117- ويجري تحديث التدريب المتخصص لجهات تنسيق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومن المقرر إصدار النسخة الجديدة في سبتمبر/أيلول 2023. ووضعت أيضا مواد للعاملين في الخطوط الأمامية. ودعم مكتب الأخلاقيات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في دمج مسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وصياغتها، وتصميم البرامج القطرية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

118- وأثنى أعضاء المجلس على التزام **البرنامج** بتعزيز ثقافة الأخلاقيات والمساءلة. وتساءل أحد الأعضاء عن الكيفية التي يخطط بها **البرنامج** لتحسين توجيهاته للموظفين بشأن تضارب المصالح فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية وكيف يعتزم إنفاذ متطلبات التدريب فيما يتعلق بالبرنامج السنوي لتضارب المصالح والكشف المالي؛ كما سعى المندوب إلى فهم الإجراءات التي اتخذها **البرنامج** لحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام وطلب بيانات سنوية عن الإبلاغ عن المخالفات في **البرنامج** وغيره من كيانات الأمم المتحدة المماثلة. وسأل عضو آخر عن عدد المرات التي يُطلب فيها من الموظفين إتمام التدريب المتعلق بالأخلاقيات وعن تقديم أي حوافز لتشجيع الموظفين على حضور الدورات. وتساءل عضو ثالث في المجلس عما يمكن فعله لتقليل عدد الحالات التي يتصل فيها موظفو **البرنامج** وشركاؤه بمكتب الأخلاقيات للحصول على المشورة.

119- وردا على أسئلة المجلس، قال فريق مكتب الأخلاقيات إن **البرنامج** يشجع الموظفين في جميع مكاتبه على الإبلاغ عن أي تضارب محتمل في المصالح. وسيُعبّر التعميم المنقح للمديرة التنفيذية بشأن تضارب المصالح فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية عن الطبيعة المتغيرة للتوظيف وحقيقة أن أعدادا متزايدة من العاملين مع **البرنامج** تم توظيفهم بموجب عقود تسمح لهم بالحصول على عمل مع أصحاب عمل آخرين. وقد حدَّث المكتب طرائق إجراء البرنامج السنوي لتضارب المصالح والكشف المالي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات الامتثال. وكان من المتوقع أن يكمل 100 في المائة من الموظفين الدورة بنجاح بحلول نهاية الصيف.

120- وكان على جميع موظفي **البرنامج** إكمال التدريب على الأخلاقيات، بما في ذلك التدريب على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كل ثلاث سنوات. وكان مكتب الأخلاقيات يعمل أيضا مع شعبة إدارة المخاطر لتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار أدوات إدارة المخاطر. وستقدم البيانات المطلوبة بشأن الإبلاغ عن المخالفات بعد الدورة.

2023/EB.A/5 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2023، ومذكرة الإدارة بشأنه

121- عرض التقرير مديرُ مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة، فقال إنه منذ نهاية عام 2022، تم تعيين إثنين من موظفي أمين المظالم (أحدهما برتبة عالية)، ويجري العمل على تعيين ثالث، كما يعمل في المكتب استشاري موظف واحد بدوام كامل وإثنان بدوام جزئي. وقد تلقى المكتب ما يقرب من 360 حالة منذ بداية عام 2023. ويخطط المكتب لزيادة عدد مستشاري مكان العمل المحترم من 155 إلى 200 بحلول نهاية عام 2023.

122- وقال المدير التنفيذي المساعد بالوكالة لإدارة ثقافة مكان العمل إن إدارة **البرنامج** ومكتب أمين المظالم يجتمعان بانتظام لمناقشة ومعالجة القضايا النظامية، وقد وافقت الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير.

123- وتحدث اثنان من أعضاء المجلس وأشادا بالاتجاهات الإيجابية المبلغ عنها وسلّما بما للجهود المبذولة لإحداث التغيير الثقافي من طبيعة معقدة ومستهلكة للوقت. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء الزيادة الكبيرة في حالات التمييز الجنساني والتمييز العنصري المبلغ عنها، ورحب بوضع برنامج القيادة الشاملة وخطة العمل لمكافحة العنصرية وسأل عن كيفية مساءلة القياديين عن تعزيز البيئة الشاملة وكيف يمكن تقييم تحقق النجاح. وشجع العضو نفسه **البرنامج** على جعل السعي إلى حل غير رسمي الخطوة الأولى في النظام الداخلي لإقامة العدل في **البرنامج**؛ وعلى تنظيم التدريب على إدارة الأداء على نطاق أوسع؛ وعلى توضيح استخدامه للتعقيبات التي تُرفع إليه عن إدارة الأداء.

124- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم. ويجري النظر مع منظمة الأغذية والزراعة في إدماج الحل غير الرسمي في النظام الداخلي لإقامة العدل. وقد عمّم نظام التعقيبات المرفوعة. ويخضع للمساءلة المديرون الذين يتبين أنهم تصرفوا بشكل مسيء، ويجري العمل على إنشاء مكتب مساعدة لتزويد المشرفين على أولئك المديرين بالموارد اللازمة للتعامل مع تلك الحالات باستخدام إطار إدارة الأداء. ويوضح إطار القيادة التوقعات المتعلقة بسلوك القياديين في **البرنامج** وموظفيه، ويقاس التغيير من خلال الاستقصاء العالمي للموظفين ومن خلال تتبُّع بعض كبار المديرين لتقييم أي تحسينات يتم إجراؤها.

قضايا السياسات (متابعة)

2023/EB.A/6 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2022)

125- قدم مدير المكتب العالمي **للبرنامج** في جنيف التحديث، محذرا من أن تدهور الوضع الإنساني في جميع أنحاء العالم أدى إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية، إذ ارتفعت المتطلبات من 41 مليار دولار أمريكي في أوائل عام 2022 إلى 55 مليار دولار أمريكي في يونيو/حزيران 2023. وعلى الصعيد العالمي، يحتاج 248 مليون شخص إلى المساعدة، وتتسم التوقعات للعام المقبل بصعوبة أكبر. وأضافت مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة الشراكات والدعوة أنه خلال العام الماضي، كان التركيز في الاستجابة الإنسانية على التعاون مع ثلاث فئات من الشركاء: الجهات المانحة؛ ونظراء **البرنامج** داخل الأمم المتحدة واللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات في جنيف؛ والجهات الفاعلة المحلية، وذلك بهدف إدخال المجتمع المدني في المنظومة.

126- وشكر أعضاء المجلس **البرنامج** على عمله مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ورحبوا بالعمل في مجالات تشمل التوطين والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والصحة النفسية والدعم النفسي، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمساواة بين الجنسين، والإنذار المبكر والعمل المبكر، ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وقالوا إنهم يحثون **البرنامج** على العمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الإطار المُراجع بشأن التحليل المشترك بين القطاعات من أجل ضمان معالجته الاحتياجات المحددة والمشتركة

للفئات السكانية الضعيفة في العمل الإنساني وإطلاعهم على حصائل التقييمات الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع المجلس.

127- وفيما يتعلق بالشراكات، قال الأعضاء إنهم يشجعون **البرنامج** على توسيع نطاق المبادرات المشتركة مثل مركز الاستهداف المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و**البرنامج** والمشاركة في إجراء المزيد من تقييمات الاحتياجات المشتركة وتحليلها. كما دعا أعضاء مجلس الإدارة المنظمة إلى إعطاء الأولوية للشراكات مع المنظمات التي تقودها المجموعات المهمشة؛ والعمل مع البنك الدولي بشأن تحديد أولويات الموارد الاستراتيجية للاحتياجات الإنسانية الملحة؛ والتأكد من أن عملها مع خطط الحماية الاجتماعية يدعم الملكية الوطنية؛ ومواصلة الاستثمار في المجموعات بهدف زيادة الفعالية وتوثيق التعاون بين المجموعات؛ وزيادة استخدامها للمساعدة القائمة على النقد، بما في ذلك من خلال خطط الحماية الاجتماعية؛ وتكثيف تعاونها مع الشركاء والمجموعة الاستشارية النقدية العالمية لتعزيز كفاءة التدخل ومواءمة البرمجة وإمكانية التشغيل البيني للنظام وتنسيق النقد؛ وتواصل الاستثمار في قدرتها الخاصة لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وقدرات شركائها على الأرض. وسعى أحد أعضاء المجلس إلى إلقاء نظرة ثاقبة على كيفية تنفيذ **البرنامج** للالتزامات بموجب برنامج عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي.

128- وأوصى عضو آخر في المجلس بأن يعتبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مصدرا للحلول المبتكرة وأفضل الممارسات في مجال العمل الإنساني والقدرة على الصمود، ووسيلة لتعزيز التآزر في البحث عن حلول مستدامة. وفي إشارة إلى أن الحكومات بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستثمار في المساعدة الإنسانية في بلدانها، طلب عضو ثالث أن تحلل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الاستخدام المحتمل لمقايضة الديون وتخفيف عبئها لتمويل المساعدة الإنسانية.

129- وردا على هذه التعليقات، سلطت الإدارة الضوء على التزامين رئيسيين **للبرنامج** فيما يتعلق بخطة عمل الأمين العام: المساءلة أمام المشردين داخليا، والذي يركز على المشاركة مع المنظمات والمجتمعات المحلية للمشردين داخليا لتحسين تصميم برامج المساعدة الغذائية المتكاملة وتنفيذها؛ وتقاطع المخاطر الذي عزز قدرة **البرنامج** على تحليل دوافع التشرد وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن إجراءاته الاستباقية وتدفقات التمويل الأخرى لدعم الحلول المستدامة التي تكون تحت إشراف وطني والمتعلقة بالمشردين داخليا.

130- ويعكف **البرنامج** على صياغة استراتيجية توطين شاملة مسترشدة بالمشاورات الداخلية والخارجية، بما في ذلك مع الشركاء والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وسيشمل إعداد الاستراتيجية تحديد إطار عمل مفاهيمي للتوطين؛ وتوضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بالتوطين؛ واستعراض أهداف **البرنامج** والتزاماته وغاياته المتعلقة بالتوطين المؤسسي؛ ووضع خطط التنفيذ.

131- وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يعتمد **البرنامج** على مكاتبه الإقليمية للمشاركة داخل أقاليمها ويستفيد من مراكز الامتياز لزيادة فرص الوصول إلى الحلول المتعلقة بالقضاء التام على الجوع والمقدمة من بلدان الجنوب العالمي. وفيما يتعلق بالتمويل المبتكر، يعمل **البرنامج** مع شركاء مختلفين لتصميم وتنفيذ مجموعة من التدخلات، بما في ذلك مقايضات الديون، واستخدم تسع مقايضات للديون لتعبئة 143 مليون دولار أمريكي.

132- ويعمل **البرنامج** أيضا على زيادة مشاركته مع المؤسسات المالية الدولية وإجراء مناقشات منتظمة في جميع البلدان التي يعمل فيها من أجل ضمان تموضعه باعتباره المنفذ الرئيسي لكيانات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ولا سيما بالنسبة لمسائل الهشاشة والنزاع والعنف. وكانت المصارف ملتزمة بشكل متزايد بالتعامل مع تمويل المناخ، مما أتاح فرصة لمناقشة حلول تتعلق بالتمويل المناخي وأنظمة الحماية الاجتماعية مع الحكومات الوطنية؛ وفي بعض البلدان، كانت هناك إمكانية لاستخدام مقايضة الديون لتمويل حلول تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. كما كان **البرنامج** يتفاعل بشكل منهجي مع البنك الدولي بشأن خطط البنك الجديدة للاستعداد لأزمة الأمن الغذائي والتي توفر، بالاقتران مع تحليل المناخ، نقطة دخول للانخراط مع الحكومات بشأن القضاء التام على الجوع.

2023/EB.A/7 تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

133- وصفت إدارة **البرنامج** في العروض التي قدمتها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأنه يدخل في صميم الحصيلة الاستراتيجية 4 **للبرنامج**، مما يمكّن أصحاب المصلحة الوطنيين من تعزيز قدراتهم وبرامجهم ونظمهم في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وتهدف السياسة المحدثة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تمت صياغتها من خلال عملية شاملة وتشاورية، بما في ذلك ثلاث جولات من المشاورات مع المجلس التنفيذي، إلى تسريع مواطن القوة التي يتمتع بها **البرنامج** للتوسط بين الدول الأعضاء في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات. وتناولت السياسة مجالات عمل متنوعة مثل التمويل ودعم البرامج والنتائج والتعلم والتواصل والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة والتنسيق الداخلي. وتطلب تنفيذ التحديث استثمارا مؤسسيا قدره 9 ملايين دولار أمريكي على مدى خمس سنوات؛ وسيتم تدبير الموارد اللازمة للأنشطة الميدانية من خلال مكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية.

134- ورحب أعضاء المجلس بتحديث السياسة، وأعربوا عن دعمهم القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودور **البرنامج** في تيسير مثل هذه التبادلات. وأشاد العديد بالمبادئ الستة الواردة في الوثيقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والابتكار والملكية الوطنية. وشجعت إحدى القوائم الانتخابية **البرنامج** على إصدار توجيهات بشأن تطوير وتنفيذ الممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه المناخ، وضمان الوصول إلى الأغذية المغذية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

135- ودعا أحد أعضاء المجلس **البرنامج** إلى تعزيز برامج الشراكة القائمة واستكمالها في مجالات مثل القضاء التام على الجوع والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وحث ممثل آخر **البرنامج** على تخصيص الموارد لدعم البلدان التي تتعاون من أجل تسهيل وضع حلول عالية الجودة وذات ملكية قطرية. وطلب عضو ثالث في المجلس من **البرنامج** ضمان ألا يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آلية تروج من خلالها البلدان المقدمة للموارد لخطط التنمية الخاصة بها.

136- وشجع أحد أعضاء المجلس **البرنامج** على مواصلة قياس نجاح وفعالية برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقييم الحصائل في غضون أربع سنوات، وجمع أمثلة على كيفية الاستفادة من ميزته النسبية في عمله المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وبلدان منطقته. ودعا أعضاء آخرون **البرنامج** إلى الاستجابة للطلبات المتزايدة للدعم في مجالات خبرته العالمية، بما في ذلك إدارة سلسلة الإمداد والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مع تنسيق انخراطه في أنشطة القدرة على الصمود والتنمية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار أحد الأعضاء إلى موافقته على تحديث السياسة، فدعا **البرنامج** إلى أن يكون استباقيا في توليد الأدلة والبحث عن مبادرات ناجحة في الميدان يمكن تقديمها إلى البلدان الأخرى؛ ومع ذلك، فإن العملية تحتاج إلى أن تقودها بلدان الجنوب العالمي.

137- وردا على تعليقات المجلس، أكدت إدارة **البرنامج** أن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سوف تتواءم مع الخطة الاستراتيجية، ولذلك سيكون محورها الناس وستكون قائمة على الأدلة وتعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وستسعى المنظمة أيضا إلى أن تكون استباقية بينما تسترشد باحتياجات بلدان الجنوب العالمي.

138- وأوضحت إدارة **البرنامج** أيضا أن مديري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها يجتمعون بانتظام ويقومون ببعثات ميدانية مشتركة، وهو شكل من أشكال التعاون الذي سيستمر في الوقت الذي يقوم فيه **البرنامج** بتحديث السياسة. وأجرى **البرنامج** مؤخرا مسابقة بشأن الابتكار في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع معجّل الابتكار في ميونيخ، مما يمثل بداية شراكة بين الكيانين في هذا المجال. كما سيستكشف **البرنامج** الفرص لتيسير الانخراط مع البلدان التي ليس لديه فيها مكتب قطري. ونظرا لأن الكثير من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينطوي على تبادل المعرفة، يمكن الاستفادة من التكنولوجيا بتكلفة قليلة لتبادل الأفكار ونقل المعرفة.

139- وقد سعت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كثير من الأحيان إلى تعزيز القدرة المؤسسية، وهو أمر يصعب قياسه بطبيعته، ولا سيما على مستوى الحصائل. ومع ذلك، تضمن إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025 مؤشرات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى الحصائل والنواتج، بالإضافة إلى مؤشرات اختيارية للمكاتب القطرية المنخرطة بشكل أعمق في هذا العمل. وأشار حوالي 90 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية التي أعدت في

عام 2021 إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذكرته 59 في المائة من التقارير القطرية السنوية في عام 2022. وعلى مستوى الحصائل، تم تعزيز 39 برنامجا وطنيا في عام 2022 نتيجة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكل ذلك مقابل استثمار صغير جدا.

مسائل التسيير والإدارة

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

140- أثنى رئيس رابطة الموظفين الفنيين على المديرة التنفيذية لجهودها المتواصلة لتحسين ثقافة مكان العمل ودعم رفاه الموظفين. وأكدت الرابطة على أهمية عدم التسامح مطلقا تجاه التحرش وإساءة استعمال السلطة والتمييز، ودعت الإدارة إلى اعتماد وتنفيذ خطتها لمكافحة العنصرية قبل نهاية عام 2023.

141- وأعلنت أغلبية ساحقة من أعضاء رابطة الموظفين الفنيين تأييدها لتوسيع عضوية الهيئة لتشمل جميع فئات العقود وإنشاء اتحاد عالمي للموظفين من شأنه أن يوفر دعما وتمثيلا أفضل لجميع موظفي **البرنامج**. وسيعمل الاتحاد العالمي للموظفين في شراكة مع إدارة **البرنامج** لضمان تمتع جميع الموظفين بأفضل فرص عمل وظروف عمل ممكنة؛ وأعربت الرابطة عن ثقتها في موافقة الإدارة على اتفاق الاعتراف مع الاتحاد الجديد في أقرب فرصة.

142- وأعربت رابطة الموظفين الفنيين عن قلقها لأن بعض أنواع العقود لا توفر للموظفين حماية كافية ضد قرارات التوظيف وإنهاء الخدمة التعسفية أو من السلوك المسيء أو التحرش الجنسي من جانب المديرين. وظلت الرابطة ملتزمة بالدعوة إلى بيئة عمل تتسم بالمهنية والتواصل المفتوح والشفافية والعدالة والمساءلة.

143- وأكد الأمين العام لاتحاد موظفي الخدمات العامة على التزام موظفي الخدمات العامة بدعم **البرنامج** في ولايته، وأطلع المجلس على حالة خطط الاتحاد لتوسيع ولايته لتشمل موظفي الخدمات العامة في المكاتب القطرية. وفي حين أعرب **البرنامج** بوضوح عن دعمه لهذا المقترح، فإن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لم يوافق عليه حتى الآن. وكان سبب نقص الدعم غير معروف، وأعرب اتحاد موظفي الخدمات العامة عن خيبة أمله لعدم إحراز أي تقدم في السنوات الثلاث الماضية.

144- وفي ما يتعلق بالاتحاد العالمي للموظفين المقترح، أعرب اتحاد موظفي الخدمات العامة عن قلقه من أن مثل هذه الهيئة يمكن أن تواجه تضاربا متأصلا في المصالح بين مختلف فئات الموظفين التي تسعى إلى تمثيلها، مما سيضر في نهاية المطاف بمصالح الفئات الأضعف من الموظفين.

145- ورحب اتحاد موظفي الخدمات العامة بالتغييرات التي أدخلت على برنامج تقييم الأداء وتعزيز الكفاءة، بما في ذلك إمكانية قيام الموظفين الذين لم يكونوا راضين عن استعراض الأداء من جانب مشرفهم من المستوى الأول بطلب تدخل مشرفهم من المستوى الثاني. ومع ذلك، اعتبرت السياسة الجديدة بشأن تحديد الدرجة عند التوظيف في **البرنامج** غير عادلة لأنها سمحت باستخدام الخبرة المهنية السابقة في تحديد الرواتب الأولية. وبالتالي يمكن تعيين موظفين ذوي خبرة قليلة بعمل **البرنامج** برواتب أعلى من الموظفين الذين عملوا لسنوات عديدة بعقود مؤقتة في **البرنامج** قبل تعيينهم. وأعرب اتحاد موظفي الخدمات العامة عن أمله في التفاوض على حل أكثر إنصافا للفئة الثانية من الموظفين.

146- ورحب موظفو الخدمات العامة بسياسة ترتيبات العمل المختلطة التجريبية وأعرب اتحاد موظفي الخدمات العامة عن ثقته في أنه سيتم أخذ تفضيلات الموظفين في الاعتبار عند صياغة السياسة النهائية. وكرر اتحاد موظفي الخدمات العامة دعوته **للبرنامج** إلى إعادة النظر في نهجه إزاء الأماكن المفتوحة وتعزيز بيئة عمل أكثر تمكينا، مشيرا إلى أنه على الرغم من بعض التحسينات في تصميم مكان العمل في المقر، فإن موقع بعض محطات العمل جعل من الصعب على الموظفين التركيز. وأُعرب عن التقدير للجنة عملية الطعن الجديدة وعمليات التوظيف والاختيار الجديدة لموظفي الخدمات العامة، وسيواصل اتحاد موظفي الخدمات العامة العمل مع إدارة ثقافة مكان العمل لدعم التنوع والشمول.

147- وشكرت المديرة التنفيذية جميع الموظفين على التزامهم وخدمتهم، قائلة إنها تتطلع إلى مواصلة البناء على علاقتها الإيجابية معهم. ورحبت أيضا بالاهتمام الذي أبدته رابطة الموظفين الفنيين واتحاد موظفي الخدمات العامة بتوسيع عضويتهما. وأشارت

إلى أنها ستواصل الترحيب بالاقتراحات والنقد البنّاء على نطاق **البرنامج**. وبعد أن أحاطت علما بالتعليقات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة، شددت على أن الإدارة ستسعى جاهدة، في المستقبل، إلى ضمان حصول جميع الموظفين على أماكن عمل ومرافق مناسبة.

148- وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تقديرهم لموظفي **البرنامج** لما قدموه من خدمات ورحبوا بالفرصة المتاحة لهم للاستماع إلى آراء ممثليهم. كما دعا الأعضاء **البرنامج** إلى مواصلة تعزيز التنوع والتصدي لجميع أشكال التمييز والتحرش وسوء المعاملة داخل قوته العاملة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2023/EB.A/8 التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

149- عرض رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة النقاط البارزة الواردة في التقرير السنوي للجنة، مشيرا إلى عدم وجود نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة في **البرنامج** خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

150- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير وبملاحظاته الرئيسية. ودعت عضوة من أعضاء المجلس إلى إطلاع المجلس في الوقت المناسب على القضايا الرئيسية التي حددتها عمليات المراجعة التي أجراها مكتب المفتشة العامة؛ وتساءلت أيضا عن الكيفية التي ينبغي أن تعالج بها الإدارة القضايا المستمرة في مجالات مثل التحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، ورقابة الشريك المتعاون، وإدارة سلسلة الإمداد. وأيد عضو آخر في المجلس توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تدعو **البرنامج** إلى زيادة وضوح إطار المساءلة وبناء قدرات الشركاء المتعاونين؛ كما دعا إلى رقابة أقوى على المنظمات غير الحكومية. وسأل عضو ثالث الرئيس عن التحديات التشغيلية التي حددتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال زيارتها الميدانية لشرق أفريقيا، لا سيما التحديات التي تواجهها إثيوبيا، وطلب توضيحا بشأن كيف يمكن أن تؤثر عملية إبلاغ المانحين المتزايدة عن سوء السلوك، على استعداد الموظفين للتقدم فيما يتعلق بتبليغ شواغلهم.

151- واقترح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تسريع الجهود المبذولة لمعالجة القضايا المتكررة التي سلطت الأضواء عليها في تقارير الرقابة يقتضي من المجلس طلب تحديثات كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر بشأن التقدم المحرز في معالجة ملاحظات المراجعة عالية المخاطر، وإذا أحرز تقدم محدود، ينبغي أن يتحقق المجلس من سبب التأخير. وحذر من الدخول في تفاصيل كيفية معالجة الملاحظات التي هي من اختصاص الإدارة. وفي شرق أفريقيا، تأثرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتنفيذ عمليات **البرنامج** في بيئات غالبا ما تكون شديدة الخطورة. وقد صُدمت اللجنة بالثناء الحار من المسؤولين الحكوميين الموجه إلى **البرنامج** الذي اعتبروه شريكا استراتيجيا. وفيما يتعلق بمتطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، أوضح الرئيس أنه نظرا لأن ظروف الإبلاغ المحددة تلقي عبئا على المنظمة، فسوف يُنصح مجتمع المانحين بالاعتماد على طرائق الإبلاغ المعيارية قدر الإمكان.

152- وقالت الإدارة إن المديرة التنفيذية تولي اهتماما خاصا لمعالجة مختلف نقاط الضعف وأوجه القصور التي لاحظها مكتب المفتشة العامة. وسيجري إعداد خطط عمل الإدارة الداخلية لمعالجة هذه القضايا، وبعضها خطط عمل هيكلية وستتطلب وقتا طويلا لحلها. وكان الموظفون على استعداد متزايد للتعبير عن شواغلهم، كما يتضح من إحصاءات مكتب المفتشة العامة. وقد أخذت الإدارة على محمل الجد الادعاءات بارتكاب مخالفات واتخذت إجراءات في الوقت المناسب للتصدي لسوء السلوك.

2023/EB.A/9 الحسابات السنوية المراجعة، 2022

153- وقدم مدير شعبة المالية المؤسسية بعض النقاط البارزة المستمدة من الكشوف المالية لعام 2022. وفي ملاحظاته، أفاد رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، المراجع الخارجي **للبرنامج** بأنه قد صدر رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية لعام 2022. وبالإضافة إلى المراجعة المالية التي أسفرت عن 27 توصية، أجرى مراجع الحسابات الخارجي عمليتي مراجعة للأداء، بشأن خدمات الدعم وإدارة الوقود، مما أدى معا إلى تقديم 30 توصية.

154- وأبدى المراجع الخارجي قلقه من أن هياكل **البرنامج** ونظمه ربما لم تواكب النمو السريع للمنظمة في العقد الماضي، فقد أيد بقوة تركيز **البرنامج** على المساءلة والشفافية والأدوار والمسؤوليات الواضحة، إلى جانب التعاون بين الوكالات والشراكات، ومع ذلك، فقد خطط لاستعراض تفويض السلطة في دورة المراجعة القادمة من حيث اتساقها. وكان المراجع الخارجي يتابع أيضا تطوير الاستعراض الجاري للحوكمة وسيقدم تعليقات بشأن الحصائل حسب الحاجة.

155- وأحاط أعضاء المجلس، بمن فيهم عضو يتحدث نيابة عن قائمة وآخر يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، علما بالكشوف المالية لعام 2022 ورحبوا بتقرير مراجع الحسابات الخارجي ورأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات والنتائج والتوصيات. ورحب العديد من أعضاء المجلس بالتغييرات التي أُدخلت على عرض الكشوف المالية وشجعوا **البرنامج** على مواصلة إجراء هذه التغييرات على النحو الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي، على الرغم من أن العضو الذي تحدث نيابة عن القائمة أثار مخاوف من أن سياسة إثبات الإيرادات الجديدة يمكن أن تؤدي إلى تضارب بين نوايا الجهات المانحة والمعالجة المحاسبية للمساهمات.

156- ووافق المتحدثون عموما على التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة المخزون، واتفاقات المساهمات، وإثبات المصروفات، وتحليل تكاليف وفوائد الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف كشوف المرتبات. وحث بعض الأعضاء **البرنامج** على مواصلة جهوده لتنويع قاعدة تمويله من أجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها بسبب اعتماده على عدد صغير من المانحين.

157- وسأل أحد الأعضاء كيف يمكن تكييف نظم **البرنامج** الحالية لتنفيذ توصية المراجع الخارجي بشأن تتبع السلع. وطلب عضو آخر تحديثات منتظمة بشأن تأثير الإطار المعياري الجديد على إدارة هوية المستفيدين والجهود المبذولة لمعالجة القضايا الأربع الواردة في بيان المدير التنفيذي لعام 2021 بشأن الرقابة الداخلية والتي كانت قد حددت في بيان المدير التنفيذي لعام 2022 من أجل إعطائها الأولوية وزيادة الاهتمام بها؛ ودعا أيضا إلى زيادة الاستثمار في مواجهة التحديات المتعلقة بالرصد والاستجابة للطوارئ ووصول المساعدات الإنسانية. وأوصى عضو ثالث بتسريع الجهود لتبسيط عمليات التوظيف وزيادة الاهتمام بتعبئة التمويل المبتكر بما في ذلك من خلال تحسين الضوابط وقدرات الموظفين والشراكات. كما تم تأكيد أهمية التعاون مع الحكومات في تنفيذ الضوابط الداخلية.

158- وأوضحت الإدارة أن تسجيل مصروفات الأغذية التي سلّمت إلى الشركاء المتعاونين يحدد من خلال تحديد الجهة المخولة سلطة التحكم في السلعة أثناء وجودها في مستودع الشريك المتعاون. وكان التتبع الشامل للسلع أمرا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلى **البرنامج**، ولكن نظم المعلومات الحالية أعاقته. ويلزم تعزيز قدرة **البرنامج** على تتبع السلع في الوقت الحقيقي، ولكن ذلك سيستغرق وقتا؛ وكانت المنظمة لا تزال في مرحلة تحديد ما يجب القيام به وستقدم تقريرا في الوقت المناسب.

159- وفيما يتعلق بالتحليل الشامل للتكاليف والفوائد الموصى به فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في عملية كشوف المرتبات، أبرم **البرنامج** اتفاق معالجة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأجزاء من كشوف المرتبات. وفي حين أن **البرنامج** يمكنه معالجة كشوف المرتبات داخليا باستخدام نظام Workday، وهو نظام إدارة رأس المال البشري، فإنه لا يزال يعمل على تشغيل هذا النظام في عام 2024. وبالتالي، لن يكون **البرنامج** في وضع يسمح له بإدخال كشوف المرتبات داخليا في الأمد القريب، ولكنه سيواصل، مع ذلك، إجراء دراسة الجدوى وتحليل التكاليف والفوائد.

160- ويحدد توقيت تسجيل الإيرادات من خلال المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 23 الذي ينص على أن تسجيل الإيرادات قد يحتاج إلى تأجيل في حال كان هناك التزام أداء مرتبط بالإيرادات. وبصرف النظر عن المعالجة المحاسبية لتسجيل الإيرادات المدفوعة بالمتطلبات المعيارية، سيواصل **البرنامج**، من الناحية التشغيلية، استخدام الموارد مع الامتثال الكامل لنوايا الجهات المانحة.

2023/EB.A/10 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم ورد إدارة البرنامج على توصياته

161- قدّم رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني، وهو مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج**، تقرير المراجعة الخاص بخدمات الدعم، الذي شمل عملية الشراء والموارد البشرية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذ شكرت إدارة **البرنامج**

مراجع الحسابات الخارجي على تعاونه البنّاء أثناء الاستعراض، أكدت أن أبرز الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير تتماشى بشكل وثيق مع مبادرات اتخذها **البرنامج** بالفعل لتحسين نموذجه التجاري وآلياته الرقابية وأدواته التشغيلية وتوجيهاته.

162- وتناولت إحدى النساء الأعضاء في المجلس الكلمة للإعراب عن تقديرها للتقرير المعدّ ولردّ الإدارة عليه، وأيدت رأي مراجع الحسابات الخارجي الذي مفاده أن خدمات الدعم مهمة للغاية لتنفيذ البرامج بصورة فعالة. وإذ أشارت إلى أن العديد من الملاحظات والمسائل المذكورة يمكن أن تُعزى إلى أوجه ضعف في أعمال الرقابة والضوابط الداخلية، حثت الإدارة على إيلاء الاهتمام المناسب لفرض الرقابة الفعالة والمستدامة على الخدمات المستعرضة في عملية المراجعة. وأشادت بالجهود المتواصلة التي يبذلها **البرنامج** لتنفيذ إطار التوظيف الجديد بغية تنظيم استخدام مختلف أنواع العقود والتوجيهات المؤسسية المقبلة المتعلقة بالاحتفاظ بسجلات ملفات الموظفين، ورحّبت بالاهتمام الذي أولاه مراجع الحسابات الخارجي لمشهد تكنولوجيا المعلومات في البرنامج، مشيرة إلى الملاحظات المتعلقة بتطوير البرمجيات غير الحلول المؤسسية. وأعربت عن تأييدها للتوصيتين 11 و12 بوجه خاص. وحثّت الإدارةَ أيضا على ضمان تحديث جميع السياسات ومواد التوجيه ذات الصلة، التي تُشكّل آليات رقابية مهمة.

163- وأحاطت الإدارة علما بالتعليقات التي أبديت.

2023/EB.A/11 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود ورد إدارة البرنامج على توصياته

164- قدّم رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني، وهو مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج**، تقرير مراجعة الأداء، الذي تضمّن استنتاجات وتوصيات متعلقة بوقود الطائرات والمركبات وبالطاقة المتجددة. وأعربت إدارة **البرنامج** عن شكرها لمراجع الحسابات الخارجي ورحبت بالتوصيات السبع عشرة جميعها، التي ستتيح بعد تنفيذها إدارة الوقود بشكل أفضل. وسبق أن نفذ **البرنامج** ثلاث توصيات، ويتم حاليا العمل على تنفيذ التوصيات الأربع عشرة المتبقية مع العلم أن تواريخ التنفيذ المنشودة هي بين سبتمبر/أيلول 2023 ويونيو/حزيران 2024.

165- وتناول أحد أعضاء المجلس الكلمة للإشادة بالتقرير وتأييد رأي مراجع الحسابات الخارجي الذي يدعو إلى توحيد إجراءات إدارة الوقود بغية إيلاء الأولوية للاتفاقات الطويلة الأجل والحد من المدفوعات النقدية وتحسين ممارسات إدارة البيانات. وشُجع **البرنامج** على تقديم المزيد من التحاليل والتوجيهات إلى المكاتب القطرية بشأن إدارة الوقود، وعلى النظر في مشكلة نقص الوقود عند وضع التوجيهات لأن هذا النقص قد يؤدي إلى زيادة اللجوء إلى العقود القصيرة الأجل والمدفوعات النقدية. وحُث **البرنامج** أيضا على التنسيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة للاتصال على نحو مشترك بالمقاولين المحتملين، مما قد يساعد في الحصول على عقود أكثر فعالية من حيث التكلفة وأطول أجلا. وأيدت إحدى النساء الأعضاء في المجلس التوصية الداعية إلى مراجعة لوحة المتابعة الخاصة بنظام إدارة الأسطول بغية تسهيل استخدامه، وأوصت باستشارة مستعملي النظام أثناء عملية المراجعة. وأشادت بالتزام **البرنامج** بالانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وحثّت **البرنامج** على النظر في زيادة متانة عملية جمع وتحليل البيانات لمعرفة متى تُستخدم الطاقة المتجددة وأين ولماذا، بغية تيسير عملية الانتقال هذه.

166- وإذ شكرت إدارة **البرنامج** عضو المجلس على تعليقاتها، أحاطت علما بالنقاط المثارة، على غرار ما فعله رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني، الذي أضاف أن الاستفادة من الوقود المخزَّن أمر مهم جدا لتحسين الرقابة وبالتالي إدارة الوقود بشكل سليم.

2023/EB.A/12 استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

167- قدّم مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين ونائب رئيس الشؤون المالية طلبا يقضي بتحويل 100 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة، وذلك بهدف التمكّن من توفير المساعدة في الوقت اللازم. ومن شأن هذا التحويل أن يضمن تحقيق توازن تشغيلي كاف اعتبارا من يوليو/تموز وأن يحسّن توافر المبالغ المالية في بداية عام 2024، مع ترك رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة يتجاوز كثيرا المستوى المستهدف لنفقات الحساب للفترة المتبقية من عام 2023.

2023/EB.A/13 تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)

168- قدمت الإدارة لمحة عامة عن آليات التمويل الاستراتيجي في **البرنامج**، التي تتضمن التمويل بالسلف، بما في ذلك الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة؛ ومرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وتمويل الخدمات المؤسسية بالسلف، الذي يتكوّن من مرفق الميزنة الرأسمالية، وتمويل أنشطة الرسوم المحصَّلة مقابل الخدمات المقدمة، وتمويل مركز الأسطول. ووافق المجلس، في دورته العادية الثانية لعام 2022، على التحوّل من السقوف المحددة لكل من الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى سقف حيوي يساوي 10 في المائة من المساهمات العالمية السائدة المتوقعة. واستهلّ **البرنامج** السنة مع إيرادات للمساهمات المتوقعة تصل إلى 11 مليار دولار أمريكي لعام 2023 وحددت السقوف على هذا الأساس؛ وعندما تمت مراجعة الإيرادات المتوقعة، تم تعديل السقوف التي انتقل كلّ منها من 1.1 مليار دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي. وسيستمرّ **البرنامج** في رصد التوقعات ومراجعة السقوف عند الاقتضاء.

169- وشكرت إحدى النساء الأعضاء في المجلس، متحدثة باسم قائمتها، الإدارة على التقرير، واصفة آليات التمويل بالسلف بأنها تكتسي أهمية أعظم من أي وقت مضى نظرا إلى الضغط الذي ستواجهه موارد البرنامج في عام 2023. وبما أن هذه الآليات ضرورية للاستجابة الإنسانية العاجلة والناجعة والفعالة من حيث التكلفة، شجعت المانحين على السماح باستخدام مساهماتهم على هذا النحو. ورحبت بوجه خاص بالاستخدام المتزايد للإقراض الداخلي للمشروعات، وقد ثبت أن ذلك يخفف إلى أدنى حدّ من تعطّل العمليات أثناء أشدّ الأزمات الإنسانية حدّة. وطلبت المزيد من المعلومات بشأن عدد من الجوانب، بما فيها خطر وقوع خسائر والحدّ من مخاطر عدم استرداد تكاليف الإقراض الداخلي للمشروعات؛ والتمويل المتوقع لحساب الاستجابة العاجلة وخطط معالجة أي انخفاض في التمويل؛ والجهود المبذولة لتنويع قاعدة المانحين في إطار آليات التمويل الاستراتيجي؛ والاتجاه التنازلي للمشتريات المحلية والإقليمية لمرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ والأثر المحتمل للتعريف الجديد الذي يتبعه البرنامج للتمويل المرن منذ عام 2022 على آليات التمويل بالسلف.

170- ورحبت الإدارة بهذه التعليقات والأسئلة، مؤكدة مجددا أهمية آليات التمويل الاستراتيجي. ولا يُعدّ تحويل الأموال من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، على نحو ما نوقش في إطار بند آخر من جدول الأعمال، الطريقة الفضلى لتمويل حساب الاستجابة العاجلة لأن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لم يُنشأ لهذا الغرض. وتشكّل المساهمات المرنة حلا بديلا. ويقوم **البرنامج** برصد حساب الاستجابة العاجلة عن كثب ويستخدم أموالا مرنة بالكامل لإبقائه عند مستوى معين، وشُجع الأعضاء على دعم **البرنامج** في هذا الصدد. ولا بدّ **للبرنامج** من الوثوق في تلقيه مساهمات في المستقبل تتيح استخدام آليات التمويل الاستراتيجي من أجل زيادة انتشارها إلى أقصى حدّ.

171- وفيما يخص الإقراض الداخلي للمشروعات، تم تسديد كامل مبالغ التمويل بالسلف الكلية التي لم يكن السودان قد سددها في نهاية عام 2022، ومن شأن تقرير عام 2023 أن يُظهر عملية التسديد هذه. وشملت التدابير الرامية إلى التخفيف من هذه الخسائر إبرام عقود تأمين والحفاظ على قوائم الجرد. وفيما يخص مرفق الإدارة الشاملة للسلع، استحدث **البرنامج** نظاما متينا لتوقّع الاحتياجات والموارد المحتمل تلقيها، وقد أتاح له ذلك، مقترَنا بتجميع الطلبات، التخفيف من خطر وقوع خسائر.

172- واستمرّ **البرنامج** في شراء منتجاته من الأسواق المحلية والإقليمية قدر الإمكان. ولكن تعرّضت سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية والأسواق الإقليمية للضغط في عام 2022، مع وقوع موجات جفاف في شرق أفريقيا أثّرت بوجه خاص في الأسواق وفي قدرة **البرنامج** على شراء المنتجات المحلية.

173- وتم توفير الإقراض الداخلي للمشروعات فقط عندما كان من المرجح تلقي مساهمة من أحد المانحين؛ وعلى نحو مماثل، وبالنسبة لمرفق الإدارة الشاملة للسلع، تم تجميع الطلبات من أجل تحقيق وفورات في الحجم ومنافع أخرى، إلا أن عمليات الشراء تكون مدفوعة بما يقدمه المانحون من تمويل للخطط الاستراتيجية القطرية. وطلب **البرنامج** أن تكون هناك مرونة في السقوف من أجل مواكبة التغيرات الكبرى وغير المتوقعة في الطلب، على نحو ما أدّت إليه مثلا الأزمات في أفغانستان وأوكرانيا. ولم يؤثّر تغير مستوى السقوف على المخاطر لأنها تراكمت وظلت تدابير التخفيف من المخاطر على حالها.

174- وفيما يخص التمويل المرن، توسَّع تعريفه في عام 2022 ليشمل المساهمات المواضيعية والإقليمية، التي كانت تعرَّف على أنها مساهمات تخصّص بشروط ميسّرة. وتُعتبر مساهمات المانحين للتمويل بالسلف، بصرف النظر عما إذا كانت مخصصة لغرض معين، شكلا مهما من أشكال التمويل المرن، على غرار التمويل المتعدد السنوات.

2023/EB.A/14 التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه

175- عرضت المفتشة العامة التقرير السنوي، مشيرة إلى أنه بناء على أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها في عام 2022، لم يجر تحديد أي مواطن ضعف مادية في عام 2022 في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة في **البرنامج** من شأنها أن تضر بشكل خطير بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة. وقد تم تحديد نطاق للتحسين في مجالات مثل إدارة المستفيدين، وإدارة الشركاء المتعاونين وعمليات التحويلات القائمة على النقد وسلاسل الإمداد ، والمساءلة، وإدارة المخاطر،والرصد والرقابة من جانب الإدارة، ورأس المال البشري، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات وأمن المعلومات بما في ذلك الأمن السيبراني.

176- وقالت رئيسة الديوان، في معرض تقديمها لمذكرة المديرة التنفيذية، إن الإدارة تقدر التركيز القوي لمكتب المفتشة العامة على العمليات الميدانية طوال عام 2022 ورحبت بالرؤى والتوصيات الواردة في التقرير السنوي. وبدأت الإدارة في معالجة المسائل التي نشأت في إثيوبيا، كما تستعرض عمليات **البرنامج** العالية المخاطر. وأعربت المديرة التنفيذية عن دعمها الكامل لجهود **البرنامج** الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة ومعالجة إجراءات المراجعة المعلقة؛ وأشارت إلى أن جميع حالات سوء السلوك غير مقبولة ولن يتم التسامح معها. وفي ضوء الموارد الإضافية المخصصة لمكتب التفتيش والتحقيق في عام 2022، أعربت المديرة التنفيذية عن أملها في تقصير وقت التحقيقات للسماح بتسوية أسرع لمصلحة جميع المعنيين.

177- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير ترحيبا حارا. وقال أحد الأعضاء إنه من الأهمية بمكان أن تواصل الإدارة تعزيز الشفافية والتحقيق في جميع ادعاءات سوء السلوك في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. وسأل عضو آخر من أعضاء المجلس ما إذا كان من المرجح أن يصل عدد تحقيقات مكتب المفتشة العامة إلى ذروته وما إذا كانت اتجاهات التحقيقات مماثلة لتلك الخاصة بالمنظمات الإنسانية الأخرى. وحث أعضاء آخرون في المجلس على إعادة النظر في نظم الضوابط الداخلية في **البرنامج** بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات، وشددوا على أهمية توفير التمويل الكافي لآليات الرقابة وطلبوا المزيد من المعلومات عن كيفية قيام مكتب المفتشة العامة بتحليل واستخدام نتائج التحقيقات، ولا سيما لإرشاد أنشطة الوقاية والتوعية. وسأل أحد الأعضاء عن المدة التي يستغرقها بدء التحقيقات في مزاعم سوء السلوك التي تُنقل إلى علم مكتب المفتشة العامة.

178- وأعربت إحدى عضوات المجلس، متحدثة باسم إحدى القوائم، عن قلقها من أن النظم الداخلية **للبرنامج** غير كافية لدعم الحجم الحالي لعملياته ونطاقها وتعقيدها. وقالت إن الإخفاقات المنهجية ساهمت في تحويل مسار المساعدات الغذائية في إثيوبيا ودعت إلى الشفافية الكاملة بشأن نتائج التحقيق الذي أجراه **البرنامج** والإجراءات المتخذة لمعالجة مواطن الضعف في الرقابة الداخلية. وفي غضون ثلاثة أشهر، ينبغي أن يقدم **البرنامج** إلى المجلس خطة لتوفير الموارد اللازمة للرصد على المستوى القطري لجميع العمليات وللدورة البرامج بأكملها. وينبغي استعراض استراتيجية الرصد المؤسسية وإعداد خارطة طريق لمعالجة أوجه القصور في الرصد بسرعة. ورحبت عضوة المجلس بفرقة العمل المعنية بالرصد، فحث الإدارة على ضمان أن يكون الرصد أيضا أولوية قصوى على المستويين القطري والإقليمي. وطلبت قائمتها تحديثا ربع سنوي للجهود المبذولة لتعزيز الرصد. كما تم تسليط الضوء على إدارة المستفيدين، والتحويلات القائمة على النقد، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة الأداء والإبلاغ، باعتبارها مجالات تتطلب اهتماما متزايدا من الإدارة.

179- ودعت القائمة الإدارة إلى الاستجابة للتحديات والحلول التي حددها مكتب المفتشة العامة في ما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين المقر والمكاتب القطرية. كما دعت إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتسوية إجراءات المراجعة المتأخرة، وتوفير الموارد الكافية لمكتب المفتشة العامة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع سوء السلوك في المستقبل، وطلبت من مكتب المفتشة العامة أن يدرج في التقارير السنوية المقبلة معلومات عن الإجراءات التي يتخذها **البرنامج** في أعقاب حالات سوء السلوك.

180- وردا على المسائل التي أثيرت ، قالت المفتشة العامة إنها تتوقع أن يصل عدد التحقيقات إلى مستوى ثابت على الرغم من عدم إمكانية تحديد متى سيحدث ذلك. وربما يرجع العدد المتزايد من الشكاوى جزئيا إلى الرغبة المتزايدة في الإبلاغ عن سوء السلوك وتزايد تعزيز التوعية. وأشارت إلى أنه لم يتم إثبات جميع الادعاءات وأن الدروس المستفادة يتم تشاركها من خلال آليات مختلفة. ورحبت بطلب إدراج معلومات عن الإجراءات التي اتخذها **البرنامج** بعد التحقيقات المثبتة في التقارير السنوية المقبلةله. وأشارت إلى أن طول التحقيقات يتفاوت وشددت على أن مكتب المفتشة العامة يعطي الأولوية للشكاوى المتعلقة بأنواع معينة من السلوك..

181- وأضاف نائب المديرة التنفيذية أن فرقة العمل المنشأة لتعزيز المساءلة والنزاهة وضعت خطة عمل تهدف إلى تعزيز الرقابة التشغيلية، بما في ذلك من خلال آلية تتبع وتعقب سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية ونشر نظم الرصد الرقمي المبتكرة. ويركز **البرنامج** على البلدان المعرضة للخطر الشديد لضمان معالجة أي قصور على سبيل الأولوية. وأجبرت قيود الميزانية العديد من المكاتب القطرية على اتخاذ قرارات صعبة بشأن تحديد الأولويات؛ ومع ذلك، سيواصل المقر توفير الإشراف التقني والدعم للمكاتب القطرية، بما في ذلك من خلال فرقة العمل، لدعم آليات الرصد والضمان والحماية الحاسمة.

182- وتحدث أعضاء آخرون من إدارة **البرنامج** لتأكيد التزام **البرنامج** بتعزيز استراتيجيته بشأن الرصد المؤسسي وضمان الموارد الكافية لأنشطة الرقابة في المكاتب القطرية. ويعمل **البرنامج** على تعزيز إدارة هوية المستفيدين وإشرافه على الشركاء المتعاونين. وفي حالات سوء السلوك المثبتة، صدر تقرير تأديبي يوضح الإجراءات التي اتخذها **البرنامج**. وواصلت الإدارة الترويج لحملة "تحدث بصراحة! وغيرها من المبادرات لتعزيز بيئة عمل آمنة حيث يسود الاحترام في المكاتب القطرية. ويجري العمل على توضيح مسؤوليات المقر والمكاتب الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ويقوم **البرنامج** أيضا بتبسيط الضوابط الداخلية وزيادة الوعي على المستوى القطري بالحاجة إلى مكافحة الاحتيال والفساد. وفي هذا الصدد، كانت هناك زيادة طفيفة في طلبات تقييمات مخاطر الاحتيال، خاصة بعد تحويل مسار المساعدات في إثيوبيا.

2023/EB.A/15 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022

183- عرضت الإدارة التقرير الذي تضمن تحليلا لأربع مسائل هامة تتعلق بالمخاطر والرقابة والتقدم الذي أحرزه **البرنامج** في معالجتها في عام 2022. وكان العمل جاريا لتحسين ثقافة مكان العمل والسلوك، وإدارة المواهب وتخطيط القوى العاملة، وإدارة المنظمات غير الحكومية، وإدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات. وبمرور الوقت، أصبح الموظفون أكثر انفتاحا في تعقيباتهم على عملية ضمان المدير التنفيذي. وبناء على اقتراحات من بعض المستجيبين، ستجمع العملية التالية مزيدا من التفاصيل بشأن مجالات المخاطر والرقابة في عمليات سلسلة الإمداد والأمن والعمل مع الحكومات المضيفة وإدماج المساواة بين الجنسين.

184- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير الشامل وتحليل المخاطر الدقيق الخاص به. وأثنوا على **البرنامج** لضمان استمرار الضوابط وتخفيف المخاطر على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها. واتفقوا على أن هناك حاجة إلى التحسين المستمر في بيئة الرقابة الشاملة في **البرنامج**، لا سيما في مجالات إدارة المستفيدين وإدارة المنظمات غير الحكومية.

185- وأشاد أحد أعضاء المجلس **بالبرنامج** لترويجه لثقافة التحدث عن سوء السلوك بصراحة، ووضع آليات غير رسمية لحل النزاعات واتخاذ خطوات لمعالجة الشواغل المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والتنوع والشمول. ودعا قيادة **البرنامج** إلى الاستجابة لفقدان الزخم المبلغ عنه من الموظفين فيما يتعلق بتحسين ثقافة مكان العمل. كما حث **البرنامج** على تعزيز رقابته على الكيانات الحكومية والشركاء المنفذين ومواصلة حماية استقلاليته الإنسانية وحياده.

186- ودعت عضوة من أعضاء المجلس **البرنامج** إلى تحسين تكافؤ الجنسين، بما يشمل التكافؤ في الوظائف الفنية وفي الرتبة مد-1، وأعربت عن قلقها إزاء قلة عدد المرشحات المؤهلات لشغل وظائف في المكاتب القطرية وفي المواقع النائية والصعبة. كما تساءلت عن الكيفية التي سيعالج بها **البرنامج** الثغرات في البيانات، بما في ذلك الثغرات عن الضعف التي لا تزال تقوض المساءلة، وكيف يتصدى لمحاولات الحكومة المتعلقة بممارسة نفوذها أثناء إعداد قوائم المستفيدين. وطلبت أيضا معلومات

مستكملة عن عمليات تحويل وجهة الأغذية والتدليس والفساد في الصومال، والتي حددها التقرير بأنها حدث جوهري يحتاج إلى تعزيز الضوابط.

187- وقالت الإدارة إن ثقافة مكان العمل تظل أولوية شاملة للمديرة التنفيذية والقيادة العليا. واستمرت أنشطة إدارة الثقافة في مكان العمل بوتيرة متسارعة واستخدمت مجموعة من القنوات الرسمية وغير الرسمية لاطلاع الموظفين على المبادرات؛ كما اتخذ **البرنامج** خطوات لتحسين إبراز ثقافة مكان العمل على المستوى الميداني. وكجزء من عدم التسامح المطلق مع سوء السلوك، يعمل **البرنامج** على تعزيز أدوات إدارة الأداء وإجراءات التحقيق والتأديب لضمان تحديد أي مجالات مثيرة للقلق ومعالجتها في أقرب وقت ممكن.

188- وتسعى الإدارة جاهدة، من خلال عملية إعادة التكليف، لزيادة عدد الموظفات الإداريات في المكاتب القطرية **للبرنامج**، وأحرزت تقدما كبيرا في زيادة النسبة المئوية للموظفات الوطنيات في تلك المكاتب. وأوشك **البرنامج** على تحقيق تكافؤ الجنسين في الرتبة مد-1، إذ تشكل النساء الآن 45 في المائة من الموظفين، ويركز على تعزيز تكافؤ الجنسين في الرتبة مد-2.

189- ويدرب **البرنامج** شركاء محليين على تدابير مكافحة التدليس والفساد، ويعزز الرقابة على شراكاته مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك في إثيوبيا وأوكرانيا والصومال، من خلال أدوات الإدارة الرقمية المخصصة.

190- وفيما يتعلق بالرصد، يستعرض **البرنامج** تكوين أفرقته الميدانية للتأكد من أنها تضم مراقبي المساعدة الغذائية، بما في ذلك مراقبون من أطراف ثالثة، ومزيج من الموظفين الدوليين والوطنيين. ويقوم **البرنامج** أيضا بإنشاء تسلسل إداري مستقل للموظفين لتعزيز الحياد، ويعقد دورات تدريبية للمراقبين. وفي الصومال، أنشأ **البرنامج** وحدة لإدارة المخاطر، كانت تقوم بتحليل مخاطر تحويل المساعدات بعد التسليم، إلى جانب فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وإجراء تقييم لمخاطر التدليس في التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول. ويخضع الموظفون في الصومال للتدريب على الأخلاقيات وتحليل المخاطر المراعية للنزاع ويتم اطلاعهم على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من خلال عمليات **البرنامج** في البلد.

2023/EB.A/16 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

191- قدمت نائبة المدير والقائمة بأعمال شعبة إدارة المخاطر تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات البالغ عددها 46 الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي والتي كانت معلقة في الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2022. وتمثل التوصيات البالغ عددها 21 التي أُغلقت منذ ذلك الحين، 46 في المائة وشملت معظم التوصيات طويلة الأمد الصادرة بين عامي 2017 و2020. ونفذت ثلاث توصيات إضافية وأحيلت إلى مراجع الحسابات الخارجي للمصادقة عليها، ولا تزال 22 توصية معلقة. وتتعلق معظم هذه التوصيات البالغ عددها 22 بالتغييرات التي تطلبت أطرا زمنية طويلة وتنسيقا متعدد الوظائف للتنفيذ، ومع ذلك، توقعت الإدارة إكمال 17 منها في عام 2023. وأدرجت أيضا في التقرير التوصيات الجديدة البالغ عددها 27 توصية من الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022.

192- وأخذ أحد أعضاء المجلس الكلمة للترحيب بإغلاق جميع التوصيات المعلقة من 2017 و2018، وأثنى على الإدارة لإنهاء جميع الإجراءات الأخرى على النحو المتفق عليه.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2023/EB.A/17 الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027)

193- في العرض الذي قدمه، قال المدير القطري للمكتب المتعدد البلدان لمنطقة المحيط الهادئ إن الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ صُممت لتسهيل تقديم الاستجابات بقيادة وطنية من خلال النظم والبرامج الوطنية والسعي إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتوقع الكوارث والاستعداد لها والاستجابة لها. وتماشيا مع استراتيجية عام 2050 لقارة المحيط الهادئ الزرقاء، تشتمل الخطة أيضا على مكون بشأن الطوارئ لتقديم الخدمات المسندة إلى الشركاء في المجال الإنساني عند الحاجة.

194- ولاحظ أعضاء المجلس ضعف العديد من بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ أمام آثار تغير المناخ، فرحبوا بالخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ وتركيزها على تعزيز آليات الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات وتعزيز علاقات **البرنامج** في المنطقة. وأشاد أحد أعضاء المجلس بالنهج المتبع في العمل الاستباقي المنصوص عليه في الخطة، وحث **البرنامج** على تعميق تعاونه مع المنظمات الإنسانية الأخرى، بما في ذلك الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، من أجل استخدام موارده المحدودة من الموظفين في منطقة المحيط الهادئ على أمثل وجه. وأثنى عضو آخر على خطط التخزين المسبق للمعدات وتنويع المشتريات لتشمل الموردين الإقليميين من أجل تخفيف مخاطر اضطرابات سلسلة الإمداد. ودعا عضو ثالث في المجلس **البرنامج** إلى التأكد من استمرار مراعاته أولويات الحكومات ووصف قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود المبذولة للقضاء على الجوع في العالم.

195- وردا على هذه التعليقات، قال المدير القطري إن **البرنامج** يعمل بشكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بما في ذلك من خلال البرامج المشتركة بشأن الأمن الغذائي وتحليل التغذية في خمسة من بلدان جزر المحيط الهادئ؛ وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أطلقت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أيضا برنامجا لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. وفيما يتعلق بالتوظيف، يقوم **البرنامج** بتوسيع نطاق حضوره في المنطقة وهو على ثقة من أن الأموال ستتاح لدعم هذه العملية. ويرى **البرنامج** بقوة أن زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك إشراك الموردين المحليين، يمكن أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء المنطقة.

196- وأقر المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بأن نقص البيانات العالية الجودة لا يزال يعيق أنشطة **البرنامج** في منطقة المحيط الهادئ. ولذلك، يسعى **البرنامج** جاهدا إلى تحسين جمع البيانات من خلال آليات مراقبة الأمن الغذائي، بما في ذلك لجمع البيانات المتعلقة بنوع الجنس وحالة الإعاقة. وعلاوة على ذلك، سيواصل **البرنامج** تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تقاسم الخبرات التقنية.

197- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ، وصف نائب الأمين العام لأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في خطاب قصير عن طريق الفيديو التحديات التي تواجه منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي. ورحب بدعم **البرنامج** للمنطقة، بما في ذلك للنشر السريع للخدمات الجوية الإنسانية في منطقة المحيط الهادئ خلال جائحة كوفيد-19، واستعداده لإقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية، ومواءمة أنشطته مع أولويات المحيط الهادئ وتقاسم خبراته العالمية.

تقارير التقييم

2023/EB.A/18 تقرير التقييم السنوي لعام 2022، ورد الإدارة عليه

198- قالت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها التمهيدية، إن التقييم، الذي يؤدي دورا رئيسيا في الرقابة والشفافية، يدعم رؤيتها المتمثلة في ثقافة قوية للمساءلة والتعلم على نطاق **البرنامج**. وقالت إنها تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع مكتب التقييم، بهدف بناء قاعدة أدلة **البرنامج** واستخدامها لتحسين كفاءة عمليات **البرنامج** وفعاليتها.

199- وعرضت مديرة التقييم بالنيابة تقرير التقييم السنوي، حيث قدمت لمحة عامة عن التقييمات التي أنجزت في عام 2022. وأشارت إلى البدء في إجراء تقييم استراتيجي لعمل **البرنامج** في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنشاء الفريق الاستشاري المعني بأساليب التقييم لتعزيز الابتكار في عمليات التقييم. وقد حددت تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية المسائل النظامية مثل الاستخدام المحدود للأدلة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، والإدارة المنعزلة، وتحديات الاستدامة، ونقص الخبرة التقنية في مجالات محددة، والتمويل المحدود الذي يمكن التنبؤ به. وقدمت رئيسة الديوان رد الإدارة على التقرير وأقرت بجهود مكتب التقييم المستمرة لتعزيز ثقافة التعلم والمساءلة، وأعربت عن التزامها بمعالجة المسائل النظامية المحددة في التقرير.

200- وأشاد أعضاء المجلس بجودة التقرير ورحبوا بالمجموعة الواسعة من التقييمات التي أجريت وحثوا الإدارة على تنفيذ جميع توصيات التقييمات المركزية المعلقة. ودعا أحد أعضاء المجلس **البرنامج** إلى تكريس مزيد من الاهتمام والموارد للتقييمات المركزية للسياسات والاستراتيجيات من أجل تحديد ومعالجة نقاط الضعف في صنع القرار وتحسين برمجته إلى الحد الأمثل.

201- وقال عضو آخر إن التقارير السنوية المستقبلية وردود الإدارة ينبغي أن تتضمن المزيد من المعلومات عن المسائل النظامية المحددة من التقييمات بخلاف تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وينبغي أن تشمل التقارير أيضا نتائج وتوصيات التقييمات المشتركة والمشتركة بين الوكالات وردود الإدارة المقابلة. وأعرب اثنان من أعضاء المجلس عن قلقهما من أن أدلة التقييم لم تُستخدم بشكل منهجي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والبرمجة القائمة على الأدلة، وأن نظم الرصد والإبلاغ ليست مرتبطة بشكل كاف بالإدارة القائمة على النتائج على مستوى المكاتب القطرية. وطلبت إحدى العضوات فهم مدى استيعاب **البرنامج** لنتائج التقييم؛ وتساءلت أيضا عما إذا كانت زيادة أعمال بناء القدرات ستمكن مكتب التقييم من زيادة طلب المنظمة على نتائج التقييم وقدرتها على استخدامها.

202- وتطرق أحد أعضاء المجلس إلى تقييم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقال إنه يتساءل عن طريقة استخدام النتائج لتعزيز نُظم ونُهج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في **البرنامج**. وسأل عضو آخر عن الطريقة التي يعتزم بها مكتب التقييم والإدارة العمل معا للتصدي للتحديات التي تؤثر على عمل **البرنامج**، وتساءل عن سبب عدم قيام أفرقة التقييم بتقديم المعلومات في الوقت المناسب للإدارة بشأن تحويل مسار المساعدات الغذائية في إثيوبيا.

203- وردا على النقاط التي أثارها أعضاء المجلس، قالت مديرة التقييم بالنيابة إن مكتب التقييم يكرس اهتماما كبيرا للتقييمات المركزية ويتشاور بانتظام مع الإدارة والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وأعضاء المجلس بشأن التقييمات المنجزة والمقبلة للمسائل الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيقوم مكتب التقييم بدراسة جدوى تقديم معلومات كاملة عن المسائل النظامية في تقارير التقييم السنوية المستقبلية، بما في ذلك البيانات المقدمة في العادة في ملاحق تقرير الأداء السنوي. وأشارت إلى أن مكتب التقييم حريص على إجراء اتصالات أكثر انتظاما مع الإدارة العليا من أجل تنبيهها بشكل مباشر وفي أقرب وقت ممكن بأي مسائل نظامية. وأطلع مكتب التقييم الأعضاء على حصائل التقييمات المشتركة والتقييمات المشتركة بين الوكالات، وقال إنه على استعداد للعمل مع المكتب لإيجاد طرق أكثر كفاءة لتعميم نتائج تلك التقييمات؛ وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب التقييم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإيجاد طرق لإبراز ردود الإدارة ذات الصلة. ولتعزيز استخدام أدلة التقييم في صنع القرار والبرمجة، سعى مكتب التقييم إلى توعية المديرين بالأدلة التي جمعها بشأن مسائل معينة وأعد ملخصات موضوعية للأدلة.

204- وفيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية **للبرنامج**، يحرص مكتب التقييم على إعطاء الأولوية للتوصيات لتجنب إثقال المكاتب بالأعباء ويعمل بانتظام مع أصحاب المصلحة طوال عملية التقييم لإبقائهم على علم بأي مسائل تنشأ؛ وعُقدت جلسات إحاطة وحلقات عمل بعد جمع البيانات بشأن نتائج التقييم مع المكاتب القطرية والمديرين والجهات الفاعلة الأخرى. ولم تكتشف أي تحريف لمسار المساعدات الغذائية في إثيوبيا لبعض الوقت في جزء منه لعدم قيام **البرنامج** بإجراء أي تقييمات في ذلك البلد خلال الفترة المعنية.

205- ويقوم مكتب التقييم بتحديث مذكرته التقنية بشأن جودة التوصيات لضمان تقديمها بشكل مناسب. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد التقييمات المشتركة التي أُجريت، يسعى مكتب التقييم جاهدا لضمان وجود رد مشترك من الإدارة على تقييم مشترك، وأن **البرنامج** يتابع أي إجراءات ذات صلة تُتخذ في هذا الصدد.

2023/EB.A/19 حالة تنفيذ توصيات التقييم

206- قدمت إدارة **البرنامج** التقرير، مشيرة إلى أن المعدل العام لتنفيذ التوصيات الواجبة التنفيذ في عام 2022 والبالغ عددها 206 توصيات بلغ 66 في المائة، مما يمثل زيادة مقدار 8 نقاط مئوية بالمقارنة مع النسبة المسجلة في عام 2021. وكان متوسط معدل التنفيذ بين عامي 2020 و2022 أدنى من 80 في المائة بقليل، مما يقترب من النسبة المرجعية البالغة 85 في المائة على مدى ثلاث سنوات والتي حددتها وحدة التفتيش المشتركة للإشارة إلى "ارتفاع مستوى استخدام" التقييم. وتختلف معدلات التنفيذ الإقليمية باختلاف عدد التقييمات التي أجريت، وعدد الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ كل توصية، وتوافر التمويل اللازم للتنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية، وتوافر الموارد البشرية للاستجابة للزيادة السريعة في عدد التقييمات المطلوب إجراؤها.

207- وإذ رحّب أحد أعضاء المجلس بتحسّن معدل التنفيذ بشكل عام، أعرب عن قلقه إزاء محدودية التقدم المحرز فيما يخص تقصير الفترة الزمنية الفاصلة بين انتهاء التقييمات وتنفيذ التوصيات. وينبغي **للبرنامج** تحديد أطر زمنية واقعية لإنجاز الإجراءات

عندما يقوم بإعداد ردود الإدارة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية والسياساتية. وأعرب أيضا عضو المجلس نفسه عن قلقه لأنّ مكتبين إقليمين لم ينفذا أيا من إجراءات التقييمات المستحقة في عام 2022 ولأن بعض المكاتب الرئيسية لديها معدلات تنفيذ تقل عن 50 في المائة. ومن المهمّ رصد تنفيذ التوصيات، وتحديد المشاكل التي تعيق التنفيذ، وتوفير الدعم اللازم للمكاتب التي تجد صعوبة في اتّخاذ الإجراءات المحددة في التوصيات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي **للبرنامج** أن يضاعف جهوده لرفع معدل تنفيذ التوصيات لبلوغ النسبة المرجعية التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة.

208- وردا على النقاط المثارة، أكدت إدارة **البرنامج** لأعضاء المجلس أنها ستواصل التركيز على تحسين معدلات التنفيذ وعلى دعم المكاتب التي تواجه صعوبات لإغلاق التوصيات. وتشكّل التوصيات المحددة في التقييمات جزءا أساسيا من نظام إدارة الأداء. ويعمد **البرنامج** إلى استخدام الذكاء الاصطناعي من باب التجربة، وذلك في إطار الجهود التي يبذلها لتحديد الاتجاهات الناشئة التي تظهر في التوصيات. ومن أجل معالجة أوجه الضعف النظمية ومصادر القلق، لم تأخذ الإدارة في الاعتبار حصائل تقييمات **البرنامج** فحسب، وإنما أخذت أيضا في الاعتبار نتائج التقارير الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي ومكتب المفتشة العامة ووحدة التفتيش المشتركة.

2023/EB.A/20 تقرير موجز عن تقييم سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، ورد الإدارة عليه

209- قالت مديرة التقييم بالنيابة، في معرض تقديمها للتقرير الموجز، إن سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية تمثل جزءا من جهود **البرنامج** لمواءمة عمله مع خطة عام 2030 والالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وقد حدث نمو كبير في الاحتياجات الإنسانية أثناء تنفيذ السياسة. وركز التقييم على إعادة التموضع الاستراتيجي **للبرنامج**، وجودة البرامج ونتائجها، والإدارة والحوكمة والمساءلة بموجب السياسة. وخلص التقييم إلى أن السياسة مناسبة وحسنة التوقيت ومتسقة مع إطار سياسات **البرنامج** ومتوائمة مع الأولويات الوطنية وأولويات الأمم المتحدة. وشملت نقاط الضعف عدم الوضوح فيما يتعلق بالمزايا النسبية **للبرنامج**، والتقدم المحدود في إرساء الملكية الوطنية واستدامة تدخلات الخطط الاستراتيجية القطرية، وطول وتعقيد عملية الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية.

210- وقال مدير شُعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إن تنفيذ **البرنامج** سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية قد تطور بشكل كبير منذ عام 2016 وجعلها متماشية مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووافقت الإدارة على التوصيات الست الواردة في التقرير وأوضح المدير خطط تنفيذها.

211- ورحب أعضاء المجلس بالنتائج الإيجابية للتقييم وتبادلوا وجهات النظر بشأن كيفية معالجة المسائل التي أثيرت في التقرير. وشجعوا الإدارة على أن تستند في تحديد أولويات البرامج إلى قدرات **البرنامج** والموارد المتاحة والاحتياجات على المستوى القطري، وتنسيق قراراته مع الشركاء وإبلاغها إلى الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وأتاحت الخطط الاستراتيجية القطرية الفرصة **للبرنامج** لتوضيح دوره في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ورحب الأعضاء بخطط الإدارة للقيام بذلك، قائلين إنه يجب أن يشارك المجلس في تلك المناقشات وفي صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف دور **البرنامج** في بناء السلام، والذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ولايات كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

212- وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على خبرة **البرنامج** وقدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ، قال الأعضاء إن تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية ينبغي أن يُخصصا ما يكفي لعمل **البرنامج** في مجال المساعدة في حالات الطوارئ، وإدارة سلاسل الإمداد وتعزيزها، وتخطيط استراتيجيات الخروج وتسليم المسؤولية. كما أن التخطيط الدقيق للقوة العاملة، وتعزيز النظم الداخلية، والتطبيق المتسق لتدابير الرصد والرقابة كلها أمور ضرورية. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم لرؤية نتائج جهود **البرنامج** الرامية إلى تبسيط عمليات الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراضها، وشجعوا الإدارة على صياغة توجيهات للمكاتب القطرية بشأن وضع ميزانيات متعددة السنوات على أساس الاحتياجات بشأن العمل على بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

213- وردا على الأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس، قالت مديرة التقييم بالنيابة إنه يجري تقييم سياسات **البرنامج** في فترة تتراوح بين أربع وست سنوات بعد بدء تنفيذها ويمكن إعادة تقييمها مرة أخرى في وقت لاحق، بناء على طلب الإدارة. ولا يؤدي تقييم السياسة بالضرورة إلى تحديث السياسة أو تصميم سياسة جديدة. وأحاطت الإدارة علما بالتعليقات الأخرى وتعهدت بالعمل مع

هيئة مكتب المجلس التنفيذي لتحديد أفضل السبل لإشراك المجلس في تنفيذ توصيات التقييم، بما في ذلك فيما يتعلق بدور **البرنامج** في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

2023/EB.A/21 تقرير موجز عن تقييم سياستيْ البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، ورد الإدارة عليه

214- قدّمت مديرة التقييم بالنيابة التقييمَ، الذي قيّم الجودة والنتائج والعوامل المؤثرة على نتائج سياستي **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ. واعتُبر أن السياستين تتحليان بإطار مفاهيمي واضح وتتضمنان تحليلا سياقيا محكما، وأنهما تتسقان جيدا مع الخطط الاستراتيجية **للبرنامج** والأطر الدولية التي كانت قائمة في ذاك الوقت. ولكنهما تفتقران إلى الوضوح فيما يخص آليات التنفيذ. وقد تفاوتَ تأثير كل من السياستين على النتائج التشغيلية. فقد يسرت سياسةُ تغير المناخ الوصولَ إلى فرص التمويل الجديدة ونموَ التدخلات الابتكارية. وانبثق عن التقييم ثماني توصيات شملت تغيير مكانة مسألة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في سياسات **البرنامج** وتوجيهاته ذات الصلة؛ وتحديث سياسة البرنامج بشأن تغيُّر المناخ، ووضع خطة تنفيذ بتكاليفها؛ وزيادة الوصول إلى التمويل المرن والمتعدد السنوات؛ وتحسين عمليات الرصد والتقييم والتعلم التي يجريها **البرنامج** في مجال العمل المناخي؛ وضمان تحلي الموظفين بالقدرات والمهارات الكافية؛ ودعم المكاتب القطرية على اتباع نهج متعدد المخاطر ومتعدد أصحاب المصلحة بقيادة محلية في مجالي العمل المناخي والحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ وتحسين الشراكات الاستراتيجية.

215- ورحّبت الإدارة بالنهج المقترح لتقييم السياستين المعنيتين معا، وأيدت التوصيات الثماني جميعها، مشيرة إلى أنه تم بالفعل بدء تنفيذ العديد منها.

216- وأقر أعضاء المجلس التقرير وتوصياته، ولا سيما التوصية الداعية إلى تحديث سياسة تغير المناخ واعتبار مسألة تغير المناخ مسألة شاملة. وشجع مختلف الأعضاء **البرنامج** على العمل في مجال العمل المناخي مع شركائه، ولا سيما سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وعلى ضمان ترسيخ العمل المناخي في النظم الوطنية وأنشطة الجهات الفاعلة ذات القيادة المحلية. ودعي **البرنامج** إلى المشاركة في التحاليل المشتركة المتعلقة بالمخاطر المناخية، وتبادل الدروس المستفادة المتعلقة بالصمود أمام تغير المناخ والإجراءات الاستباقية المتصلة بالصدمات المناخية، ووضع استراتيجية مناخية موحدة للوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، ووضع مؤشرات وأطر للنتائج تتيح تقييم إسهامه في مجالات القدرة على الصمود والمحور الثلاثي والتعلم المؤسسي.

217- وبشأن التوصية الداعية إلى تغيير مكانة سياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على نطاق المجالات الوظيفية المختلفة، شُجع **البرنامج** على مواصلة التزامه بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وعلى تعزيز الإبلاغ عن مؤشرات سنداي. ودعا أعضاء في المجلس إلى وضع رؤية واضحة وتحديد مجموعة من المبادئ لتعزيز إجراء التدخلات المتعلقة بمخاطر الكوارث، مع النظر في كيفية التصدي لجميع الأخطار والمخاطر على نحو استباقي وشامل.

218- وبشكل أعمّ، شُجع **البرنامج** على إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الإعاقة، وتحديد خارطة شراكاته لتوضيح الأمور التي حقق فيها **البرنامج** قيمة مضافة بفضل السياستين اللتين خضعتا للتقييم، وتقديم خطة تنفيذ بتكاليفها لتحديث سياسة تغير المناخ. وسأل أحد الأعضاء كيف يعمل **البرنامج** مع الشركاء والحكومات الوطنية للتقدم في تنفيذ الآلية المعنية بالخسائر والأضرار، التي أنشئت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في عام 2022.

219- وردا على هذه التعليقات، أوضح مكتب التقييم أن إدماج منظور الإعاقة ليس مذكورا في التقييم لأن السياستين وضعتا قبل صدور استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وخارطة الطريق المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة في **البرنامج**؛ ومع ذلك شملت السياستان التزامات واضحة بالوصول إلى أضعف السكان. ووُضعت مؤخرا مبادئ توجيهية لتقييم إدماج منظور الإعاقة في السياسات والبرامج، ولكن سيمرّ وقت طويل قبل أن يظهر كامل أثر خارطة الطريق المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة في البرامج.

220- وبشأن الدعوة إلى وضع استراتيجية مناخية مشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، قالت إدارة **البرنامج** إن الوكالات الثلاث تشاورت مع بعضها عند وضع سياساتها المتعلقة بتغير المناخ، ساعية إلى تحقيق التنسيق على المستوى

العالمي. وعلى المستوى القطري، اتسم الوضع في غالب الأحيان بالحيوية، واستفادت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من هامش الحرية التي وفرته سياساتها الفردية، معتمدة على المشاورات وعلى خططتها القطرية لضمان اتساق التزاماتها وتفادي الازدواجية.

221- وفيما يخص إمكانية استخدام تمويل العمل المناخي لتخفيف الاحتياجات الإنسانية، أبلغت الإدارة بأن **البرنامج** تمكن، من خلال العمل الهادف مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الناشطين في مجال تمويل العمل المناخي، من تيسير تغطية أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بتأمين ضد المخاطر المناخية لجميع كيانات الأمم المتحدة. وأتاح أيضا تمويلُ العمل المناخي وضع نظم للإنذار المبكر عن الفيضانات وموجات الجفاف ولاتخاذ إجراءات استباقية في هذا الشأن، مما خفف من التكاليف الناجمة عن توفير المساعدة الغوثية. ويشارك **البرنامج** في الحوار الدائر بشأن الخسائر والأضرار، مركّزا بشكل رئيسي على حماية الناس الأشدّ ضعفا والأشخاص الذين يعانون أكثر من غيرهم من انعدام الأمن الغذائي من المخاطر المناخية. وتُعدّ التغذية المدرسية الذكية مناخيا، التي يشرف عليها **البرنامج** بالشراكة مع التحالف العالمي للوجبات المدرسية، خيرَ مثال على العلاقة القائمة بين العمل المناخي وتحوّل النظم الغذائية، وسيشكّل ذلك أحد محاور التركيز خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ.

222- وسيتم إعادة تحديد مكانة مسألة الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها على نطاق السياسات المواضيعية، وسيستمرّ **البرنامج** في العمل كواجهة لإطار سنداي، وسيشارك في الإبلاغ عن مخاطر الكوارث وفي الحوار الدائر بشأنها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويُعد العمل المناخي بالفعل محورا شاملا، على نحو ما تُبيّنه الروابط القوية القائمة بين التأمين ضد المخاطر المناخية والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والإجراءات الاستباقية والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والطاقة المستدامة والدعم المقدّم لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحليل المخاطر المناخية وسلسلة الإمداد؛ وسينعكس أسلوب العمل هذا المتّسِم بمزيد من التكامل في التحديث المدخَل على السياسة المتعلقة بتغير المناخ. وفيما يخص تحليل المخاطر، قد يتم إكمال التحليل الذي استندت إليه البرامج المتعلقة بالقدرة على الصمود بمعلومات إضافية عن المخاطر المناخية؛ وعلى الصعيد الخارجي، سيتأكد **البرنامج** من أن المعلومات التي يمتلكها فيما يتعلق بالمخاطر مُدمجة مع المعلومات الآتية من سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها فضلا عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

223- ويُعدّ الدعم الميداني المرتبط بالعمل المناخي، وتكامل البرامج، والقيادة الفكرية، وحشد الموارد محاور تركيز فرقة العمل المعنية بالأزمة المناخية، التابعة **للبرنامج**، التي تضمّ ممثلين من كل إقليم من الأقاليم التي يعمل فيها **البرنامج** ومن الوظائف الرئيسية بما فيها وظائف سلسلة الإمداد، والبحث والتقييم والرصد، والعمليات في حالات الطوارئ.

2023/EB.A/22 تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ورد الإدارة عليه

224- قدّمت مديرة التقييم بالنيابة التقرير الموجز للتقييم، الذي خلص إلى أن السياسة لا تزال مهمة بوجه عام إلا أنها بحاجة إلى تحديث لتوضيح المصطلحات المستخدمة، ونظرية التغيير وإطار المساءلة المذكورين فيها. ودعا التقييم أيضا إلى وضع ملكية مشتركة للبرامج المتكاملة المتعلقة بالقدرة على الصمود على نطاق **البرنامج** برمته، وإلى تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية للعمل المتعلق ببناء القدرة على الصمود، وإلى زيادة رصد أنشطة الصمود والتعلم منها.

225- وأيدت الإدارة النتائج التي توصل إليها التقييم وحدّدت الخطط الرامية إلى تنفيذ التوصيات الخمس.

226- وأحاط أعضاء المجلس علما بنتائج التقييم التي اعتَبرها عدة أعضاء مماثلة لنتائج تقييمات أخرى، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بضرورة توضيح دور **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود، وضرورة تحديد الأولويات فيما يخص العمل على بناء القدرة على الصمود نظرا إلى محدودية الموارد، وضرورة تنمية قدرات الموظفين ومهاراتهم.

227- ورحّب العديد من الأعضاء بالتحديث المزمع إدخاله على السياسة باعتباره فرصة لتحديد مساهمة **البرنامج** في العمل الرامي إلى بناء القدرة على الصمود ولتحديد ميزته النسبية في هذا الشأن من أجل حثّ المانحين على تقديم الدعم في هذا المجال. وينبغي إشراك المستفيدين والشركاء، بمن فيهم الحكومات المضيفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في عملية التحديث التي يُفترض

أن تحدّد نهجا لبناء القدرة على الصمود يجوز تكييفه ليتناسب مع جميع البيئات بما فيها حالات الطوارئ والنزاعات والبيئات الحضرية. ويُفترض أن يتلقى موظفو **البرنامج** توجيهات مصمَّمة خصيصا لمعرفة كيفية إدماج برامج الصمود في مجالات عملهم، مع وجود أمثلة عن الأنشطة ذات الصلة. ومن شأن التركيز على مدى إسهام بناء القدرة على الصمود في تحقيق الأهداف الإنمائية والإنسانية أن ييسر تحديد قيمة **البرنامج** في هذا العمل ودوره.

228- وقال أعضاء المجلس، مبْدِين قلقهم إزاء امتلاك **البرنامج** حاليا القليل من نظم الإبلاغ والرصد فيما يخص الحصائل المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، إنهم يتطلعون إلى رؤية نتائج الجهود التي تبذلها الإدارة لمعالجة هذه المسألة، وأوصوا بإشراك سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وشركاء آخرين في هذا العمل. ويُفترض أن يكون نظام رصد فعال قادرا على تقييم الآثار القصيرة والطويلة الأمد لمبادرات بناء القدرة على الصمود على التخفيف من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك عندما تُتخذ مثل هذه المبادرات في حالات الطوارئ أو الأزمات. وبوجه خاص، قال الأعضاء إن من المهم تتبّع آثار بناء القدرة على الصمود على الحالة التغذوية للنساء والأطفال، وشجعوا الإدارة على اتّباع نهج شامل إزاء إدراج أهداف متعلقة بالإدماج الجنساني والاجتماعي في الأعمال التي يجريها **البرنامج** في مجال الصمود.

229- وقال أعضاء إن القرارات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود ينبغي أن تُتَّخذ استراتيجيا على مستوى المنظمة بدل اتخاذها استنادا إلى توافر التمويل. وينبغي إيلاء الأولوية للعمل الذي يستغلّ الميزة النسبية للبرنامج، وينبغي للإدارة عن تضطلع بتقييم شامل للقدرات التي يتحلى بها **البرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود، بغية التأكد من توافر ما يلزم من موارد وموظفين ونظم في المنظمة.

230- وقال مدير التقييم بالنيابة، شاكرا أعضاء المجلس على تعليقاتهم، إنه على الرغم من ضرورة بذل المزيد من الجهود لإدماج بناء القدرة على الصمود في استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ، هناك أمثلة تُظهر بعض التقدم المحرز في هذا المجال كما هو الحال في لبنان. وستتوافر قريبا نتائج تقييم أجري لآثار أنشطة الصمود التي يجريها **البرنامج**.

231- ووصفت الإدارة تطورات أخرى ظهرت حديثا، بما فيها وضع مؤشرات جديدة للصمود، وإنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بقياس الصمود وبإعداد توجيهات برامجية متعلقة بالصمود. وستجرى مع المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2023 مشاورة بشأن قياس الأداء وجمع الأدلة فيما يتعلق بالصمود.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

2023/EB.A/23 الخطة الإستراتيجية القطرية لمصر (2023-2028)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 1) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)

232- قدمت مديرة التقييم بالنيابة تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2023 الذي خلص إلى أن **البرنامج** في طريقه نحو تحقيق النتائج المرجوة بشأن تغذية الأطفال والأمهات، والأمن الغذائي للاجئين، والتكيف مع تغير المناخ، واستخدام التكنولوجيا والابتكار. وشملت التحديات اتباع نهج مجزأ لتحديد التدخلات وتنفيذها، ونقص التخطيط الطويل الأجل في عمل **البرنامج** مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وحالات الاستخدام دون المستوى الأمثل لقدرة **البرنامج** على تحليل أوجه الضعف ونقص الموارد البشرية والمالية للرصد.

233- وقدم المدير القطري لمصر الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2023-2028، والتي تركز على مساعدة الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز تنمية رأس المال البشري وتقوية نظم الحماية الاجتماعية ونظم الأغذية. وتستند إلى أولويات ونتائج البلد والأمم المتحدة وخمس توصيات من التقييم.

234- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، مسلطين الضوء على دعمها للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية، والتدخلات التغذوية المتكاملة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأشاد أعضاء المجلس باتساق الخطة الاستراتيجية الوطنية مع الخطط الوطنية وتعاون **البرنامج** القوي مع حكومة مصر، بما

في ذلك استخدامه للنظم الحكومية لاستهداف معظم أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، وشجعوا **البرنامج** على مواصلة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

235- وأشاد الأعضاء أيضا بإدماج نتائج التقييم في الخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيما النتائج المتعلقة بأنشطة تعزيز القدرات. ورحب أحد الأعضاء بإنشاء **البرنامج** مركز استهداف مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأثنى العديد من الأعضاء على استجابة **البرنامج** السريعة لوصول اللاجئين من السودان مؤخرا، وطلب أحد الأعضاء معلومات عن الآثار المترتبة على هذه الاستجابة بالنسبة للأولويات الاستراتيجية **للبرنامج** وميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية. وأعرب الأعضاء أيضا عن تقديرهم نهج الحكومة السخي في استضافة اللاجئين السودانيين والتزامها بالمشاركة في تمويل برامج **البرنامج** والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى.

236- وشكر المدير القطري المجلس على مدخلاته خلال عملية وضع الخطة الاستراتيجية القطرية. وقال إن مساعدة **البرنامج** للاجئين السودانيين في مصر هي جزء من خطة الأمم المتحدة المشتركة للاستجابة للاجئين بميزانية قدرها 114 مليون دولار أمريكي، يخصص **للبرنامج** منها 16 مليون دولار أمريكي. ومُولت خطة **البرنامج** بنسبة 50 في المائة تقريبا، بمساهمات من الحكومات المانحة والصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ. وطلب **البرنامج** موارد لمدة ستة أشهر، ولكن من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى التمديد. ويُقيّم **البرنامج** الاحتياجات المستقبلية، ولكن كان من السابق لأوانه معرفة كيف ستؤثر الاستجابة للاجئين السودانيين على أنشطته الأخرى في مصر.

237- وشكر محافظ البنك المركزي المصري المجلس وموظفي **البرنامج** على دعمهم لمصر، وأكد من جديد التزام بلده بتعزيز الأمن الغذائي والحد من الجوع بين أوساط المصريين و10 ملايين شخص آخرين تستضيفهم مصر. وستساعد هذه الخطة حكومة مصر وشعبها على التصدي لما يواجهونه من تحديات والمضي قدما نحو تحقيق أهدافهم الإنمائية.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

2023/EB.A/24 الخطة الإستراتيجية القطرية لكينيا (2023-2027)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 2) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023)

238- وعرضت مديرة التقييم بالنيابة تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية الذي خلص إلى وجود أربع نتائج إيجابية في مجالات إنشاء الأصول ودعم سبل العيش، ودعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وإدارة سلاسل الإمداد. وحددت توصيات التقييم الست ضرورة إدخال تحسينات على الهيكل التنظيمي، ومجموعات المهارات، وعمليتي الرصد والتقييم، وزيادة الاستثمار في تعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود فيما يخص اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

239- ثم قدَّمت المديرة القطرية لكينيا الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، التي تُعتبر ثمرة مشاورات مستفيضة أجريت مع أصحاب المصلحة والتي تراعي توصيات التقييم.

240- ورحّب أعضاء المجلس بتوصيات التقييم وبالخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. وأبدي تأييد قوي لمسألة التركيز على تعزيز النظم الغذائية وإدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة. ورحّب أحد الأعضاء، متحدثا باسم إحدى القوائم، بالجمع بين زيادة تمويل الاستجابة لحالات الطوارئ والانتقال إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ وتساءل عضو آخر كيف يعتزم **البرنامج** التوفيق بين التحوّل المقرَّر نحو تعزيز القدرات وتخصيص مبالغ طائلة للاستجابة لحالات الطوارئ. واقترح عضو ثالث أن **البرنامج** بحاجة إلى تحديد دوره بشكل أفضل في ظلّ الهيكل المعقّد للأمن الغذائي الذي يشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والحكومة الوطنية.

241- وفيما يخص اللاجئين، اعتُبر أحد أعضاء المجلس أن استخدام النقد وشبكات الأمان عنصر مهم جدا للانتقال من نهج قائم على الحالة إلى نهج قائم على الاحتياجات، وحثّ **البرنامج** على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية جميع الاحتياجات. ورحّب عضو آخر بانتقال الحكومة إلى نموذج المستوطنات، وبضرورة إتاحة بناء القدرات على نحو جامع ومراع للمنظور الجنساني وتوفير الدعم التقني للاجئين والمجتمعات المضيفة والجهات الفاعلة في الأسواق، مشددا على أهمية ضمان

إدماج الفئات الضعيفة في هذه البرامج. وطلب عضو ثالث الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحلول الابتكارية المتبعة لبناء القدرة على الصمود على المستوى الميداني.

242- وردا على أسئلة المجلس، قالت المديرة القطرية إن **البرنامج** في حوار مستمرّ مع الحكومة لتنسيق نهجه إزاء النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية المدرسية. وتعكس المبالغ المالية المخصصة لمسألة الاستجابة في حالات الطوارئ ازدياد وتيرة وحدّة موجات الجفاف في المنطقة.

243- وبالنسبة للاجئين، فإن خطة العمل الجديدة المعدَّة بصورة مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالاقتران مع التطورات البلدية التي وافقت عليها الحكومة منذ فترة وجيزة، تعني أن **البرنامج** يقوم الآن بوضع نظم غذائية لما اعتاد أن يكون مخيمات اللاجئين.

244- وفيما يتعلق بالابتكار، ينظر المكتب القطري في الطريقة التي يمكن أن يعمل بها **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والشباب للعثور على حلول محلية للمشاكل المتعلقة بالنظم الغذائية المحلية. ومثلا بعد أن وقعت أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاما، عمل **البرنامج** مع القطاع الخاص والحكومة المحلية في شمال كينيا لإزالة ملوحة المياه الجوفية من أجل زيادة توافر الأراضي الصالحة للزراعة بشكل هائل.

245- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، تحدّث أمين مكتب الخزانة الوطنية والتخطيط الاقتصادي في كينيا عن خطة التنمية التي أعدتها حكومته وعن الإصلاحات الجارية لتحقيق رؤية كينيا لعام 2030. وأعربت الحكومة عن تقديرها لمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية ولتركيز الخطة على تلبية الاحتياجات العاجلة ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من أجل تعزيز النظم الغذائية الوطنية. وستقوم الخطة الاستراتيجية القطرية أيضا بدعم تنفيذ نهج المستوطنات الرامي إلى إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2023/EB.A/25 الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2023-2028)، بما في ذلك عرض مختصر لنتائج التقييم والتوصيات الواردة في البند 7 هـ) 3) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2019-2023)

246- وقدمت مديرة التقييم بالنيابة لمحة عامة عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2019-2023) الذي خلص إلى أن **البرنامج** كان فعالا في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتحسين قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود، وتعزيز القدرات الحكومية في مجال التغذية، وتحسين قدرة الشركاء على الاستجابة. غير أن نقص التمويل وحالات التأخير عرقلت عمليات الاستجابة للجفاف واللاجئين وتقديم الدعم التغذوي، وأحرز **البرنامج** تقدما محدودا في التحول عن تقديم المساعدة الغذائية مباشرة. وقدم التقييم ست توصيات في مجالات الاستهداف، والتغذية، والحماية الاجتماعية، والمسائل الشاملة، والدعوة، وبناء القدرة على الصمود.

247- وقدم المدير القطري لزامبيا بعد ذلك الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا للفترة 2023-2028، التي تستند إلى إنجازات الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة وتهدف إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال نهج شامل للنظم الغذائية. وتعبر الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة عن التوصيات المنبثقة عن التقييم.

248- ورحب أعضاء المجلس بتوصيات التقييم وإدراجها في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. وأشاروا إلى الدعم القوي للخطة الاستراتيجية القطرية وتقديرهم الخاص لمشاركة **البرنامج** في الانتقال من المساعدة المباشرة إلى بناء القدرة على الصمود، والإدماج الصريح للاجئين والدعوة إلى تحسين إدماج اللاجئين، ودعم **البرنامج** المستمر لتوسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وشجع أحد الأعضاء حكومة زامبيا والبرنامج على تبادل النجاحات والتحديات يواجهها كل منهما في توسيع نطاق الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية مع البلدان الأخرى في الإقليم، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل.

249- وفي معرض الإشارة إلى التركيز على تعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود، طلب أحد أعضاء المجلس إلى **البرنامج** ضمان القدرة الكافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وطلب الأعضاء أيضا معلومات إضافية عن خطط تعزيز التمويل وتعزيز

تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وتدابير الحد من استخدام اللاجئين استراتيجيات التكيف السلبية في حالة تقليص الحصص الغذائية؛ وبرنامج سبل العيش والإنعاش المبكر الذي اقترحه **البرنامج** وإدراج اللاجئين خارج ماناتابالا؛ والشراكة مع البنك الدولي في برامج الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات؛ وشواغل **البرنامج** بشأن آليات التنسيق في زامبيا.

250- وردا على أسئلة المجلس، قال المدير القطري إن المكتب القطري يسعى إلى إيجاد مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومة. وفيما يتعلق بالاستجابة للأزمات، قال إن حكومة زامبيا طورت قدرات كافية للاستجابة للصدمات ولا يتدخل **البرنامج** إلا عندما تتجاوز الاحتياجات قدرة الحكومة. وفيما يتعلق باللاجئين، يعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمركز المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و**البرنامج** لدعم اللاجئين في مخيم مانتابالا للاجئين؛ وتشمل مبادرة الاعتماد على الذات المقترحة لمانتابالا أيضا المجتمعات المحلية المضيفة. وفيما يتعلق بالوجبات المدرسية باستخدام المنتجات المحلية، سافر ممثلو عدد من البلدان الأفريقية إلى زامبيا في العامين الماضيين للتعلم من تجربتها في الانتقال إلى برنامج تقوده الحكومة؛ وستستمر هذه المبادرة.

251- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، رحب وزير الزراعة في جمهورية زامبيا بالخطة وأكد التزام حكومة بلده بدعم تنفيذ مبادرات **البرنامج** والخطة الاستراتيجية القطرية. وتتواءم الخطة مع أولويات التنمية الوطنية، وعلى وجه الخصوص مع جهود الحكومة لتعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات الأخرى ووصولهم إلى الأسواق والائتمان والمدخلات الزراعية.

قضايا السياسات (متابعة)

2023/EB.A/26 تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

252- عرضت الإدارة التطورات الأخيرة في تنفيذ **البرنامج** لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيمها، وهي تطورات وُصفت أيضا في وثائق المجلس الأخرى بما فيها تقرير الأداء السنوي. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فقد تأثرت بقوة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب "الأزمة المتعددة" الشديدة وغير المسبوقة الحالية في جميع أنحاء العالم؛ كما طرأ تراجع عن التقدم المحرز في أكثر من 30 في المائة من أهداف التنمية المستدامة، كما أن التقدم لم يكن كافيا بالنسبة لـ 50 في المائة أخرى. ولذلك هناك حاجة متزايدة للتركيز على النتائج المتحققة على الأرض بدلا من العمليات.

253- وقد ساهم **البرنامج** بصفته عضوا في الفريق العامل المعني بالبرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي الفريق الاستشاري ذي الصلة المعني بالبرامج المشتركة، في مذكرة توجيهية بشأن جيل جديد من البرامج المشتركة. وصدرت المذكرة التوجيهية في أواخر عام 2022، وهي ترمي إلى إدخال عملية أكثر توحيدا للبرامج المشتركة للتمكين من تنفيذها السريع بتكاليف أقل للمعاملات. وفي أعقاب ذلك، وضع **البرنامج** صحيفة إرشادات عملية لتقديم المشورة للمكاتب القطرية طوال دورة حياة البرامج المشتركة.

254- وتحدث أحد أعضاء المجلس نيابة عن إحدى القوائم، فدعا إلى التزام كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الكامل بتنفيذ الإصلاح ووصف نظام المنسق المقيم بأنه ضروري لتسريع التقدم على المستوى القطري نحو أهداف التنمية المستدامة. وتوصي قائمته بأربعة إجراءات يتعين أن يتخذها **البرنامج**: دعم المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية في استخدام سلطتهم المتعلقة بالجمع بين الكيانات المختلفة بحيث يمكن للنظام ككل أن يحقق أكثر من مجموع أجزائه الفرادى؛ والقضاء على الازدواجية وتوليد التآزر على المستويين القطري والإقليمي؛ وضمان الامتثال الكامل لإطار الإدارة والمساءلة المجدّد؛ وتقديم معلومات سنوية عن جميع بنود القائمة المرجعية للإصلاحات المنفذة في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك كمرفق لتقاريرها الحالية. وفيما يتعلق بالإطار، فقد طُلب من **البرنامج** أن يضمن المواءمة الكاملة للخطط الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وأن يعزز دور المنسقين المقيمين في استعراضات أداء رؤساء الوكالات، بما في ذلك في تقييمات 360 درجة، وأن يتشاور مع المنسقين المقيمين قبيل عملية اختيار أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لضمان تزويد القيادة بالمهارات اللازمة للاستفادة من المزايا النسبية لكل كيان.

255- واستجابة لذلك، سلطت إدارة **البرنامج** الضوء على مسار العمل المخصص لتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة وعلى مشاركتها في ندوات عبر الإنترنت ودورات تعريفية لإبلاغ قيادة المكاتب القطرية بهذا النهج؛ كما ستساهم المنظمة في الاستعراض المقبل للإطار. كما رحبت إدارة **البرنامج** بالتشاور مع المنسقين المقيمين بشأن مهارات وملامح القيادة لدى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وأشارت في الوقت نفسه إلى دور المديرة التنفيذية في عملية اختيار وتعيين الممثلين القطريين **للبرنامج**. وبينت الإدارة أيضا أن شعبة الموارد البشرية والمديرة التنفيذية سيواصلان مناقشة هذه العملية. وفيما يتعلق بالقائمة المرجعية للإصلاحات المنفذة في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، رحب **البرنامج** بهذا النهج المتمثل في إدراج القائمة المرجعية كملحق بتقريره السنوي الحالي.

256- ويعترف **البرنامج** بالدور المحوري للمنسقين المقيمين في تيسير التدخلات الخاصة بالصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام. وقد تمت مواءمة أكثر من 85 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهي أطر يستمد منها **البرنامج** حافظاته القطرية الخاصة بتدخلات القدرة على الصمود والأسباب الجذرية؛ كما جرت المواءمة بين مكونات الاستجابة للأزمات في الخطط الاستراتيجية القطرية وخطط الاستجابة الإنسانية. ويواصل **البرنامج** استخدام حضوره التشغيلي لتيسير عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى. كما يستمر العمل على إصلاح البنية الإقليمية، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالبرامج. وستُبقي الإدارة المجلس على علم بالتقدم المحرز في جميع هذه المجالات.

مسائل التسيير والإدارة

2023/EB.A/27 تعيين مدير التقييم

257- قدمت مساعدة المديرة التنفيذية بالإنابة، إدارة ثقافة مكان العمل، لمحة عامة عن عملية اختيار المدير الجديد للتقييم، وقدمت السيدة Anne-Claire Luzot، مديرة التقييم بالنيابة حاليا، باعتبارها المرشحة التي أوصى بها فريق الاختيار والمديرة التنفيذية.

258- وأخذ العديد من أعضاء المجلس الكلمة لشكر لجنة الاختيار على عملها والتعبير عن دعمهم لتعيين السيدة Luzot. ووافق المجلس بعد ذلك على تعيينها مديرة للتقييم.

2023/EB.A/28 تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

259- قدّمت الممثلة الدائمة لكينيا البند بصفتها رئيسة فريق الاختيار لتعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وعرضت بإيجاز عملية اختيار العضو الجديد الذي سيحلّ محلّ عضو اللجنة المنتهية ولايته في يوليو/تموز 2023.

260- وأوصى فريق الاختيار بأن يعيّن المجلس السيدة Margaret Dezse من هنغاريا كعضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورغب فريق الاختيار، معترفا بالجودة العالية لمرشحة أخرى مدرجة في قائمة التصفية، في الإشارة إلى أنه في حال عدم توافر المرشحة الأولى الموصى بها، ينبغي للمجلس النظر في المرشحة التالية المدرجة في قائمة التصفية، وهي أيضا امرأة من مواطني دولة عضو في القائمة هاء.

261- وبناء على توصية فريق الاختيار، وافق المجلس على تعيين السيدة Margaret Dezse للعمل كعضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ويُفترض أن تبدأ فترة عضويتها التي ستدوم ثلاث سنوات في 30 يوليو/تموز 2023.

2023/EB.A/29 التقرير الأمني

262- قدمت مديرة الأمن لمحة عامة عن تقرير عام 2022، واصفة اتجاهات الحوادث الأمنية، ودعم شعبتها لبرمجة **البرنامج** وأولوياتها لعام 2023 وما بعده. كما أطلعت المجلس على الاستجابة الأمنية في هايتي والسودان، حيث وسع **البرنامج** نطاق حضوره الأمني، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا. وفي هايتي، عملت شعبة الأمن، بالتعاون مع شركاء آخرين

من الأمم المتحدة ونظراء محليين، للتصدي للجريمة وقدمت تدريبا أمنيا للموظفين المحليين والدوليين. وفي السودان، قامت الشعبة بدور محوري في تنسيق إجلاء الموظفين الدوليين ودعمت النقل الذاتي للموظفين الوطنيين؛ ومع استئناف العمليات، نشرت الأفرقة لزيادة التنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية، وقيادة مفاوضات الوصول وزيادة قدرة إدارة السلامة والأمن لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

263- وأثنى أعضاء المجلس على شعبة الأمن لما تقوم به من عمل مهم وخطير في كثير من الأحيان، وأعربوا عن تعازيهم لأسر وزملاء من فقدوا أرواحهم في خدمة الفئات الأكثر ضعفا. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء تزايد عدد التهديدات والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما زيادة الحوادث التي تؤثر على الموظفات، وأعربوا عن تقديرهم للخطوات الإضافية المتخذة للتصدي لهذا الاتجاه. وطالب أحد الأعضاء **البرنامج** بمواصلة الإبلاغ عن الحوادث التي تتعرض لها الموظفات وتبادل التعقيبات بشأن تدابير التخفيف المطبقة. كما طلب الأعضاء معلومات إضافية عن دعم **البرنامج** للموظفين المحليين، والهيكل التنظيمي لشعبة الأمن، والآثار المترتبة في الميزانية على تقديم خدمات الأمن.

264- وردا على النقاط التي أثيرت، قالت المديرة إن **البرنامج** يعمل على تحسين آليات التخطيط الخاصة به للاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة. ولكنها شددت على أنه في ظل اتساع نطاق عمليات **البرنامج**، ستحتاج الشعبة إلى موارد إضافية لمواصلة توفير الأمن القوي لموظفي **البرنامج** وضمان استمرار العمليات في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بسلامة الموظفات، يجمع **البرنامج** البيانات من خلال دورته التدريبية العالمية للتوعية بأمن المرأة ويحللها لتقديم معلومات أكثر استهدافا للنساء. ونظرا لأن الموظفين الوطنيين أكثر عرضة للمخاطر، يعيد **البرنامج** تقييم نهجه إزاء إدارة ما يتعرضون له من مخاطر أمنية، بما يشمل التنسيق مع شبكة إدارة الأمن الأوسع المشتركة بين الوكالات.

265- وتتفاعل الشعبة مع العديد من الوحدات المختلفة داخل **البرنامج**، ولا سيما مع شعب عمليات الطوارئ والموارد البشرية وإدارة المخاطر والتكنولوجيا.

266- وفي السودان، أطلقت بعثة لتقصي الحقائق بشأن وقوع وفيات بين موظفي **البرنامج**، بالتعاون مع إدارة السلامة والأمن؛ وسيتم استخدام عملية بشأن الدروس المستفادة لتحسين الاستجابة المستقبلية للأزمة الأمنية. كما استعان الأمن في **البرنامج** بالخبرة الخارجية لتقديم المشورة بشأن الجهات الفاعلة المختلطة، وإدارة المعارف والمعلومات. أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية، فقد جاء التمويل لسلامة الموظفين وأمنهم من مصادر مختلفة بما في ذلك ميزانية دعم البرامج والإدارة، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع وميزانيات المكاتب القطرية. وتعمل الشعبة مع إدارة السلامة والأمن لتبسيط العمليات المختلفة، بما في ذلك عملية إصدار التصاريح الأمنية للبعثة من أجل الحد من الأعباء البيروقراطية.

2023/EB.A/30 تقرير عن الخسائر العالمية للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022

267- قالت الإدارة، في معرض تقديمها للتقرير، إنه رغم انخفاض خسائر الأغذية بين عامي 2021 و2022، واصل **البرنامج** تركيزه على التخفيف من المخاطر وفرض عمليات الرقابة في ضوء ازدياد تعقّد سلاسل الإمداد. وفي إطار هذا العمل، يقوم **البرنامج** بإعادة هندسة عمليات سلسلة الإمداد، بما فيها إجراءات الشراء ونظم التتبع والتعقب.

268- وتعلقت غالبية الخسائر الواقعة في عام 2022 بالحبوب ووقعت في غالب الأحيان في سياق نزاعات وحالات من انعدام الأمن وفي بلدان تعاني من ضعف البنية التحتية اللوجستية. وتسببت وسائل النقل غير الكافية، وعمليات التخزين غير المناسبة، والمشاكل في إعادة التكوين وإعادة التغليف في 64 في المائة من مجموع الخسائر الواقعة بعد التسليم. ولا يزال **البرنامج** ملتزما بتسجيل خسائر الأغذية الواقعة على امتداد سلسلة الإمداد، معترفا بأن "الشوط الأخير" لطالما شكل تحديا.

269- وأخذ أحد أعضاء المجلس الكلمة للإعراب عن تقديره للتقرير المفصل، لا سيما العرض المفصّل للخسائر حسب البلد. وتساءل كيف تقوم المكاتب القطرية برصد الاستخدامات غير المقصودة للأغذية بعد عملية التوزيع وبالإبلاغ عنها ومعالجتها. ودعا أيضا **البرنامج** إلى إعادة النظر في تحليله للخسائر الواقعة عند توزيع الأغذية في شرق أفريقيا، وإلى توضيح التدابير التي اتّخذها لتعزيز إدارة السلع في هذه المنطقة. وطُلب الحصول على معلومات إضافية بشأن الجهود المبذولة لتحسين عمليات فحص الأكياس وتحديد ما إذا كانت هذه العمليات تخفف من معدلات تمزّق الأكياس؛ والخطوات المتخذة لمعالجة مشكلة "عدم

كفاية وسائل النقل"؛ والأسباب وراء الزيادة بمقدار ست مرات في حصة الخسائر الناجمة عن التخزين غير المناسب أو المطوّل. وحُثت جميع المكاتب الإقليمية على تقليل الخسائر إلى أدنى حدّ من خلال اتخاذ تدابير أقوى للرقابة والامتثال.

270- وردا على النقاط المثارة، قالت الإدارة إنه من أجل التقليل من الخسائر الواقعة بعد التوزيع، عزز **البرنامج** أنشطته الرقابية، مُدْخلا تحسينات نظمية وميسرا تقصير مسافات توزيع الأغذية وساعيا إلى زيادة تعزيز سلاسل الإمداد الخاصة به.

271- وطرأت غالبية خسائر الأغذية في شرق أفريقيا في عام 2022 ولا سيما لأن هذه المنطقة تلقت كمّا هائلا جدا من المساعدة الغذائية واستضافت أعدادا كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبما أن العديد من المستفيدين يقيمون في مناطق لا يمكن الوصول إليها، كثيرا ما تكون سلاسل الإمداد معقدة للغاية، مما يزيد من خطر وقوع خسائر في الأغذية. وتقوم وحدة المشتريات الغذائية بمتابعة طلب **البرنامج** بإجراء فحوص أكثر صرامة للأكياس. وطرأت الزيادة في الخسائر الناجمة عن التخزين غير المناسب أو المطوّل للأغذية عندما كان **البرنامج** يجري عددا كبيرا من عمليات تسليم الأغذية؛ وقامت شركة التأمين بتغطية هذه الخسائر أو باستردادها من الشركات المسؤولة عن نقل أو تخزين الأغذية التي تمت خسارتها. ويشير مصطلح "وسائل النقل غير المناسبة" إلى استخدام مركبات غير مخصصة للأغذية لنقل الأغذية؛ ولمكافحة هذه الممارسة والتخفيف إلى أدنى حدّ من الخسائر الواقعة، زاد **البرنامج** من استخدام شاحناته وأجرى مزيدا من الفحوص على مركبات النقل التي يستخدمها المقاولون من القطاع الخاص.

2023/EB.A/31 تحديث عن شراء الأغذية

272- أفادت الإدارة بأن مجموع المشتريات الغذائية وصل إلى 4.2 مليون طن متري في عام 2022. ومثّل ذلك انخفاضا في الحجم بنسبة 5 في المائة ولكن زيادة في القيمة بنسبة 37 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، مما عكس الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي وبعض القرارات البرامجية التي اتخذها **البرنامج**. وتم الحصول على 50 في المائة من مجموع قيمة المشتريات الغذائية من الأسواق المحلية والإقليمية، بما في ذلك من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

273- وأشاد أعضاء في المجلس بالجهود التي بذلها **البرنامج** لشراء الأغذية محليا وإقليميا، مما أدّى إلى تقصير سلاسل الإمداد، وتقليل التكاليف، ودعم النظم الغذائية المحلية، وتعزيز الاقتصادات المحلية. وقام أعضاء بتشجيع **البرنامج** على العمل مع الحكومات المحلية والوطنية وسائر الشركاء لبناء القدرات ذات الصلة وتعزيز استدامة قطاع الأغذية الزراعية والملكية الوطنية والمحلية لهذا القطاع. ويكتسي التنسيق مع عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قيمة كبيرة في إطار هذه الجهود على وجه الخصوص، وينبغي **للبرنامج** أيضا أن يستكشف الفرص المتاحة لشرائه المزيد من الأغذية المقواة من الأسواق المحلية. وشدد عدة أعضاء على أهمية تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء والمجتمعات المحلية الضعيفة، وضمان إشراك المزارعات والبائعات والتاجرات في سلاسل الإمداد الخاصة به كلما أمكن. وسأل أعضاء عما يعتزم **البرنامج** القيام به للتصدي للمخاطر الراهنة والمستقبلية التي تواجهها ممارساته الشرائية، بما في ذلك تحقيق هدفه المتمثل في توفير 10 في المائة من الاحتياجات الغذائية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2027.

274- وفيما يخص جوانب أخرى من التحديث، قام أعضاء بتشجيع **البرنامج** على مواصلة تتبّع أثر المساعدة التي يقدمها على البيئة وتقليله إلى أدنى حدّ ممكن، وأعربوا عن تطلعهم إلى رؤية النتائج التي ستتوصل إليها تجربة الأغلفة البديلة للمواد الغذائية. وطلبوا أيضا معلومات إضافية بشأن مشاركة **البرنامج** في عمليات شراء منفذة لحساب أطراف ثالثة باسم الحكومات وسائر الشركاء وحثوا جميع الأطراف على دعم استمرار مبادرة البحر الأسود. وقال أحد الأعضاء إن شفافية عمليات الشراء العالمية هي أيضا مهمة لمساندة أعمال الإغاثة الإنسانية العالمية.

275- وردا على الأسئلة المثارة، قالت الإدارة إن **البرنامج** يُجري دراسة بشأن أثر سلاسل الإمداد الخاصة به على الاقتصادات المحلية، وسيعرض النتائج على المجلس، فضلا عن التحديثات المدخلة على تدابير التخفيف المتخذة. وتعتزم المنظمة أيضا توسيع نطاق مشترياتها المحلية من الأغذية المقواة. ويُجري **البرنامج** ترتيبات لشراء الأغذية لحساب أطراف ثالثة فقط عندما تطلب الحكومة ذلك، ولا يعتزم توسيع نطاق هذه الأنشطة. ويعمل مع كيانات إقليمية، ومؤسسات مالية دولية، وسائر الوكالات

التي تتخذ من روما مقرا لها لإعداد حزمة دعم من أجل البلدان التي تسعى إلى إعادة تشكيل احتياطاتها من الحبوب. وستعرض الإدارة على المجلس نتائج تحليل يجرى حاليا لأثر تضخم أسعار الأغذية على المشتريات المحلية **للبرنامج.**

276- وفيما يخص جدوى مبادرة البحر الأسود، وإعفاء **البرنامج** من الحظر الذي تفرضه بعض البلدان على استيراد المواد الغذائية، أُبلغ المجلس بأنه من أصل 000 780 طن متري من القمح الذي اشتراه **البرنامج** في عام 2022، تم شراء 000 435 طن متري في أوكرانيا وتم نقل 000 406 طن متري في ظل مبادرة البحر الأسود وتم شراء 000 235 طن متري من باكستان.

تحديث شفوي من الرئيس بشأن مشروع استعراض الحوكمة

277- لخص رئيس المجلس التنفيذي الإجراءات الرئيسية التي نفذت في إطار مشروع استعراض الحوكمة، وهي أول عملية من هذا النوع منذ 20 عاما. وقال إن هيئة مكتب المجلس أنشأت لجنة توجيهية مخصصة لاستعراض الحوكمة تتألف من عضو واحد من كل قائمة انتخابية؛ وأكمل خبير استشاري استعراضا لترتيبات الحوكمة الحالية **للبرنامج** في مايو/أيار. وقد عُممت نتائج وتوصيات ذلك الاستعراض - الذي ركز على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل من المجلس التنفيذي وهيئة المكتب، وعمليات اجتماعات المجلس غير الرسمية والممارسات الجيدة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى - على الأعضاء عن طريق هيئة المكتب.

278- وتناقش هيئة المكتب حاليا الترتيبات الخاصة بمشاورات المجلس غير الرسمية بشأن تلك النتائج، والتي ستتيح لأعضاء المجلس الفرصة لتحديد التوصيات التي يؤيدونها واقتراح أي مجالات إضافية للحوكمة يرغبون في مناقشتها. واقترح الرئيس أنه في أعقاب المشاورات، يمكن إنشاء فريق عامل معني بالحوكمة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس، تُسند إليه مهمة العمل على التوصيات التي ستقترح على المجلس للموافقة عليها. وفي غضون ذلك، ستستمر مناقشة استعراض الحوكمة في اجتماعات هيئة المكتب.

279- وأخذ عدد من أعضاء المجلس الكلمة لشكر جميع المعنيين على عملهم في الاستعراض والتعبير عن موافقتهم على مقترحات الرئيس والتزامهم بدعم استكمال المشروع.

مسائل أخرى

تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

280- قدم الرئيس لمحة عامة عن الاجتماع المشترك لعام 2023 للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة(هيئة الأمم المتحدة للمرأة) و**البرنامج**، الذي عقد في 2 يونيو/حزيران 2023 حول موضوع "أهمية الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد في مواجهة الأزمات المتعددة".

281- وخلال حلقة نقاش بين رؤساء المنظمات، أكدت المديرة التنفيذية **للبرنامج** على أهمية تعزيز التعاون عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعبئة كل مصدر محتمل للتمويل، بما في ذلك من خلال الانخراط الموسع مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. كما دعت الدول الأعضاء إلى تكثيف التزاماتها المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

282- ودعا الأعضاء مجتمعون إلى زيادة الاستثمار وأوجه التآزر عبر العمل الإنساني والإنمائي والمناخي بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. كما كانت هناك دعوات إلى التمويل الشمولي والمنصف والمبتكر، بما في ذلك من خلال مبادلات الديون. وقد أشادت الدول الأعضاء بقيادة **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود، والعمل الاستباقي، والتغذية والحماية الاجتماعية، ولا سيما من خلال برنامجه بشأن التغذية المدرسية.

283- وأدلى الرئيس بملاحظات ختامية في الاجتماع، وشجع المندوبين على الحفاظ على روح قوية من التعاون والمضي قدما بالأفكار والحلول التي نوقشت وترجمتها إلى إجراءات ملموسة.

284- وسيُنشر تقرير موجز عن الاجتماع قبل الدورة العادية الثانية لعام 2023 للمجلس التنفيذي **للبرنامج**.

2023/EB.A/32 تحديث عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية

285- أفادت الإدارة بأن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية قد وفرت نقلا موثوقا للركاب والبضائع الإنسانية في عام 2022 على الرغم من مواجهة التحديات التشغيلية والتمويلية. ومعالجة لهذه المشكلات، كانت الدائرة تقدم حلولا جديدة للاستجابة لحالات الطوارئ وتعمل على توسيع نطاقها؛ واستكشاف خيارات النقل الجوي البديلة المستدامة، والنهج الجديدة لأسطولها وتحسين الطرق فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية؛ وبناء تحالفات في مجالات مثل الكفاءة البيئية والتمويل المرن والرقمنة. وتحققت مكاسب كبيرة في مجال الكفاءة في عام 2022، مع انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 23 في المائة تقريبا منذ عام 2020، وارتفع رضا مستخدمي خدمات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي إلى 95 في المائة مقارنة بنسبة 83 في المائة في عام 2020.

286- ومواجهة للقيود الخطيرة المتعلقة بالميزانية، أطلقت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي آلية تمويل مركزية من أجل زيادة المرونة في مخصصات التمويل والسماح بالاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة. كما أنها تستكشف سبل إقامة ورعاية شراكات أكثر دينامية وفعالية مع القطاع الخاص وتسعى إلى الاستثمار في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية للطيران لتحسين طرقها وتشكيل أسطولها.

287- واعترافا بأن الخدمة كانت عاملا حاسما في تمكين المجتمع الإنساني، أثنى أعضاء المجلس على دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي لمواصلة تقديم الخدمات في الوقت المناسب في عام 2022 على الرغم من التحديات غير المسبوقة، وأشادوا بالتقدم المحرز في الحد من الأثر البيئي لعملياتها، وتحسين البنية التحتية للمطارات وتحسين الطرق.

288- وفيما يتعلق بالتمويل، رحب الأعضاء بالاستراتيجية الجديدة لتعبئة التمويل وإنشاء آلية التمويل المركزية. وشدد أحد الأعضاء على أهمية المساهمات السخية وفي الوقت المناسب، ودعا العديد من أعضاء مجتمع المانحين إلى زيادة الدعم. واقترح عضو آخر معالجة الفجوة بين الموارد والاحتياجات من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإقليمية لضمان تركيز الجميع على النهج نفسه.

289- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن الإدارة المالية والشفافية في الدائرة، وحثها على ضمان اتساق الممارسات على الصعيد العالمي من خلال تقاسم الميزانيات والخطط لعملياتها ومساراتها بشفافية، وتحقيق الاستدامة المالية من خلال تقاسم الأعباء المالية بشكل عادل ومنصف من جميع مستخدمي خدماتها. وشجع العضو نفسه الدائرة على التحلي بالشفافية في تقاسم التفاصيل المتعلقة بالركاب والبضائع لزيادة الثقة في دورها الإنساني المبدئي، ومشاركة معاييرها لتوفير عمليات الإجلاء الطبي والأمني. ودعا عضو آخر دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي لتقديم مزيد من المعلومات عن أنشطة تحسين البنية التحتية وخيارات وقود الطيران المستدامة، وإنشاء شراكات استراتيجية لتحسين الوصول.

290- وأحاط رئيس دائرة الطيران علما بالتعليقات، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة قاعدة المانحين وتعزيز الروابط مع القطاع الخاص وشركاء التنمية. وفيما يتعلق بكل من وصول المساعدات الإنسانية وآلية التمويل المركزية، اقترح عقد جلسات مخصصة مع "أصدقاء دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي"، والتي يمكن تمديدها لتشمل المجلس بأكمله في مرحلة لاحقة.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2023/EB.A/33 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023

291- شكر الرئيس مقرر الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023 على إعداد موجز تلك الدورة وأفاد بأن مشروع الموجز وُزع على أعضاء المجلس. بعد ذلك، وافق المجلس على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

292- عقب تقديم الرئيس لبند جدول الأعمال، أكد المقرر أن القرارات والتوصيات المعروضة في مشروع تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تتوافق مع تلك التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة. وستُنشر النسخ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على موقع المجلس على الإنترنت بحلول يوم العمل التالي، كما سيُعمم مشروع موجز المناقشات التي جرت خلال الدورة للتعليق عليها في الوقت المناسب.

ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية

293- شكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس على دعمهم وصداقتهم، قائلة إن الدورة كانت فرصة ثمينة للغاية لفهم قضاياهم وشواغلهم. وستشكل هذه الأفكار أسلوب عمل **البرنامج** على الأولويات الثلاث التي اقترحتها خلال ملاحظاتها الافتتاحية، وهي توسيع قاعدة موارده، وزيادة تركيزه على تعزيز الكفاءة والفعالية، وتوسيع نطاق الشراكات لمعالجة أسباب الجوع. وقد شمل التقدم المبكر في هذه المجالات إنشاء فرقة عمل معنية بالمساءلة العالمية مكلفة بضمان الأخذ بأقوى ضمانات الرصد وضوابطه في جميع عمليات **البرنامج**. وأفادت أن فريق الإدارة العليا، بالإضافة إلى ذلك، قد وافق الآن على تقديم ميزانية مخفضة لدعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة للفترة 2024-2026؛ كما استُكشفت الطرق لخفض إنفاق دعم البرامج والإدارة، وربما إعادة توجيهه، في عام 2023.

294- وأشادت المديرة التنفيذية بتفاني موظفي **البرنامج** في العمل على إنهاء انعدام الأمن الغذائي وتعهدت ببذل كل ما في وسعها لدعمهم في مساعدة المجتمعات الضعيفة على بناء مستقبل خالٍ من الجوع. وأكدت التزام **البرنامج** بالشفافية التامة وخضوعه للمساءلة أمام المجلس، بما في ذلك من خلال تقديم التحديثات عن جميع التطورات، مضيفة أن **البرنامج**، بالعمل معا كفريق موحد، سيفعل كل ما يلزم للقضاء على الجوع وإنقاذ الأرواح.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداولات المجلس، التي سترد نقاطها الرئيسية في ملخص أعمال الدورة.

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال.

20 يونيو/حزيران 2023

تعيين المقرر

انتخب المجلس، وفقا للائحته الداخلية، سعادة السيد Md. Shameem Ahsan (بنغلاديش، القائمة باء)؛ عضوا في هيئة المكتب.

وعيَّن المجلس، وفقا للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية سعادة السيد Zsolt Belánszky-Demkó (هنغاريا، القائمة هاء) مقررا لدورته العادية السنوية لعام 2023.

26 يونيو/حزيران 2023

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2023/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية

أحاط المجلس علما بالملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها المديرة التنفيذية. وسترد النقاط الرئيسية التي تطرقت لها المديرة التنفيذية وتعليقات المجلس عليها في ملخص أعمال الدورة.

26 يونيو/حزيران 2023

التقارير السنوية

2023/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2022

وافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/4-A/Rev.1)، مع ملاحظة أنه تضمن سجلا شاملا لأداء **البرنامج** في تلك السنة. وطلب المجلس، وفقا للمادة السادسة-3 من النظام الأساسي **للبرنامج**، وعملا بقراريه 2000/EB.A/2 و2004/EB.A/11، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/2013/L.17، وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في عام 2013، إحالة تقرير الأداء السنوي لعام 2022 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مشفوعا بهذا القرار وبقراراته وتوصياته لعام 2022.

27 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/3 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2022

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/4-B).

27 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/4 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2022، ومذكرة الإدارة بشأنه

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي الصادر عن مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/4-C).

أحاط المجلس علما بمذكرة الإدارة بشأن التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/4-C/Add.1).

27 يونيو/حزيران 2023

قضايا السياسات

2023/EB.A/5 سياسة النقد

وافق المجلس على سياسة النقد (WFP/EB.A/2023/5-A).

26 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/6 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2022)

أحاط المجلس علما بالتحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2022) (WFP/EB.A/2023/5-B).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/7 تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

وافق المجلس على تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الوارد في الوثيقة (WFP/EB.A/2023/5-C).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/8 تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/279 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

أحاط المجلس علما بالتحديث بشأن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) الوارد في الوثيقة (WFP/EB.A/2023/5-D).

29 يونيو/حزيران 2023

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2023/EB.A/9 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022

إن المجلس:

1) وافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2022، وأحاط علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، المقدم إلى المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي؛

2) لاحظ استخدام مبلغ 232 570 1 دولارات أمريكية من الحساب العام في عام 2022 لتمويل مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض؛

3) لاحظ أن خسائر السلع في عام 2022 تشكل جزءا من نفقات التشغيل للفترة نفسها.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C, D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/10 تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)

أحاط المجلس علما بالوثيقة "تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في **البرنامج** للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022" (WFP/EB.A/2023/6-B/1/Rev.1).

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/11 التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2023/6-C/1).

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/12 التقرير السنوي للمفتشة العامة، ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي للمفتشة العامة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-D/1) ولاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها وجرى الإبلاغ عنها في عام 2022، لم تُحدَّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة في **البرنامج** أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف **البرنامج** الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. وشجع المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/13 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022

أحاط المجلس علما باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-E/1).

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/14 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم، ورد إدارة البرنامج على توصياته

أحاط المجلس علما بالوثيقة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم" (WFP/EB.A/2023/6-F/1) ورد إدارة **البرنامج** عليها الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2023/6-F/1/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/15 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود، ورد إدارة البرنامج على توصياته

أحاط المجلس علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود (WFP/EB.A/2023/6 G/1) ورد إدارة **البرنامج** عليه (WFP/EB.A/2023/6-G/1/Add.1)، وشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن توصيات مراجع الحسابات الخارجي، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/16 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

أحاط المجلس علما بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2023/6-H/1).

1) وصف هذا التقرير التقدم الذي أحرزه برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في تنفيذ التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي. وغطى التقرير التوصيات التي كانت معلقة في الدورة السنوية للمجلس لعام 2022 (WFP/EB.A/2022/6-J/1/Rev.1) والتوصيات الواردة في تقارير عام 2022 للمراجع الخارجي عن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين (WFP/EB.A/2022/6-H/1)؛ وعن الرقابة من جانب الإدارة (WFP/EB.A/2022/6-I/1)؛ والحسابات السنوية المراجعة **للبرنامج** لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-A/1).

2) وبيَّنَ الجدول 1 التقدم الذي أحرزه **البرنامج** في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي التي لم تنفذ بعد عند انعقاد دورة المجلس السنوية لعام 2022. وتضمن الجدول 2 تحديثا بشأن كل توصية من تلك التوصيات وتعليقات مراجع الحسابات الخارجي على التوصيات المُغلقة.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/17 استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

بعد النظر في الوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.A/2023/6-J/1)، قام المجلس بما يلي:

1) الموافقة على تحويل مبلغ 100 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لحساب الاستجابة العاجلة؛

2) أخذ علما بالوضع في السودان وباحتمال تقديم طلب في المستقبل للموافقة على تجديد موارد الحساب الخاص للتأمين الذاتي.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3).

28 يونيو/حزيران 2023

تقارير التقييم

2023/EB.A/18 تقرير التقييم السنوي لعام 2022، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علما بالتقرير بتقرير التقييم السنوي لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/7-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7-A/ Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

29 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/19 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.A/2023/7-B) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7 B/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

29 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/20 تقرير موجز عن تقييم سياستيْ البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياستي **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ (WFP/EB. A/2023/7-C) ورد الإدارة (WFP/EB.1/2023/7 C/Add.1) وشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

29 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/21 تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2023/7-D) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7-D/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

29 يونيو/حزيران 2023

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2023/EB.A/22 الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027)، (WFP/EB.A/2023/8-A/3) بتكلفة كلية يتحملها **البرنامج** قدرها 192 320 49 دولارا أمريكيا.

29 يونيو/حزيران 2023

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

2023/EB.A/23 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)، ورد الإدارة عليه

الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2023-2028)

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023) (WFP/EB.A/2023/7-E/1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7-E/Add.1) وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2023-2028) (WFP/EB.A/2023/8-A/1) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 019 312 431 دولارا أمريكيا.

29 يونيو/حزيران 2023

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

2023/EB.A/24 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023)، ورد الإدارة عليه

الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2023-2027)

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023) (WFP/EB.A/2023/7-E/2) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7-E/2/Add.1) وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2023-2027) (WFP/EB.A/2023/8-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 462 999 433 1 دولارا أمريكيا.

29 يونيو/حزيران 2023

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2023/EB.A/25 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2019-2023)، ورد الإدارة عليه

الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2023-2028)

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2019-2023) (WFP/EB.A/2023/7-E/3) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2023/7-E/3/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2023-2028) (WFP/EB.A/2023/8-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج**، قدرها 341 463 98 دولارا أمريكيا

29 يونيو/حزيران 2023

مسائل التسيير والإدارة

2023/EB.A/26 تعيين مدير التقييم

بناء على توصية المديرة التنفيذية، وافق المجلس على تعيين السيدة Anne-Claire Luzot (بلجيكا) مديرة للتقييم. ووفقا لسياسة التقييم لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)، ستمتد ولاية مديرة التقييم لخمس سنوات، مع إمكانية التجديد لفترة ثانية. ويجوز للمديرة التنفيذية تجديد تعيين مديرة التقييم الحالي لولاية ثانية، بموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي. ولن يُسمح لمديرة التقييم بتولي أي منصب في المنظمة مجددا عند نهاية ولايتها النهائية.

30 يونيو/حزيران 2023

2023/EB.A/27 تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

وافق المجلس على تعيين المرشحة التالية في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة:

- السيدة Margaret Dezse (هنغاريا).

وستبدأ فترة ولايتها البالغة ثلاث سنوات في 30 يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2026.

30 يونيو/حزيران 2023

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2023/EB.A/28 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023

وافق المجلس على مشروع ملخص أعمال دورته العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023، الذي سترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.1/2023/12.

30 يونيو/حزيران 2023

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1- ***اعتماد جدول الأعمال*** *(للموافقة)*

2- ***إجراء انتخابات لشغل المقعدين الشاغرين في هيئة المكتب وتعيين المقرر***

3- ***ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية***

4- ***التقارير السنوية***

أ) تقرير الأداء السنوي لعام 2022 *(للموافقة)*

ب) التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2022 *(للنظر)*

ج) التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2022، ومذكرة الإدارة بشأنه *(للنظر)*

5- ***قضايا السياسات***

أ) سياسة النقد *(للموافقة)*

ب) تحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية *(للنظر)*

ج) تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي *(للموافقة)*

د) تحديث عن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) *(للنظر)*

ه) تحديث عن تصدي **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز *(للعلم)*

6- ***مسائل الموارد والمالية والميزانية***

أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 *(للموافقة)*

ب) تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجية في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022) *(للنظر)*

ج) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة *(للنظر)*

د) التقرير السنوي للمفتشة العامة *(للنظر)* ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه *(للنظر)*

ه) استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022 *(للنظر)*

و) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم *(للنظر)* ورد إدارة **البرنامج** على توصياته *(للنظر)*

ز) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود *(للنظر)* ورد إدارة **البرنامج** على توصياته *(للنظر)*

ح) تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي *(للنظر)*

ط) تقرير المديرة التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(و) من اللائحة العامة في عام 2022 *(للعلم)*

ي) استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة *(للموافقة)*

7- ***تقارير التقييم*** *(للنظر)*

أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2022، ورد الإدارة عليه

ب) تقرير موجز عن سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، ورد الإدارة عليه

ج) تقرير موجز عن تقييم سياستيْ **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، ورد الإدارة عليه

د) تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ورد الإدارة عليه

ه) تقارير موجزة عن تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، وردود الإدارة عليها:

1) مصر (2018-2023)
2) كينيا (2018-2023)
3) زامبيا (2019-2023)

و) حالة تنفيذ توصيات التقييم

8- *المسائل التشغيلية*

أ) الخطط الاستراتيجية القطرية *(للموافقة)*

1) الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2023-2028)
2) الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2023-2027)
3) الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027)
4) الخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا (2023-2028)

ب) عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية *(للعلم)**

9- *المسائل التنظيمية والإجرائية*

أ) برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2023-2024) *(للعلم)*

10- *مسائل التسيير والإدارة*

أ) تعيين مدير التقييم *(للموافقة)*

ب) تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة *(للموافقة)*

ج) كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

د) تقرير عن الخسائر العالمية للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 *(للعلم)**

ه) تحديث عن شراء الأغذية *(للعلم)**

و) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الفنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 *(للعلم)*

ز) التقرير الأمني *(للعلم)* *

ح) تحديث شفوي من الرئيس بشأن مشروع استعراض الحوكمة*

11- *ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023* *(للموافقة)*

* ستُعرض البنود الموسومة بعلامة نجمية (*) للعلم فقط ولكنها مع ذلك ستناقش خلال الدورة.

12- *مسائل أخرى*

أ) تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي *(للعلم)**

ب) تحديث عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية *(للعلم)**

13- *التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة*